

المسئولية القانونية للمعلم

دراسة مقارنة



الدكتور
جابر فهمي عمران
دكتوراه في القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



دار الجامعة الجديدة



2/2



2

7



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

100

10

Billings

10/11/2011

Salisbury

2

المسئولية القانونية للمعلم

دراسة مقارنة

الدكتور

جابر فهمى عمران

دكتوراه فى القانون الدولى العام

كلية الحقوق — جامعة الإسكندرية

2015 / 2014



دار الجامعة الجديدة

٤٠-٣٨ ش سوتير - الأربطة - الإسكندرية

تليفون: ٤٨٦٣٦٣٩ فاكس: ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com

٢٠١٢/١٠٢٨٩	رقم الإيداع
L.S.B.N	الترقيم الدولي
978-977-729-016-6	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝﴾^(١).

صدق الله العظيم

(١) سورة الرحمن.

إهداء

- إلى أخوتي وأخواتي: سعيد، عبد السلام وإبراهيم – فاطمة وزينب فهي عمران
- إلى صديق عمرى: طه عباس
- إلى المعلم فى العائلة، الكفاء محمد عمران

أهدى إليكم هذا المؤلف

دكتور

جابر عمران

تحية واحتراماً

تحية إلى من نفتقد كماله، وإلى من نشفق لاحترامه، تحية إلى غائب مؤقتاً، ولكنه عائداً مبجلاً وتقديساً، تحية إلى من يملك المعرفة، والمعرفة أساس وتقدم ورقى الأمم، أنت قادم لا محال، وبك نتقدم بلدنا فاليك أيها المعلم هذه التحية من مشاهد لمعلم قدوة من زمان مضى؛ وإليك مثل لهذه القدوة فقد كان وكنا في المدرسة الإعدادية منذ عشرات المنين، معلم فذاً علماً وتوجيهاً، قاس بحضن، معلم بقدرة، نعلم لماذا نذكره، فقد كان له ابن في فصلى، وكنا نرى الفلكة "الضرب الأرجل" تستعمل لمن لا يحصل معلوماته، والمقصر يتم ضربه، كان لهذا المعلم ابن كما ذكرت في الفصل، وكان يتم ضربه مثلنا إذا قصرنا، ولم نعلم أنه ابنه إلا في آخر العام. قدوة معلم، ينقل المعرفة سواء بمسوء، وبالمعرفة وبالمساواة نتقدم الأمم. إلى كل معلم نحتلجه لمستقبلنا هذه التحية.

الباب التمهيدي

المبادئ الأساسية للقانون

(النظرية العامة للقانون)

نتعرف فقط على النظرية العامة للقانون، دون الدخول في النظريات
الفقهية والتفاصيل المقررة على طلاب الحقوق، ثم ننتقل بعد ذلك وبشيء من
الاستفاضة إلى دراسة الإطار القانوني لمسئولية المعلم. موضوع هذا البحث.

القانون هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد
بشكل يحقق لهم الخير والتقدم للمجتمع، القانون يضع قواعد وتأتي تصرفات
أفراد المجتمع على نحو يتفق وأحكامه، كما يقوم القانون بليضاح التصرفات
الغير مشروعة ليجنبها الأفراد حتى لا يتعرضوا للحزاء القانوني المقرر على
هذه التصرفات.

وفي العادة يتم تقسيم القاعدة القانونية إلى قسمين: من حيث النوع ومن
حيث القوة، فتتقسم القاعدة القانونية إلى قواعد القانون العام وقواعد القانون
الخاص، وتنقسم من حيث القوة إلى قواعد أمرة وقواعد مكملة.

وتقتضى دراسة هذه الموضوعات البحث في ماهية القاعدة القانونية
وبيان مصادرها.

الفصل الأول: ماهية القاعدة القانونية.

الفصل الثاني: مصادر القاعدة القانونية.

الفصل الأول

ماهية القاعدة القانونية

لبيان ماهية القاعدة القانونية يتعين علينا دراسة خصائصها من جهة والتفرقة بينها وبين القواعد الاجتماعية الأخرى من جهة أخرى قبل أن نتعرض لتقسيماتها التي أستاذ عليها الفقهاء، وهي كالآتي^(١):

المبحث الأول: خصائص القاعدة القانونية.

المبحث الثاني: التفرقة بين القاعدة القانونية والقواعد الاجتماعية الأخرى.

المبحث الثالث: تقسيمات القاعدة القانونية.

المبحث الأول

خصائص القاعدة القانونية

أوضحنا أن القاعدة القانونية هي مجموعة قواعد تنظم سلوك الأفراد داخل مجتمع معين وتتميز هذه القواعد بأن من يخالفها يوقع عليه جزاء، وهذه القواعد القانونية لها خصائص معينة نتلخص في أنها مجموعة قواعد سلوك، عامة ومجردة، وملزمة، ونتعرض لذلك في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك.

المطلب الثاني: القاعدة القانونية قواعد عامة مجردة.

المطلب الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة.

(١) د. محمد السيد عمران، الأصول العلمية للتقنين، المكتبة القانونية ١٩٩١، ص ١٤.

المطلب الأول

القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك^(١)

تنظم القاعدة القانونية سلوك الأفراد داخل المجتمع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فتوضح القواعد الواجبة الإتياع، وأيضاً توضح القواعد الغير مشروعة التي يقرها من أفراد المجتمع يتعرض للجزاء الذي توقعه القاعدة القانونية على من يخالف أوامر ها.

ولكى يلتزم الأفراد بهذه القواعد يجب أن تتوافر لديهم الأهلية القانونية أى أن يكونوا أهلاً للتكليف بأحكامها، فالصبي الغير مميز الذى تتعدم لديه الإرادة كالصبي الذى يقل عمره عن سبع سنوات أو المجنون أو المعتوه ليس أهلاً للتكليف بأحكام القانون، أى لا تتصرف إليه القاعدة القانونية بل تتصرف إلى الوصى عليه أو القيم عليه.

هذا وتنظم القاعدة القانونية سلوك كل من يتمتع بالشخصية القانونية أى أنها تتصرف إلى الشخص الطبيعى وهو يتمثل فى الإنسان، وإلى الشخص المعنوى الذى يتمثل فى الشركات والمؤسسات والجمعيات، إذ كل من هذه الأشخاص يتمتع بالشخصية القانونية بحيث يكون له واجبات وحقوق مثله مثل الشخص الطبيعى.

ولا تنظم القاعدة القانونية من حيث المبدأ إلا المظهر الخارجى لسلوك الأفراد أى أفعالهم وتصرفاتهم وليس نواياهم ومشاعرهم^(٢)، فطالما أن هذه النوايا والمشاعر لم تظهر إلى العالم الخارجى بأفعال وتصرفات مادية ظاهرة فلا شأن للقانون بها، أما إذا خرجت هذه المشاعر والنوايا إلى العالم الخارجى واتخذت مظهراً من مظاهر السلوك الخارجى فإن نصوص القانون تنطبق عليه

(١) د. سوزان على حسن، التشريعات الميلاحية والفندقية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢) أنظر د. عبد المنعم بدروى، المدخل للعلوم القانونية، ١٩٨٠، ص ١٨ - ١٩.

ويعاقب الشخص بالجزاء الذى نص عليه القانون فى حالة إذا كان تصرفه مخالفاً لأحكام القانون.

فى القواعد الجنائية التى تجرم سلوك يعترفه إنسان وتعتبره القواعد الجنائية سلوك يمثل عدوان على مصلحة المجتمع يحميها القانون، هذا السلوك يتطلب حركات ونشاط يأخذ صورة حركة عضلية إيجابية أو سلبية بإرادة الإنسان تحدث تأثيراً فى العالم الخارجى ويمثل عدوان على المجتمع، ولا يتدخل المشرع الجنائى ليجرم ما لم يصل لمرحلة السلوك فليس من المتصور العقاب على مجرد التفكير فى الجريمة أو التصميم على ارتكابها أو حتى التحضير لها الذى لا يصل لمرحلة البدء فى تنفيذها^(١).

وأيضاً مجرد التفكير فى سرقة أموال شخص ما؛ لا شأن للقانون به طالما لم يترجم هذا التفكير إلى أفعال وتصرفات مادية ظاهرة تدل عليه، وذلك حتى وإن كان هذا التفكير يعارض مع الأخلاق والأمانة والشرف. أما إذا دخلت هذه المشاعر والنوايا حيز التنفيذ بأن قام الشخص بالسرقة فعلاً فإن القانون يتدخل فى هذه الحالة ويفرض العقاب على هذا الشخص، ومفاد ذلك أن القانون لا يتدخل إلا فى حالة سلوك الفرد وتصرفات ظاهرة وتشكل تغييراً فى المجال الخارجى فى المجتمع.

المطلب الثانى .

القاعدة القانونية عامة ومجردة .

المقصود بالتجريد هو أن يوجه الخطاب فى القاعدة القانونية إلى الأشخاص بصفاتهم وليس بذواتهم أو أسمائهم، والمقصود بالعمومية هو أن تتناول القاعدة القانونية كافة الوقائع فلا تخاطب شخصاً معيناً بالذات أو واقعة بعينها.

(١) كمن يشترى مسدساً ويحوزه ليلاً ويفكر فى الصباح أن يقتل شخص ما، هنا لا عقاب على التفكير طالما أنه لم يبدأ فى التنفيذ.

فالقاعدة التي تقرر أن "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية".

وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة (مادة ٤٤ مدني) تطبق على كل شخص بلغ إحدى وعشرون سنة ومتمتع بقواه العقلية، بمعنى أن كل من تتوافر فيه هذه الشروط يصبح كامل الأهلية لممارسة حقوقه المدنية، ومفاد ذلك أن من لم يبلغ هذه السن أو من يبلغها ولا يتمتع بقواه العقلية أو من لم يبلغها ويفوق بذلكه من بلغ سن الإحدى وعشرين عاماً لا يعتبر في نظر القانون كامل الأهلية وبالتالي لا يستطيع ممارسة حقوقه المدنية^(١).

وتتحقق صفة العمومية والتجريد والمساواة بين المخاطبين بأحكامها لأن نص القانون السابق ذكره مثلاً يطبق بالمساواة على جميع أفراد المجتمع، وهذه المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم مخاطبة الأفراد وفق شروط موضوعية محددة وبطريقة مجردة^(٢).

ويلاحظ أنه لا يشترط لوصف القاعدة القانونية بالعمومية والتجريد أن تتوجه بالخطاب إلى جميع المواطنين بل يمكن أن تتوجه إلى فئة معينة كفئة التجار التي تخاطبهم قواعد القانون التجاري، ويمكن أن تتوجه القاعدة إلى فرد واحد كرئيس الجمهورية أو رئيس الجهة؛ فبالرغم من هذا تحتفظ القاعدة بصفتي العمومية والتجريد لأنها تخاطب هؤلاء بصفاتهم وليس بذواتهم أو بأسمائهم أي أنها تنطبق على كل من تتوافر فيه الشروط اللازمة لشغل هذه المناصب.

(١) أنظر: د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقامة القانون المدني، المدخل إلى القانون، ص ١٩٨٢، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق.

ولا تعنى العمومية أبدية القاعدة القانونية، فهناك قواعد قانونية لا تطبق إلا لفترة معينة من الزمن كالقوانين الصادرة بإعلان الأحكام العرفية وما يصدر تطبيقاً لها.

والأصل أن تنطبق القاعدة القانونية على كافة أنحاء الدولة ولكن يحدث أن تخاطب القاعدة أجزاء معينة من أقاليم الدولة بقواعد تختلف عن القواعد المطبقة على الأقاليم الأخرى.

المطلب الثالث.

القاعدة القانونية قاعدة ملزمة.

حتى تنال القاعدة القانونية احترام الأفراد وانصياعهم لأحكامها يجب أن تقرن جزاء على من يتلى بسلوك يخالف ما أمرت به القاعدة أو ما نهت عنه^(١).

كما أن الجزاء لازم لاستقرار الأمور في المجتمع لأنه لا يمكن تحقيق النظام إذا ما ترك للأفراد حرية احترام القاعدة القانونية أو عدم احترامها، ويختلف نوع الجزاء بحسب نوع القاعدة القانونية التي وقع عليها الاعتداء، بهذا يمكن تقسيم الجزاءات إلى خمسة أنواع: مدنية، جنائية، إدارية، سياسية ودولية.

الفروع الأولى.

الجزاء المدني.

يقصد به الجزاء الذي يترتب على مخالفة قاعدة من قواعد القانون الخاص، ويمكن تقسيم هذا الجزاء إلى جزئين: جزء يتعلق بتصرفات قانونية،

(١) يرى الدكتور عبد المنعم فرج، مبادئ القانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠ "إن احترام القانون لا يرجع دائماً إلى الخوف من الجزاء الذي يوقع على من لا يحترم قواعده لأن الغالب أن يصدر هذا الاحترام عن رغبة تقوم على أساس أن القانون ضرورة لابد منها للحفاظ على النظام في المجتمع وهذا لا يقلل من احترام القانون".

وجزء يتعلق بحقوق مالية، فالجزاء المتعلق بالتصرفات القانونية يتمثل في إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع المخالفة كالإبطال وعدم النفاذ والفسخ والإنهاء. أما الجزاء المتعلق بالحقوق المالية فنذكر منها على سبيل المثال التعويض (تعويض في حالة إصابة في حادث سيارة، فضلاً عن المساءلة الجنائية).

الفرع الثاني

الجزاء الجنائي

الجزاء الجنائي أشد العقوبات قسوة فقد قرر المشرع أن هناك نوع من المخالفات يستوجب عقوبة أكثر شدة لإخلالها إخلالاً جسيماً بركيزة من ركائز المجتمع أو دعامة لهذه الركيزة، وبسلام المجتمع وأمنه، وقد حدد المشرع ثلاثة أنواع للجرائم تتدرج من حيث خطورتها على المجتمع وهي الجنایات، والجنح، والمخالفات.

ويتمثل الجزاء الجنائي في جزاءات بدنية تصيب الفرد في بدنه كالإعدام، أو السجن المؤبد أو السجن أو الحبس وقد تصيب الفرد في نمته المالية كالغرامة والمصادرة، وقد يجتمع الجزاء الجنائي والمدني لذات جريمة واحدة، فمن صدم شخصاً بسيارته وتسبب في إصابته بجراح يوقع عليه المشرع العقوبة الجنائية والمدنية في ذات الوقت فيحكم عليه بالحبس ويلزمه في ذات الوقت بدفع تعويض مالي للمضرور.

الفرع الثالث

الجزاء الإداري أو التأديبي

وهو ما يترتب على مخالفة الموظف لواجبات وظيفته.

الفرع الرابع

الجزء السياسى

وهو الذى يترتب على مخالفة للمستور وهو على درجة من الأهمية تفوق فكرة الجزء السالف ذكرها وذلك بسبب اختلاف طبيعة العلاقات التى يحكمها المستور عن طبيعة العلاقات التى تحكمها فروع للقانون الأخرى ومن أمثلة الجزء السياسى حل رئيس الجمهورية لمجلس الشعب وقد يتمثل أيضاً فى القيام بالمظاهرات وإثارة الشغب والاضطرابات فى الدولة.

الفرع الخامس

الجزء الدولى

وهى جزاءات إما سلمية أو غير سلمية فالسلمية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية وقطع المواصلات من دولة لدولة أخرى. والجزاءات الغير سلمية تتمثل فى الحصار والتدخل الحربى.

المبحث الثانى

التفرقة بين القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية

هناك قواعد أخرى هى ليست ملزمة كالقواعد القانونية، هذه القواعد تتعلق بتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع مثل القواعد الدينية والأخلاقية وقواعد العادات والمجاملات.

والقاعدة القانونية وإن كانت تتفق مع هذه القواعد من أنها جميعاً قواعد اجتماعية إلا أنها تختلف عنها من حيث إلزامية هذه القواعد.

فتتحدث عن مكاة القواعد القانونية بين هذه القواعد الاجتماعية الأخرى فى المطالب الثلاث التالية:

المطلب الأول: القاعدة القانونية والقواعد الدينية.

المطلب الثاني: القاعدة القانونية وقواعد الأخلاق.

المطلب الثالث: القاعدة القانونية وقواعد العادات والمجاملات.

المطلب الأول

القاعدة القانونية والقواعد الدينية

القاعدة القانونية هي مجموعة قواعد تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع وهي تتسم بالعمومية والتجريد والإلزام، في حين أن القواعد الدينية عبارة عن أوامر الإلهية وأيضاً في النهي عن بعض الأفراد أرادت الإرادة الإلهية عدم قيام الأفراد على اقتراحها مثل النهي عن السرقة أو القتل. كذلك هناك تعاليم دينية باحترام تعاليم الدين وأداء العبادات على أكمل وجه، والأمر بالبر بالأقارب ومساعدة المساكين فمن يفعل يحظى برضاء ربه وينعم الحياة الآخرة.

بهذا التعريف نلاحظ أن هناك أوجه شبه وأوجه خلاف بين القاعدة القانونية والقواعد الدينية نذكر فيها:

١- تختلف القواعد الدينية عن القواعد القانونية في أن الأولى مصدرها إلهي تنزل عن طريق الوحي على رسول الله في حين أن القاعدة القانونية من وضع البشر.

٢- القواعد الدينية تهتم بالنوايا أي أن النية التي محلها القلب تكون موضع مساءلة دينية، أما القاعدة القانونية فلا تهتم بالنوايا إلا إذا أخذت هذه النية مظهراً خارجياً من مظاهر السلوك يؤثر في العالم الخارجي، فمن يتقوى أن يقتل شخصاً ويثبت قد عزم النية على هذا، إلا أنه في الصباح لم يفعل ولم يقترب أي عمل مادي من أعمال تنفيذ جريمة القتل، هنا القاعدة القانونية لا تهتم بهذا ولا تعاقب عليه.

٣- تختلف القواعد الدينية عن القواعد القانونية في أن الأولى لها جزاء أخروي يوقع في الحياة الآخرة إحصافاً للمحسن وإساءة للمسيء، في حين

أن القواعد القانونية لها جزء مادي ومحسوس ويطبق في الحياة الدنيا وفور مخالفة الفرد للقاعدة القانونية التي تأمره بأمر أو تنهيه عن نهى. وتتفق القواعد الدينية مع القواعد القانونية في أن كليهما ينظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، وأنها جميعاً قواعد عامة ومجردة.

المطلب الثاني

القاعدة القانونية والقواعد الأخلاقية

القواعد الأخلاقية ترجو رقى النفس البشرية، هي تحث الإنسان على فعل الخير وتناه عن فعل الشر، وفطرة الإنسان جبلت على الشعور بالطمأنينة والسعادة عند فعل الخير، وفي المقابل تشعر بالندم والحسرة والألم عند فعل الشر والإساءة، فهذه القيم الأخلاقية تنبع من النفس البشرية وضميرها.

أما القاعدة القانونية التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ونقر جزاء في حالة المخالفة فهي تهتم أساساً بالسلوك الخارجى للشخص وتوقع عليه جزاء مادي محسوس بمجرد ارتكابه للفعل المحرم قانوناً.

فيكون معيار الجزاء المادي المحسوس هو الذى يميز القاعدة القانونية فى حين أن جزاء القاعدة الأخلاقية هو جزاء معنوى يتمثل فى تأنيب الضمير من قبل المخالف واستنكار أفراد المجتمع لهذا التصرف المشين النسبى من مجتمع لآخر.

المطلب الثالث

القاعدة القانونية وقواعد المجاملات والعادات

قواعد المجاملات والعادات هي مجرد عادات ومعاملات يقوم بها الأفراد داخل المجتمع لإقامة الصلات الاجتماعية وتوثيقها مع الآخرين، فى حين أن القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية السابقة فتبها قواعد يفرضها القانون أو الدين أو الأخلاق داخل المجتمع.

ومن أمثلة قواعد المجاملات والعادات إلقاء التحية والعلام عند اللقاء والافتراق، وتوجيه التهنية فى المناسبات المسعدة والعزاء والأسف فى المناسبات الغير مسارة.

ومن يخالف تلك العادات والمجاملات فهو يتمثل فى الإخلال من شأن هذا الشخص فى نظر الجميع داخل مجتمعه مما يفقد هذا الشخص احترام الناس وحبهم له وتصاب العلاقات الاجتماعية حينما لا تؤدى هذه العادات والمجاملات إلى الفتور، أما الجزاء مع القاعدة القانونية هو جزاء ماذى ومسحوس.

المبحث الثالث

تقسيمات القاعدة القانونية

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: تقسيم القاعدة القانونية من حيث نوعها.

المطلب الثانى: تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها.

المطلب الأول

تقسيم القاعدة القانونية من حيث نوعها

تقسم القاعدة القانونية من حيث نوعها إلى قنون داخلى وقاتون دولى، فإذا كانت العلاقات بين دول بعضها ببعض أو علاقة دول والمنظمات الدولية فإن هذه العلاقات تخضع للقاتون الدولى العام، أما إذا كانت العلاقات بين مواطنى دولة واحدة أو علاقة الدولة بأفرادها داخل الحدود السيادية للدولة فإن هذه العلاقات تحكمها قواعد القاتون الداخلى، أى القاتون الذى يطبق داخل حدود الدولة الواحدة فى حين أن مجال القاتون الدولى هو العلاقات الخارجية بين الدول والمنظمات الدولية.

ويوجد ما يسمى بالقاتون الدولى الخاص وهو الذى يطبق على علاقات ذات عنصر أجنبى (كالمصرى الذى يتزوج من فرنسية - أو مصرى يمتلك

عقار في الولايات المتحدة الأمريكية) فإى القوانين التى تطبق وأى القواعد وما هى المحكمة المختصة هذا ما يهتم به القانون الدولى الخاص.

الفرع الأول .

القانون الداخلى

القانون الداخلى هو القانون الذى ينظم علاقات الأشخاص داخل المجتمع، وهو ينظم علاقات الدولة أو الأشخاص المعنوية الأخرى كالمحافظات أو الوزارات أو الهيئات الحكومية بوصفهم سلطة عامة والأفراد، ويطلق على هذا القانون القانون العام.

وفى حالة القواعد التى تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض داخل المجتمع يطلق عليه القانون الخاص.

أولاً: القانون الداخلى العام .

القانون العام هو القانون الذى ينظم العلاقات التى تنشأ بين الدولة أو الأشخاص العامة والأفراد وينقسم هذا القانون العلم إلى: القانون الدستورى والقانون الإدارى والقانون المالى والقانون الجنائى.

١- القانون الدستورى .

يعتبر القانون الدستورى وقواعد هو فى قمة الهرم القانونى فى الدولة وقواعده تعلق على قواعد التشريع المادى وأيضاً اللوائح والقرارات، وما يخالف هذا القانون الدستورى يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً. قواعد القانون الدستورى تنظم عمل السلطات الثلاث فى الدولة وتحدد اختصاصاتها واختصاصات رئيس الجمهورية وكيفية تعيينه ومحكمته عند ارتكاب جرائم معينة.

وينظم القانون الدستورى أيضاً القيود الواردة على حرية المحكومين بإيضاحه الحريات العامة والحقوق المكفولة للأفراد.

بـ القانون الإداري:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تنشأ بين السلطات العامة والأفراد، وتقوم هذه القواعد بليضاح تكوين السلطات الإدارية واختصاصاتها وتنظيم الروابط بين بعضها البعض وبين الأفراد. ويكون اختصاص القضاء الإداري النظر في المنازعات الإدارية والعقود الإدارية التي تنشأ، وذلك باتخاذ إجراءات التقاضي المعنية أمام هذا القضاء.

جـ القانون المالي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مالية الدولة أي ميزانيتها العامة من حيث إيراداتها ومصروفاتها.

د القانون الجنائي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجرائم والمجرمين والعقوبات المقررة لهما كما ينظم الإجراءات الواجب إتباعها لمحاكمة مرتكب الفعل المؤثم جنائياً ويحدد كيفية تنفيذ العقوبات الصادرة ضده. فالقانون الجنائي يتناول نوعين من القواعد:

١- القواعد الموضوعية:

وهي ما تعرف بقانون العقوبات الذي يحدد الجرائم وأنواعها والعقوبات المقررة التي تتدرج من عقوبات مخففة إلى الشدة التي تتدرج من الغرامة إلى الحبس إلى السجن المشدد إلى السجن المؤبد الإعدام طبقاً لنوع الجرائم التي تنتزع تدريجياً من المخالفة إلى الجنحة إلى الجنائية.

٢- القواعد الشكلية:

وهي ما تعرف بقانون الإجراءات الجنائية وهي توضح الإجراءات الواجب إتباعها من وقت ارتكاب الجريمة إلى حين توقيع العقاب على مقترف الفعل المؤثم جنائياً.

وحتى يكون المعلم على الدراية من بعض المسائل القانونية ويحيط بها وبهذه الثقافة الهامة فلاحقاً سنقوم بدراسة تشكيل واختصاصات المحاكم المدنية والجنائية والإجراءات، وذلك قبل البحث في مسئولية المعلم القانونية.

ثانياً: القانون الداخلي الخاص:

القانون الخاص هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضها البعض داخل المجتمع أى العلاقات التي لا تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة سيادة وسلطان. وينقسم القانون الداخلي إلى: القانون المدنى، القانون التجارى، القانون البحرى، قانون العمل، قانون المرافعات المدنية والتجارية ثم القانون الزراعى.

ل القانون المدنى:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد وما ينشأ عنها من حقوق مالية وشخصية، ويعتبر القانون المدنى أساس القانون الداخلى الخاص، لأنه هو المرجع العام لتطبيق حكم لم يرد فى قانون خاص آخر، هو المرجع لمعالجة تصرف فى موضوع نزاع لم يرد ذكره فى القوانين الأخرى^(١).

بد القانون التجارى:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التجارية سواء بين التجار بوصفهم تجاراً أو العلاقات المتعلقة بأعمال التجارة، فهو ينظم على سبيل المثال تصرفات التجار وأهليتهم، والشركات التجارية وأنواعها كما ينظم العقود والأوراق التجارية والأسهم والسندات وإفلاس التاجر.

جـ القانون البحرى:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الملاحة البحرية من حيث الحقوق والعقود الواردة على السفينة كبيعها وتجهيزها واستغلالها، كما أن هذه

(١) انظر: د. سوزان على حسن، المرجع السابق، ص ٢٩.

القواعد تنظم مسائل التصادم والمساعدة والإنقاذ والخسائر البحرية والتأمين البحرى ضد المخاطر التى قد تتعرض لها السفينة أو حمولتها. وهناك ما يسمى بالقانون الجوى.

د قانون العمل:

هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الناشئة عن عقد العمل أى العلاقات الناشئة بين العمال وأصحاب العمل، أى تحدد التزامات الطرفين وحقوقهما.

هـ قانون المرافعات المدنية والتجارية:

هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم الإجراءات الواجب إتباعها للفصل فى المنازعات المتعلقة بالقانون الخاص كما تنظم المحاكم وحدود اختصاص كل منها، وهذا القانون يشمل قوانين الإجراءات التى تتبع أمام المحاكم المدنية والتجارية، والنظام القضائى واختصاص المحاكم.

و القانون الزراعى:

هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الناشئة عن النشاط الزراعى والحيوانى.

الفرع الثانى

القانون الدولى

هو مجموعة القواعد التى تنظم العلاقات بين الدول بعضها ببعض والدول والمنظمات الدولية، وهما أى الدول والمنظمات الدولية أشخاص المجتمع الدولى أى ما يخاطبهما القانون الدولى العام. وينقسم القانون الدولى العام إلى عدة أقسام: القانون الدستورى الدولى، القانون القضائى الدولى والقانون الجنائى الدولى.

١- القانون المستقوى الدولى:

هو مجموعة القواعد التى تبين سيادة كل دولة على إقليمها وعلى أشخاصها كما أنه يضع قواعد للتمثيل الدبلوماسى والقنصلى، وتحالف الدول بعضها البعض فى شكل موثيق كميثاق الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم.

بد القانون الجنائى الدولى:

يتولى تنظيم مسائل تظهر فيها الدولة وهى صلاحية السيادة فيما يتعلق بالجرائم وينص اختصاص القانون الجنائى للدولة على معاملة الجرائم التى يرتكبها الأجانب فى إقليم الدولة وهى صلاحية السيادة عليه، لو ما يرتكبه رعايا هذه الدولة من جرائم فى خارج الإقليم.

جـ- القانون القضائى الدولى:

يتولى تنظيم الجهات القضائية الدولية التى تتولى التحكيم فى المنازعات الدولية أو الفصل فيها كمحكمة العدل الدولية.

القانون الدولى النظام:

هو مجموعة القواعد القانونية التى تحكم العلاقات بين الأفراد ذات العنصر الأجنبى فينظم الأمور الخاصة بالجنسية ومركز الأجانب والمواطن، كما تحدد هذه القواعد المحاكم المختصة لفض النزاعات ذات العنصر الأجنبى كما أنها ترشد إلى القانون الواجب التطبيق عليها (مصرى متزوج من فرنسية وحدث بينهما نزاع ما هو القانون الذى يطبق هل هو القانون المصرى أم القانون الفرنسى ومدى اختصاص المحاكم المصرية أو الفرنسية).

ومفاد ذلك أن القانون الدولى الخاص ينطبق فى الحالات التالية:

- ١- إذا كن أحد طرفى النزاع أجنبياً.
- ٢- إذا نشأت العلاقة موضوع النزاع فى بلد أجنبى.

المطلب الثاني

تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها

تواتر الفقه على تقسيم القواعد القانونية من حيث قوتها إلى قواعد أمرية وقواعد مكملة، وسلطان الإرادة لدى الأفراد هو الذى يميز النوعين، فإذا انعدمت الإرادة للشخص وحين لا يستطيع الأفراد الإتفاق على مخالفة قاعدة قانونية معينة نكون بصدد قاعدة قانونية أمرية، أما إذا كانت إرادة الأفراد حرة بحيث يجوز لهم الإتفاق على استبعاد قاعدة قانونية وإخضاع التصرف إلى مشيئتهم وإراداتهم نكون بصدد قواعد مكملة. بهذا نكون بصدد دراسة القواعد الأمرة من جهة، ومن جهة أخرى دراسة القواعد المكملة، ثم نحدد المعيار للفرقة بين كل من هذه القواعد.

الفرع الأول

القواعد الأمرة

هى القواعد القانونية الملزمة التى لا يجوز للأفراد الإتفاق على مخالفة أحكامها ذلك لأنها تنظم مسائل يقوم عليها كيان المجتمع وتضبط مقوماته الأساسية، وهذه القواعد لها درجة إلزام تامة حرص المشرع على عدم المساس بها محفظة على النظام العام والآداب العامة لدخل المجتمع، فأمر الأفراد بالخضوع لهذه القواعد خضوعاً كاملاً، ومن أمثلة هذه القواعد الأمرة التى تتطلب فى شروط الزواج عدم زواج المرأة بأكثر من رجل فى آن واحد، أو عدم الجمع الغير مسلمين بين أكثر من زوجة، وأيضاً من القواعد الأمرة القاعدة التى تحرم تقديم أو تناول الخمر فى الأماكن العامة أو المحال العامة غير السياحية، فيمتنع على الأفراد تناول هذه المشروبات خارج أماكن السياحة.

الفرع الثاني

القواعد المكملة

القواعد المكملة أو القواعد الخير أمرة هي تلك القواعد التي يجوز للأفراد الإتفاق على مخالفتها أو الإتفاق على استبعاد تطبيقها، وتطبيق ما يباح الإتفاق عليه. ومفاد ذلك أن إرادة الأفراد يمكن أن تلعب دوراً هاماً فيجوز لهم أن ينظموها بالطريقة التي يرضونها. ومن أمثلة القواعد المكملة عقد البيع والإيجار والوكالة أو عقد الإدارة الفندقية فيمكن للحقوق والالتزامات الناشئة عن تنظيم بما يتفق عليه الأطراف وسلطان الإرادة لديهم فيها حرة.

فمثلاً نص القانون المدني في المادة ٥٦٧ من أنه "على المؤجر أن يتعهد بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت عليها، وعليه تحمل الأعمال اللازمة للأجزاء المشتركة ويتحمل التكاليف والضرائب، وملزم بنفقات استهلاك المياه" كل ما ورد في المادة المذكورة ما لم يتم الإتفاق بغيره. فكل القواعد المذكورة سلفاً قواعد مكملة يجوز للأفراد الإتفاق على مخالفتها واستبعاد تطبيق مضمونها.

الفرع الثالث

معيار التفرقة

بين القواعد الأمرة والقواعد المكملة

يكمّن معيار التفرقة بين القواعد الأمرة والقواعد المكملة في نقطتين يرتكزا على مدى قوة إلزام القاعدة القانونية للمخاطبين بها، المعيار الأول مطلق أو جامد يجرّد إرادة الأفراد من سلطة مخالفته أو تحديد أحكامه، أما المعيار الثاني فهو تقديري ومرن يجيز للأفراد الخروج على أحكام القاعدة

القانونية^(١). لذلك فإن معيار التفرقة بين القواعد الأمرة والقواعد المكملية يكمن في المعيار المطلق وفي المعيار التقديرى.

أولاً: المعيار المطلق:

المعيار المطلق أو الجامد هو معيار لفظى يعتمد بصفة أساسية ومباشرة على الألفاظ الصريحة فى القاعدة القانونية، فالمشرع يستخدم أحياناً فى صياغة القواعد الأمرة ألفاظاً أمرة مثل: "يعد باطلاً"، "لا يجوز"، "يمتنع"، فتستخلص من هذه الألفاظ أن كل إتفاق يخالف القاعدة الأمرة يعتبر باطلاً، وأنه لا يجوز الإتفاق على مخالفة القاعدة الأمرة ويمتنع على الأفراد مخالفتها.

فالمعيار المطلق أو اللفظى يمكن معرفته من قراءة النص القانونى، فالأمر واضح وصريح ولا يحتاج إلى تفسير أو تلويل، ولا للسلطة التقديرية مكان، فبإراته واضحة إما الأمر بعدم مخالفة النص أو بجواز المخالفة فى الحالة الأولى القاعدة تكون أمرة وفى الثانية القاعدة مكملية.

فإن نص المادة ٤٨ من القانون المدنى "ليس لأحد النزول عن أهليته أو التعديل فى أحكامها، وكذلك المادة ١١٠ من ذات القانون التى تنص "ليس للصغير غير المميز حق التصرف فى ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة. هنا القاعدة أمرة ولا يجوز الإتفاق على مخالفتها، أيضاً القاعدة أمرة فى المادة ٥٤٤ التى تنص على أنه "إذا اتفق على الفوائد كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر على القرص أن يعطى رغبته فى إلغاء العقد ورد ما افترضه ولا يجوز الإتفاق على إلغاء حق المقرض فى الرد أو الحد منه". كل هذه قواعد أمرة وذلك بالأخذ بالمعيار المطلق أو اللفظى.

ومن ناحية أخرى ما تنص عليه المادة ٤٦٢ من القانون المدنى من أن نفقات عقد البيع ورسوم التمتع والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على

(١) أنظر د. سوزان على حسن، المرجع السابق، ص ٣٥.

المشتري ما لم يوجد إتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك، هنا القاعدة مكملة يجوز الإتفاق على خلافها.

ثانياً: المعيار التقديرى:

يستعان بالمعيار التقديرى للوقوف عما إذا كانت القاعدة أمرة أو مكملة فى الأحوال التى يمكن فيها المشرع ولا يفصح من خلال ألفاظه عن تحديد نوع هذه القواعد، وقد استقر الفقهاء على قيام المعيار التقاليدى على فكرة مضمون القاعدة القانونية. وهذا المضمون يحتوى على فكرتين رئيسيتين هما فكرة النظام العلم وفكرة الأداب العامة^(١).

١. فكرة النظام العلم:

يعرف النظام العلم بأنه مجموع المصالح الأساسية والركائز ودعائم الركائز التى يقوم عليها كيان المجتمع فهى تعبر بصفة عامة على الأسس الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية التى يتوقف عليها كيان المجتمع وبقاؤه.

وفكرة النظام العلم من الأفكار النمائية المرنة التى يختلف مضمونها من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى زمان، فما يعتبر من النظام العلم فى دولة ما لا يعتبر من النظام العلم فى دولة أخرى. ومن أمثلة النظام العلم "تعدد الزوجات" فى البلاد العربية يجوز للمسلمين الجمع بين أكثر من زوجة وفقاً للشريعة الإسلامية التى هى مصادر لكثير من القواعد القانونية فى هذه البلدان، فى حين أنه لا يجوز للزوجة أن تتفق مع زوجها على ألا يتزوج عليها لأن مثل هذا الإتفاق يقع باطلاً لأنه يتعلق بالنظام العلم. كما أن إتفاق الزوجة مع زوجها على ألا يطلقها أبداً يعد باطلاً لمخالفته للنظام العلم الذى يعطى للزوج الحق فى إيقاع الطلاق مع حفظ حقوق المرأة بأكملها.

(١) د. سوزان على حسن، المرجع السابق، ص ٣٦.

هذا بخلاف فكرة للنظام العام المأخوذ بها في الدول الغربية التي تمنع تعدد الزوجات والتي تحرم الإتفاق على خلاف هذه الفكرة التي يهز مصالح اجتماعية أساسية في هذه المجتمعات.

بـد فكرة الآداب العامة:

الآداب العامة هي مجموعة القواعد والعادات الأخلاقية اللازم إتباعها ومراعاتها في المجتمع. وفكرة الآداب العامة كـمعيار للتمييز بين القواعد الأـمرة والقواعد المكـملة تتمثل في الحد الأدنى لقواعد الأخلاق والآداب اللازم لبقاء المجتمع والتي لا يتصور قيام المجتمع بدونها. وهي فكرة نسبية ومرنة وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر. ونذكر على سبيل المثال عقد الوساطة في الزواج الذي كان معتبراً في مصر مخالفاً للآداب العامة ثم أصبح مشروعاً الآن.

الفصل الثاني

مصادر القاعدة القانونية^(١)

تنص المادة الأولى من القانون المدنى المصرى على أنه "تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها، فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد عرف يحكم المسألة المعروضة فيلجأ القاضى إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة.

ودستور مصر الصادر عام ١٩٧١ تنص المادة الثانية منه "على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع". وكذلك النص فى دستور ٢٠١٢.

ومما تقدم تكون مصادر القاعدة القانونية حسب درجة قوتها هى التشريع ثم يأتى بعده فى المرتبة العرف ثم مبادئ الشريعة الإسلامية ثم قواعد القانون الطبيعى وقواعد العدالة، فتكون دراستنا فى المباحث التالية:

المبحث الأول: التشريع.

المبحث الثانى: العرف.

المبحث الثالث: مصادر أخرى.

(١) المقصود بمصادر القاعدة للقانونية "المسبب المنشئ للقاعدة القانونية" أنظر أمثالنا الدكتور سمير عبد الحسيد تناعو - النظرية العامة للقانون - منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٢٣٩.

المبحث الأول

التشريع

التشريع هو المصدر الأول للقاعدة القانونية، وهو المرجع الأول الذي يلجأ إليه القضاة في قض المنازعات المعروضة أمامهم في المحاكم، وسوف تنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: تعريف التشريع وبيان مزاياه وعيوبه.

المطلب الثاني: سن التشريع ونفاذه.

المطلب الثالث: تطبيق التشريع.

المطلب الرابع: إلغاء التشريع.

المطلب الأول

تعريف التشريع

وبيان مزاياه وعيوبه

يتميز التشريع بأنه يضع قاعدة قانونية عامة مجردة لتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، والتشريع تضعه السلطة التشريعية وهي أحد السلطات الثلاثة في الدولة، والسلطة التشريعية تتكون من (البرلمان). والتشريع يصدر من البرلمان في صورة مكتوبة. والتشريع يصدر في صورة عامة مجردة بمعنى أن القاعدة القانونية لا تصدر لتخاطب شخصاً بعينه كأن تعالج وتحدث عن ترقية أحد كبار الموظفين في الدولة مثلاً، فمثل هذا لا يعد تشريعاً لأنه لا يتمتع بصفة العمومية والتجريد فهو يخاطب شخصاً محدداً باسمه وذاته وليس بصفته.

والتشريع يصدر في وثيقة رسمية مكتوبة وهذا الأمر يجعل التشريع المصدر الرئيسي الذي يفوق غيره من المصادر.

وكما قلنا أن السلطة المختصة بإصدار التشريع هي السلطة التشريعية التي تتمثل في البرلمان^(١).

الفرع الأول

مزايا التشريع

يتضمن التشريع قواعد علمية مجردة تخاطب الكافة، الأمر الذي يؤدي إلى وحدة النظام القانوني في جميع أقاليم الدولة، وذلك على عكس العرف الذي يختلف من مكان إلى آخر باختلاف ما تعارف عليه الأفراد في سلوكهم واعتقاداتهم.

ومن مزايا التشريع أيضاً أنه يصدر مكتوباً فلا يدع بذلك أى مجال للشك حول إثبات وجود القاعدة القانونية أو تاريخ صدور ها، كما يحدد التشريع نطاق سريان القواعد القانونية من حيث الأشخاص والمكان والزمان، وذلك على عكس العرف الذي لا يكون مكتوباً فهو يتكون من عادات الأفراد الذين تواتروا عليها ونشأ اعتقاد فيما بينهم أنها ملزمة، فجد أن مسائل العرف كثيراً ما تثير مشكلات بسبب غموضها وعدم وضوحها.

الفرع الثاني

معيوب التشريع

ينتقد التشريع أنه قد صدر عن السلطة العامة وقد يكون في بعض الأحيان غير ملائم لظروف المجتمع، كأن يكون لأعضاء السلطة التشريعية مصلحة في إصدار قانون ما إما نقلاً لمشروع لجنبي دون مراعاة لحاجات المجتمع وقيمه الأساسية وركائزه، وإما يلجأ الأعضاء ولمصلحة طبقة بعينها

(١) توجد سلطات أخرى تضع قواعد علمية مجردة مثل السلطة التأسيسية التي تضع الدستور والسلطة التنفيذية تصدر اللوائح.

تمثل تكتل وقوة اقتصادية فى المجتمع، وإما أن تصدر قاعدة قانونية تساند وتزيد السلطة التنفيذية المسيطرة على مقاليد الحكم.

ومن عيوب التشريع أيضاً أنه يصدر مكتوباً فيكون ذلك عائقاً أحياناً أمام تغيير النص التشريعى، فيبقى النص جامداً ولا يتمشى مع التطور السريع فى المجتمع ولا يلبي احتياجاته، هذا بخلاف العرف الذى يتكون بصفة تلقائية عن طريق إعتياد الأفراد على سلوك معين والشعور بإلزامه فيكون بذلك مطابقاً لحاجات هؤلاء الأفراد ومعبراً عن رغبتهم واحتياجاتهم.

المطلب الثانى

سن التشريع ونظامه

تختلف السلطات العامة التى تضع التشريع حسب تدرج هذا الأخير، فالتشريع قد يكون تشريعاً أساسياً وهو الدستور^(١)، وقد يكون تشريعاً عادياً وهو القوانين، وقد يكون فرعياً وهو القرارات واللوائح.

والدستور تضعه السلطة التأسيسية الأصلية (مئة شخص كما هو فى وضع دستور ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، والتشريع تضعه السلطة التشريعية واللوائح والقرارات تصدرهما السلطة التنفيذية.

والتشريع العادى (القانون) الصادر من السلطة التشريعية (البرلمان) فهو يحتاج لمراحل عدة حتى يصبح قانوناً وتتحصر هذه المراحل فى أربعة: الإقترح، الإقرار، الإصدار والنشر.

(١) الدستور ليست كلمة عربية ولكنها كلمة فارسية وتعنى الأساس أو النظام أو التكوين، والمقصود به وضع نظام أساسى للسلطات فى الدولة والحفاظ على حقوق وحريات الأفراد.

الفرع الأول إقتراح التشريع

إقتراح التشريع هو المرحلة الأولى لوضع التشريع وسنه، وتتمثل في اقتراح مشروعات قوانين وتقديمها إلى السلطة التشريعية. ولقد حدد المشرع السلطة المختصة باقتراح القوانين وتمثل في رئيس الجمهورية وعضو أو أكثر من أعضاء مجلس الشعب^(١).

الفرع الثاني إقرار التشريع

بعد إقرار القانون يقدم مشروع القانون إلى مجلس الشعب لفحصه ومناقشته وتقديم تقرير عنه. وجدير بالذكر أن تقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب مباشرة لا يحق إلا لرئيس الجمهورية أما إذا كان صاحب المشروع عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الشعب فإنه يتعين عليهم قبل عرضه على مجلس الشعب فحصه أمام لجنة خاصة تسمى بلجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، حيث تتولى فحص ومناقشة مشروع القانون ثم إبداء رأيها فيما إذا كان المشروع يجوز عرضه والنظر فيه في مجلس الشعب أم لا يجوز.

وتأتي مرحلة التصويت على كل مادة من مواد التشريع على حدة، وحتى تكون عملية التصويت سليمة من الناحية القانونية فلا بد أن يكون إنعقاد المجلس صحيحاً وذلك بحضور أغلبية أعضائه، ويتخذ مجلس الشعب قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الآراء يعتبر مشروع القانون مرفوضاً.

(١) يطلق على الاقتراح المقدم من رئيس الجمهورية مشروع بقانون، ويطلق على المقدم من أحد أعضاء مجلس الشعب "إقتراح بقانون".

الفرع الثالث

إصدار التشريع

الأصل أن موافقة مجلس الشعب كافية لمن التشريع إلا أن الدستور قد أعطى لرئيس الجمهورية الحق في الاعتراض على ما يمنه المجلس من قوانين وهو ما تطلق عليه هو الفيتو. ويترتب على هذا الاعتراض رد مشروع القانون ثانية إلى مجلس الشعب لإعادة النظر فيه. ويجب إعادة المشروع إلى مجلس الشعب في مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس لرئيس الجمهورية وإلا اعتبر المشروع قانوناً وأصدر، وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى مجلس الشعب وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر المشروع قانوناً أيضاً وأصدر.

الفرع الرابع

نشر التشريع ونفاذه

حتى يتمكن الأفراد من العلم بالقانون والالتزام بأحكامه يجب علمهم به، بمعنى أن القانون وإن كان يعتبر كاملاً وقابلًا للتنفيذ بعد إصداره إلا أنه لا يكون ملزماً للمخاطبين بأحكامه إلا بعد نشره، وتقضى المادة ١٨٨ من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧٠ بأنه يجب أن "تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر". ومفاد هذا النص أن النشر في الجريدة الرسمية هو الوسيلة الوحيدة التي يتحقق بها علم الأفراد بالقانون وما يترتب على ذلك من إلزامهم بأحكامه. ولا يعتد بالنشر في الصحف العادية أو الإذاعة المرئية أو المسموعة فلا يفترض علم الأفراد بالقانون بهذه الوسائل. وتبدأ إلزامية القانون بمضى شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره إلا إذا حدد المشرع ميعاداً آخر لذلك، وتختلف الدول فيما بينها من حيث تحديد هذه المدة.

المطلب الثالث

تطبيق التشريع

إذا تم سن وإصدار القانون ونشره يبقى تطبيقه، وهذا ما نعالجه في الفروع التالية:

الفرع الأول: تطبيق القانون من حيث الأشخاص.

الفرع الثاني: تطبيق القانون من حيث الزمان.

الفرع الثالث: تطبيق القانون من حيث المكان.

الفرع الأول

تطبيق التشريع من حيث الأشخاص.

بعد نشر القانون ومضى المدة المحددة للعمل به يصبح القانون ملزماً لجميع الأفراد من علم منهم بوجوده ومن لم يطمع، ويعبر عن ذلك بالقاعدة الشهيرة وهي "عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون"، بمعنى أنه لا يقبل ممن يدعى أنه لا يعلم بصور القانون إغفاله من تطبيق القانون عليه.

غير أنه توجد حالات لا يطبق مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون ويرد عليه الاستثناءات التالية:

١- يقبل من الشخص الاعتذار بجهله بالقانون إذا كان من المصريين المقيمين في الخارج لحظة صدور القانون، فإذا لم تصله الجريدة الرسمية في البلد المقيم فيه، تكون مسألة العلم بالقانون أو عدم العلم به، أي الأخذ بالمبدأ أو عدم الأخذ به مسألة يقدرها قاضى الموضوع الذى يقرر وحده وقت إنطباق القانون الجديد على المقيمين في الخارج لحظة صدوره ونشر من عدمه.

٢- يقبل من الشخص الاعتذار بجهله بالقانون في حالة استحالة وصول الجريدة الرسمية إلى المكان الذى يقيم فيه، وذلك بسبب القوة القاهرة

الممثلة فى الحرب أو الزلزال أو الفيضان أو البركان، ففى مثل هذه الحالات يعفى سكان هذه الأماكن من تطبيق القانون عليهم لحين علمهم به بالجريدة الرسمية حال وصولها بعد زوال القوة القاهرة.

الفرع الثانى

تطبيق التشريع من حيث الزمان

تنص المادة ١٨٨ من الدستور المصرى الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ على أنه "تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر". وتنص المادة ١٨٧ من الدستور المصرى على أنه "لا تسرى أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب".

ومفاد ما تقدم أن القانون لا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه فهو لا يسرى إلا على ما يلحق نفاذه، وهو أمر تقتضيه العدالة.

وقد أورد بعض الفقهاء بعض استثناءات على مبدأ عدم رجعية القوانين وهى أربعة: (نص المشرع على ذلك صراحة - القانون الجنائى الأصلح للمتهم - القوانين المتعلقة بالنظام العام والأداب - التشريعات التفسيرية).

١- تعتبر استثناء على مبدأ عدم رجعية القوانين التى ينص فيها المشرع صراحة على رجعية القانون أى على سريان أحكام القانون على الماضى. ففى هذه الحالة تكون أحكام القانون ذات أثر رجعى فى الحالات التى يذكرها المشرع ويقرر أنها الاعتبار خاصة يجب أن تسرى بأثر رجعى.

٢- حالة التشريعات الجنائية الأصلح للمتهم، معنى أنه صدر تشريع جنائى جديد ينص على عقوبة أخف من العقوبة التى كان ينص عليها القانون

السابق، أو لا يجرم الفعل الذى كان يجرمه القانون السابق فإن هذا القانون الجنائى الجديد يمسرى بصورة استثنائية على مرتكب الفعل المجرم فى ظل القانون القديم باعتبار أن القانون الجديد أصالح للمتهم. ومفاد ذلك أنه إذا ارتكب شخص جريمة وعوقب عليها فى ظل قانون سابق ثم جاء القانون الجديد ليبيح ما كان يجرمه القانون القديم أو يخفف عقوبته فإن المتهم يعفى من الرمة أو يمسرى عليه التخفيف الذى ينص عليه القانون الجديد.^(١) «سواء كان القانون الجديد هو الأصالح للمتهم.

٣- يمسرى القانون بأثر رجعى إذا كن متعلق بالنظام العام والأداب العامة. وذلك لأنه قانون أمر لا يجوز للأفراد الإتفاق على خلافه، ومن ثم فهو له أثر رجعى ولا يجوز الاحتجاج عليه بما يسمى بالحق المكتسب، ومثال ذلك أن التشريع الجديد يحرم امتلاك الأراضى بوضع اليد فى حين أن هذه حالة من حالات التملك وهى كانت مشروعة فى ظل القانون القديم، ففى هذه الحالة يطبق القانون الجديد ويصبح كل من تملك أرضاً بوضع اليد غير مالك فى ظل هذا القانون الجديد.

٤- يمسرى القانون بأثر رجعى إذا كان قانوناً تفسيرياً أى يتضمن تفسيراً لبعض الأمور التى يتضمنها القانون السابق، ففى هذه الحالة تصبح قواعد القانون التفسيرى ذات أثر رجعى^(٢).

الفرع الثالث

تطبيق التشريع من حيث المكان

فى الحديث عن تطبيق التشريع من حيث المكان يتحتم علينا الحديث عن مبدأى شخصية القوانين وإقليمية القوانين^(٣).

(١) أنظر د. سوزان على حسن، المرجع السابق، ص ٤٧ - ٤٨.
(٢) أنظر د. محمد عبد الوهاب خلفى، مبادئ القانون، ٩٧ - ١٩٩٨ ص ١٤٢.

أولاً: مبدأ شخصية القوانين:

يعنى مبدأ شخصية القوانين أن القوانين التى تصدرها دولة ما لا تسرى إلا على رعاياها فقط دون غيرهم بمعنى أن القوانين المصرية مثلاً لا تطبق على الفرنسيين، وجدير بالذكر أن قوانين دولة ما تسرى على حاملى جنسيتها المقيمين داخلها وفى نطاق محدود على حاملى جنسيتها المقيمين فى الخارج.

ثانياً: مبدأ إقليمية القوانين:

يعنى مبدأ إقليمية القوانين أن قوانين دولة ما تسرى على جميع المواطنين المقيمين بهذه الدولة أياً كانت جنسيتهم، فالقانون المصرى يسرى على كل المقيمين داخل القطر المصرى، المصريين والأجانب على حد سواء، ولكن طبقاً لمبدأ الإقليمية لا يسرى القانون المصرى على من يقيم فى خارج القطر المصرى إلا فى النطاق المحدود المعمول به مثل قوانين الانتخاب والترشيح وقوانين الجندية والقوانين التى تخاطب البعثات الدبلوماسية للدولة فى الخارج.

ويستثنى أيضاً من مبدأ إقليمية القوانين تطبيق قواعد القانون الجنائى المصرى على رؤساء الدول الأجنبية وأسرههم وعلى أعضاء المملك الدبلوماسية وأسرههم وكل من يتمتع بالحصانة الدبلوماسية بشرط المعاملة بالمثل.

ويمكن استثناء على مبدأ إقليمية القوانين تطبيق قانون أجنبى على إحدى المنازعات ذات العنصر الأجنبى، فموجب نص المادة ١٣ من القانون المدنى المصرى أنه "يسرى قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يربتها عقد للزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة للمال، أما بالنسبة للطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق، ويسرى على التطلق والانفصال قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت رفع الدعوى.

· ويمكن أيضاً تطبيق قانون العقوبات المصرى على بعض الجرائم التى يتم ارتكابها خارج الأراضى المصرية، فقد نصت المادة ٢ من قانون العقوبات المصرى على أن أحكام هذا القانون تسرى على الأشخاص الآتى ذكرهم:

أ- كل من ارتكب خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى.

ب- كل من ارتكب فى خارج القطر المصرى جريمة من الجرائم الآتية:

- جنابة تزوير أى من: أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة، خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه، أو اختام أو تمغلات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة، ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة، أوراق، مرتبات، أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها، نمغات الذهب أو الفضة.

- جنابة تقليد أو تزيف عملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً فى مصر أو الخارج، ويعتبر تزيفاً إن تقلص شئ من معدن العملة أو طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة، ويعتبر فى حكم العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها بشرط أن تكون العملة متداولة قانوناً فى مصر.

وجدير بالذكر أنه يمكن تطبيق قانون العقوبات المصرى على كل مصرى ارتكب فعلاً فى الخارج يعتبر جنابة أو جنحة فى البلاد التى ارتكب فيها هذا الفعل ومعاقباً عليه فيها.

المطلب الرابع

إلغاء التشريع

إلغاء التشريع هو تجريده من قوته الملزمة بإنهاء مبرراته وذلك سواء بإصدار تشريع آخر بدلاً منه أو بدون تشريع آخر. والسلطة التي تملك إلغاء التشريع هي السلطة التي تملك إصداره أو سلطة أعلى منها، ومفاد ذلك أن التشريع لا يلغيه إلا تشريع على ذات القوة أو أكثر قوة منه على أساس أن من يملك الأكثر يملك الأقل، مثال ذلك أنه لا يلغى التشريع الدستوري إلا تشريع دستوري، ولا يجوز أن يلغيه تشريع عادي يصدر من السلطة التشريعية لأنه أقل منه.

وثمة فارق بين إلغاء التشريع وبين إبطاله، حيث أن الإلغاء يفترض بداية أن هناك تشريع موجود مستوفياً لشروط صحته، ثم نرى السلطة التي تملك الإلغاء وجوب إنهاء العمل به لعدم ملائمته مع تطور المجتمع، فيترتب على ذلك إنهاء العمل بهذا التشريع من تاريخ الإنهاء فقط بحيث لا تمس المراكز القانونية المكتسبة في ظله حينما كان واجب التطبيق.

أما إبطال التشريع فهو يفترض أن التشريع كان فاقداً لشروط صحته منذ نشأته، ومن ثم يفترض بطلانه منذ نشأته فيكون والعدم سواء، ويترتب على ذلك إبطال التشريع له أثر رجعي فتبطل بالتالي المراكز القانونية التي نشأت في ظله.

المبحث الثاني

العرف

العرف كمصدر رسمي للقانون يتمثل في اعتياد الأفراد على سلوك معين في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة.

• ولدراسة العرف ينبغي دراسة الأركان الرئيسية المكونة له وأنواعه،
والفرق بين العرف والعادة الإثباتية.

المطلب الأول: الأركان الرئيسية المكونة للعرف.

المطلب الثاني: أنواع العرف.

المطلب الثالث: للفرق بين العرف والعادة الإثباتية.

المطلب الأول

الأركان الرئيسية المكونة للعرف.

العرف هو قانون غير مكتوب ينشأ من إعتياد الناس على سلوك معين
وشعورهم بأنهم ملزمون باحترامه. بهذا يتكون العرف من ركنين: الأول مادي
ويتمثل في إعتياد الناس على سلوك معين. والثاني معنوي ويتمثل في اعتقاد
الناس بإلزامية هذا السلوك.

الفرع الأول

الركن المادي

يتمثل الركن المادي في إعتياد الأفراد على سلوك معين، ولكي تكتسب
العادة صفة العرف يجب أن تتوافر فيها العمومية والقدم وعدم مخالفتها للنظام
العام والآداب.

أولاً: العمومية:

حتى تكتسب العادة صفة العرف يجب أن تكون عامة أي متبعة بين
عدد كبير من الأفراد وليست مقصورة على أشخاص بعينهم أو عدد قليل منهم.
ولا يشترط في العرف أن يكون شاملاً لكل أقاليم الدولة بل قد يقتصر على إقليم
معين دون غيره فيكون بذلك عرف طائفي أو عرف مهني.

ثانياً: القيد:

حتى تكتسب العادة صفة العرف يجب أن يعتاد الناس على إتباعها فترة زمنية طويلة، أي يستقر الأفراد على إتباعها بصفة مستمرة دون انقطاع ودون الخروج عنها، ولا يوجد حد معين للمدة الزمنية الواجبة لاعتقاد الناس على سلوك معين، كل ما في الأمر أن يكون الاعتقاد ثابتاً ومتكرراً ومستقراً.

ثالثاً: عدم مخالفة النظام العام والآداب:

إذا خالف العرف على مخالفة النظام العام والآداب فلا يمكن أن يصير قانوناً، ومن المعروف أن هذه القواعد هي قواعد أمرة وليست مكملة أي أنه لا يجوز للأفراد أن يتفقوا على خلافها، والهدف من ذلك هو منع استقرار العادات السيئة في المجتمع، ومن أمثلة هذه العادات السيئة عادة الأخذ بالثأر، والأصل أنه مهما سار الناس على هذا السلوك السيئ فإنه لن يكون قانوناً لأنه لا يتصور قيام قانون مخالف للمبادئ السليمة التي يجب أن يقوم عليها المجتمع.

الفرع الثاني:

الركن المعنوي:

لا يكفي العنصر المادي وحده وهو الاعتقاد على سلوك معين وأن يكون هذا السلوك عام ولمدة زمنية حتى يستقر الاعتقاد على إلزام هذا السلوك، فالعنصر المادي وحده لا يكفي بل يجب أن يتوافر العنصر النفسي وهو الاعتقاد أن قاعدة السلوك التي تتضمنها العادة هي قاعدة ملزمة واجبة الإلتباع وأن مخالفتها توجب توقيع جزاء مادي على من يخالفها.

ومن الصعب إثبات توافر للعنصر المعنوي، فهو لا ينشأ فجأة بل ينشأ تدريجياً على مدى الزمن، وهو لا يستخلص من إمارة مادية بل يستفاد من مشاعر نفسية كامن، ولا يجوز القول بنشأة العرف بالاجتماع الركنتين المادي والمعنوي.

المطلب الثاني

أنواع العرف

العرف نوعان: الأول عرف مكمل لنقص فى التشريع والثانى عرف مفسر للتشريع.

والعرف المكمل للتشريع هو العرف الذى يلجأ إليه القاضى فى حالة عدم وجود نص تشريعى يفصل فى حالة النزاع المعروف أمامه، ومفاد ذلك أن العرف هنا يعتبر مصدراً للقانون، لأنه يملأ فراغ موجود فى التشريع ويحل محله فى الحالة موضوع النزاع.

أما العرف المفسر فهو لا يحل محل التشريع، ولكنه يحيل إليه التشريع إما للتمكن من تفسير إرادة المتعاقدين أو لتكميل إتفاقهما فى المسائل التفصيلية التى أرجأ الإتفاق عليها إلى وقت لاحق ولم يتمكن من الوصول إلى إتفاق محدد وترك هذا الجزء لتقدير القاضى.

المطلب الثالث

الفرق بين العرف والعادة الإتفاقية

إذا كان العرف قاعدة قانونية ملزمة كالقاعدة التشريعية، فإن العادة خلاف العرف، هى قاعدة تواتر الأفراد على إتباعها بانتظام، ولكن لا يتوافر لها الاعتقاد بالزامها وضرورة احترامها، وإنما تستمد قوتها من إتجاه إرادة الأطراف إلى الأخذ بها ضمناً، ولذلك تسمى بالعادة الإتفاقية، ومن ثم يجوز الإتفاق على مخالفتها بشرط صريح فى العقد.

فيختلف الركن المعنوى فى العادة الإتفاقية يجعلها لا ترقى إلى مرتبة القانون فى ذاتها، ولكنها قد ترقى إلى هذه المرتبة إذا اتفق الأفراد على إتباع حكمها.

من هنا تنشأ أهمية العادة الإتفاقية في مجال الروابط العقدية، فكثير ما يعتاد الأفراد على شروط معينة لا يرد بصدها نص صريح في العقد، وإنما يعملون بها استناداً إلى إرادة المتعاقدين الضمنية للالتزام بها، ومن أمثلة العادة الإتفاقية قيام العملاء بدفع ودية (بقشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بأعمال الخدمة في المطاعم والفنادق، فالعادة الإتفاقية إذن تختلف عن العرف إذ أن العرف يستمد قوته القانونية من تلقاء نفسه ولا يستند في إلزامه إلى رضا الأفراد، أما العادة الإتفاقية فهي تستمد قوة إلزامها من إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية من ظروف وملابسات التعاقد ومن معاملات المتعاقدين السابقة، ولذلك يجب أن يكون المتعاقدين على علم بها.

ويترتب على هذه التفرقة ما يلي:

- ١- أن القاضى يطبق العرف - باعتباره قانوناً - من تلقاء نفسه على النزاع الذى يفصل فيه، أما العادة الإتفاقية فهي تعتبر شرطاً من شروط العقد لا يفترض علم القاضى بها ولذلك يجب أن يتمسك بها الأطراف لإثبات وجودها.
- ٢- أنه يجرى تطبيق العرف سواء علم به أطراف النزاع أو لم يعلموا به وذلك إعمالاً لمبدأ "عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون" لأن العرف قانون، أما العادة الإتفاقية فيجب لا تطبق إلا باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الأخذ بها، ومفاد ذلك إذا جهلها أحد المتعاقدين أو كلاهما فهي لا تطبق^(١).
- ٣- يخضع تطبيق العرف لمحكمة النقض فهي تراقب صحة تطبيق القانون، وذلك على عكس العادة الإتفاقية فهي لا تخضع لرقابة هذه المحكمة العليا.

(١) أنظر د. عبد المنعم البرناوى، المدخل للعلوم القانونية، ١٩٨٠، ص ١٥٣.

المبحث الثالث

مصادر أخرى

مصادر القانون هي التشريع ويأتي بعده العرف ثم مبادئ الشريعة الإسلامية ثم قواعد القانون الطبيعي والعدالة، وعرفنا أن التشريع والعرف من أهم مصادر القاعدة القانونية، وسنعرض مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الطبيعي والعدالة في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: قواعد القانون الطبيعي والعدالة.

المطلب الأول

مبادئ الشريعة الإسلامية^(١)

بالرغم من أن التشريع يعتبر المصدر الأصلي العام للقاعدة القانونية إلا أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأصلي الخاص للتشريع بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية، أما في غير الأحوال الشخصية فلا تعتبر الشريعة الإسلامية إلا مصدراً احتياطياً من مصادر القانون. وفي ظل الجمهورية الثانية في حياة مصر نرجو أن نشهد ميلاد أمة تكون أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وهنا نتحدد دراستنا لمبادئ الشريعة الإسلامية على النحو التالي في

الفرعين:

الفرع الأول: مبادئ الشريعة كمصدر أصلي خاص للقاعدة القانونية.

الفرع الثاني: مبادئ الشريعة كمصدر احتياطي للقاعدة القانونية.

(١) يقصد بالشريعة الإسلامية المبادئ العامة التي تعبر عن روح هذه الشريعة التي لا تختلف باختلاف المذاهب.

الفرع الأول

مبادئ الشريعة الإسلامية

كمصدر أصلي خاص للقاعدة القانونية

كانت الشريعة الإسلامية منذ الفتح الإسلامي حتى عهد محمد على باشا هي المصدر الأصلي العام للقاعدة القانونية، فكانت تطبق على كافة علاقات الأفراد سواء كانت متعلقة بالمعاملات المالية أو بالأحوال الشخصية^(١) إلى أن صدرت المجموعات المختلطة والمجموعات الأهلية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فمنذ هذا العصر إنحصر تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على مسائل الأحوال الشخصية والإرث والوصايا والوقف والولاية والوصاية والقوامة والحجر، وأصبح التشريع هو المصدر الأصلي للقاعدة القانونية^(٢)، ثم صدرت عدة قوانين متلاحقة تنظم تلك المسائل فتحصر نطاق تطبيق الشريعة الإسلامية على مسائل الأسرة كالزواج والطلاق وما يترتب عليها ومسائل البنوة والنفقة بين الأقارب والأصهار ومسائل النكاح والتبني^(٣).

وتعتبر اليوم مبادئ الشريعة هي المصدر الأصلي والأساس الذي يرجع إليه القاضى بعد التشريع فى مسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وما يترتب على الزواج من نسب وقراءة وحقوق أخرى. ومفاد ما تقدم أنه إذا لم يجد القاضى نص قانونى بشأن إحدى هذه المسائل فهو يرجع إلى مبادئ

(١) يخرج من ذلك عن سلطان الشريعة الإسلامية مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

(٢) تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأم فى مسائل الأحوال الشخصية بحيث يجب الرجوع إليها أولاً وبصفة أصلية بالنسبة لجميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين، أما شرائع غير المسلمين فهي لا تطبق إلا فى حالة عدم وجود حكم فى الشريعة الإسلامية، ومفاد ذلك أن اختصاص الشرائع غير الإسلامية يعد اختصاصاً استثنائياً مقيداً.

(٣) انظر د. أحمد سلامة، الوجيز فى الأحوال الشخصية، ١٩٧٥، ص ١١.

الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسلمين، ولقواعد الديانات الأخرى بالنسبة لغير المسلمين.

وحين يلجأ القاضى لمبادئ الشريعة الإسلامية فهو يتعين عليه الرجوع إلى المذهب الحنفى دون سائر المذاهب الأخرى، وذلك لأنه المذهب الذى يتبعه المسلمون فى مصر.

الفرع الثانى

مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر احتياطى

للقاعدة القانونية

إلى جانب دور مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر أصلى وأساسى للقانون، تلعب الشريعة الإسلامية مصدراً احتياطياً للقاعدة القانونية، فقد نصت المادة الأولى من القانون المدنى على أنه إذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه، حكم القاضى بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية.

والمقصود بمبادئ الشريعة الإسلامية هنا المبادئ العامة الكلية التى لا تختلف باختلاف المذاهب، وحتى إن وجد مثل هذا الاختلاف فإن القاضى لا يتقيد بمذهب واحد بل يستطيع المفاضلة بين المذاهب واختيار الأكثر ملائمة للتطبيق على النزاع المطروح أمامه.

ويجب أن يراعى القاضى عند أخذه بمبادئ الشريعة الإسلامية التمسق بينها وبين المبادئ العامة التى يقوم عليها القانون، بمعنى أنه لا يجب أن يخالف القاعدة التى يطبقها القاضى النظام العام حتى لا يفقد القانون ما يجب أن يتوافر له لتجاسس أحكامه.

المطلب الثاني

قواعد القانون الطبيعي والعدالة

القواعد السابقة أى مصادر القاعدة القانونية تتضمن بعض التحديد بينما قواعد القانون الطبيعي والعدالة لا تتضمن حقيقة محددة، فهي مجموعة المبادئ الأبدية والمثالية التي يتوصل إليها العقل البشرى بتفكيره وعقله وتأمله^(١). لذلك فهذه المبادئ لا تمد القاضي بقواعد قانونية بالمعنى المعروف وإنما هو يلجأ لها حتى يتمكن من حسم النزاع المعروض أمامه وحتى لا يعد مرتكباً لجريمة إنكار العدالة. والقاضي فى لجوءه إلى هذه القواعد إنما يجتهد برأيه فيما يعرض عليه من منازعات لا يجد لها حلاً فى التشريع والعرف ومبادئ الشريعة. وقد وجدت فكرة العدالة إلى جانب فكرة القانون الطبيعي، وبذلك تكون قواعد القانون الطبيعي هي المبادئ التي تكون المثل العليا التي لا تتغير، وتعتبر العدالة هي التي تتكفل بتطبيق هذه المبادئ بشكل يراعى ظروف كل حالة على حدة.

ومفاد ما تقدم أن قواعد القانون الطبيعي والعدالة تختلف عن المصادر الرسمية للقانون فى أنها لا تمد القاضي بقواعد عامة مجردة كما هو الشأن فى المصادر الرسمية، وإنما هي تلهمه إلى حل يطيقه على النزاع المطروح أمامه إذا لم يجد حلاً فى المصادر الرسمية للقاعدة القانونية.

(١) المقصود بقواعد القانون الطبيعي مجموعة المبادئ المعبرة عن الفطرة الإنسانية السوية والعقل الراجح، وهي لا تختلف باختلاف المكان أو الزمان، ومن أمثلتها إيتاء كل ذي حق حقه". أما قواعد العدالة فهي الهدف الذى تسعى هذه المبادئ للوصول إليه، والتي تتمثل فى الحياة العملية فى قيام القاضى بالنظر إلى ظروف وملابسات النزاع المعروض أمامه بصورة مجردة حتى لا ينحاز لأى من طرفى النزاع.

القسم الأول

القسم الأول

انتهينا في الباب التمهيدي من دراسة المبادئ الأساسية للقانون، بعد أن استعرضنا فيه ماهية القانون وتقسيماته ومصادره، وبقى لنا حتى نحيط المعلم قبل أن نتحدث عن مسئولياته القانونية، أن نتحدث عن مبادئ القضاء المدني الذي وظيفته تنحصر في حماية الحقوق، ثم نعطي الدارس فكرة عن القضاء الجنائي في مصر.

الباب الأول

قانون القضاء المدني

نتحدث في هذا الباب عن جهات القضاء في الدولة، ثم القضاة الذين يقع عليهم عبء القيام بوظيفة القضاء وأخيراً الأجهزة المعاونة للقضاء.

الفصل الأول

جهات القضاء في الدولة

تمهيد:

أن الفكر السياسي المعاصر يجعل من القضاء وظيفة عامة تباشرها الدولة بما لها من سلطة في حدود سيادتها، ويجعل من القضاء سلطة مستقلة قائمة بذاتها، وذلك بغض النظر عما قيل به من أن السلطة في الدولة واحدة، تتمثل في الأمة التي هي مصدر كل السلطات، أو ما قيل بأن الدولة لا يوجد بها إلا سلطتان هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

وبغض النظر عن هذا الجدل النظري حول السلطة في الدولة فالأمر منعقد على أن القضاء وظيفة متميزة عن وظائف الدولة الأخرى، تباشرها الدولة عن طريق ما تنشئه من هيئات قضائية، وأن هذه الهيئات تباشر الوظيفة القضائية على استقلال من الهيئات الأخرى، ولا تباشر غيرها من وظائف الدولة الأخرى. وبهذا المفهوم أخذ نظامنا المصري وجعل من القضاء سلطة قائمة بذاتها لا تمارس غيرها من ولايتي التشريع أو الإدارة^(١).

وقد أكدت الدساتير المصرية المتعاقبة على هذا الاستقلال، وكان آخرها الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١، والذي نص في المادة ١٦٨ منه على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، كما نصت المادة ١٦٦ من نفس الدستور على أنه ليس لأية سلطة التدخل في شئون القضاء أو في شئون العدالة، بل يعاقب المشرع المصري جنائيا كل من يتدخل لدى قاض لصالح أحد الخصوم أو الإضرار به، بأمر أو رجاء أو توصية (م ١٢ عقوبات).

وكذلك نص في دستور ٢٠١٢.

(١) د. محمود محمد هاشم، قانون القضاء المعنى، الجزء الأول، ص ١٠٦ - ١٠٧.

وإذا كانت ولاية القضاء، حق من حقوق الدولة ذاتها، وفرع من فروع سيادتها، فإن الدولة تبأثرها عن طريق المحاكم أو ما يسمى بالهيئات القضائية، التى تقوم الدولة بإنشائها لهذا الغرض، ثم تقوم بتوزيع هذه الولاية على تلك الهيئات.

تعدد جهات القضاء فى مصر:

تعددت جهات القضاء فى مصر فى فترة من الفترات على نحو لم يجد له مثيلاً فى أية دولة قانونية، وذلك نظراً لظروف مصر السياسية فى تلك الفترة، وخضوعها للحكم العثماني، فوجد على الأراضى المصرية القضاء الأجنبى المتمثل فى المحاكم القنصلية للدولة صاحبة الامتيازات الأجنبية، وذلك بجانب المحاكم المليية التى تقصّل فى مسائل الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية. بالإضافة إلى القضاء الوطنى الخاص بالمصريين والذى تعددت جهاته هو الآخر بدءاً من المحاكم الشرعية ومروراً بمجالس الأحكام وانتهاءً بالمجالس الحسينية، وظلت هذه الفوضى القضائية حتى سنة ١٨٧٥ حين أنشئت المحاكم المختلطة التى تولت فيما بعد ما كان للمحاكم القنصلية من ولاية قضائية بعد الغاء الامتيازات الأجنبية، وظلت المحاكم المختلطة تعمل حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩، وهو اليوم الذى انتهى فيه وإلى الأبد مظاهر القضاء الأجنبى فى مصر، وكانت المحاكم الأهلية قد أنشئت فى سنة ١٨٨٣ لتحل محل مجالس الأحكام القديمة للفصل فى مسائل الأحوال العينية الخاصة بالمصريين، أما مسائل الأحوال الشخصية فظلّت فى ولاية القضاء الشرعى حتى الغى نهائياً ومعه القضاء الملى بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥^(١).

ومنذ هذا التاريخ لم يعد بمصر سوى جهتان للقضاء هما جهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة فى المسائل المدنية والتجارية، وجهة القضاء الإدارى التى أنشئت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، والذي أصبح هو الآخر

(١) أنظر د. محمود محمد هاشم، المرجع السابق، ص ١٠٧ - ١٠٨.

صاحب الولاية العامة في المسائل الإدارية والتأديبية، هذا وإعمالاً لاعتبارات خاصة أنشئ ما يسمى بالمحاكم الخاصة أو الاستثنائية. ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على جهات القضاء في مصر في المباحث التالية:

المبحث الأول

القضاء المدني (أو العادي)

يقصد بالقضاء المدني، تلك المحاكم التي تباشر وظيفة القضاء في الدول، في كافة المسائل والمنازعات التي تدخل في ولايتها، سواء عد ذلك من المسائل المدنية أو التجارية، أو مسائل الأحوال الشخصية أو حتى المسائل الجنائية. ويطلق على هذه المحاكم مجتمعة القضاء العادي أو المحاكم مجردة من أى وصف آخر.

وينظم قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته جهة القضاء هذه من حيث تشكيلها وترتيب محاكمها وتحديد ولايتها وما يجب توافره فيمن يمكن أن يكون قاضياً بها، وغير ذلك من القواعد.

ونبين فيما يلي ترتيب هذا القضاء، وتشكيلاته المتخصصة وذلك في المطالبين التاليين:

المطلب الأول: ترتيب القضاء المدني.

المطلب الثاني: القضاء الإداري.

المطلب الأول

ترتيب القضاء المدني

أخذت مصر في تنظيمها القضائي بمبدأ التقاضي على درجتين Double degré de juridiction، أسوة بالأنظمة العالمية المعاصرة، بمعنى أن هناك محاكم للدرجة الأولى، وأخرى للدرجة الثانية، ومؤدى ذلك أن الخصومة

انواحدة تعرض على محكمة الدرجة الأولى، ثم يمكن إعادة عرضها على محكمة أعلى منها هي محكمة الدرجة الثانية، وذلك إذا رأى الخصوم عدم صحة أو عدالة حكم محكمة الدرجة الأولى، مع وجود محكمة عليا تكون في قمة القضاء المدني وهي محكمة النقض.

الفرع الأول

المحاكم

أولاً: محاكم الدرجة الأولى:

هي تلك المحاكم التي تنتظر في الدعاوى ابتداء، والمشرع حدد محاكم معينة تشكل تشكيلاً معيناً لنظر المنازعات التي لا تزيد على قيمة خاصة تولى هو تحديدها، وما يزيد على هذه القيمة يدخل في اختصاص محاكم أخرى تختلف في تشكيلها عن المحاكم الأولى، على هذا فإن محاكم الدرجة الأولى تنقسم إلى نوعين هي:

المحاكم الجزئية:

تعتبر هذه المحاكم أدنى طبقات المحاكم في نظامنا القضائي، وهي تلك المحاكم الأكثر عدداً والأوسع انتشاراً، إذ توجد محكمة جزئية في كل مركز أو قسم.

وتنص المادة ١/١١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقارها وتحديد اختصاصاتها بقرار من وزير العدل.

وتصدر المحكمة الجزئية أحكامها من قاض واحد، ينتدب من بين قضاة المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرة اختصاصها، وقد يتناوب العمل في المحكمة الجزئية أكثر من قاض^(١).

(١) انظر د. وجدى راغب فهمي، مبادئ القضاء المدني، دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

المحكمة الابتدائية:

وهي التي يطلق عليها في العمل المحكمة الكلية، وهي ذات الولاية العامة Tribunal de droit Commun، تنظر في كافة المسائل المدنية والتجارية مما لا يدخل في اختصاص المحاكم الجزئية.

وتؤلف المحكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة، ويندب لرئيسها أحد مستشاري محكمة الاستئناف التابعة لها، ويكون الندب بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية، ورئيس المحكمة الابتدائية هو قاض الأمور الوقتية بها.

وتصدر أحكامها من ثلاثة قضاة، وتكون هذه المحكمة محكمة الدرجة الثانية للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية المطعون عليها.

وفي حالة صدور الأحكام من هذه المحكمة بصفتها محكمة الدرجة الأولى، ويمكن أن يطعن على أحكامها أمام محكمة الاستئناف.

محكمة الاستئناف:

وهي التي يطلق عليها في العمل محكمة الاستئناف العليا، وتختص محكمة الاستئناف بالفصل في الطعون المرفوعة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الجائز استئنافها، أي الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى في نصابها الابتدائي، ولا يمنع المشرع استئنافها أما الأحكام التي تصدر من محكمة الدرجة الأولى بوصفها محكمة استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فلا يجوز استئنافها، حيث أن الاستئناف على الاستئناف لا يجوز.

ومحكمة الاستئناف لا تنظر في دعاوى مبتدأة.

وإنشاء محاكم الاستئناف وتحديد وتعديل نواثر اختصاصها لا يكون إلا بقانون وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين.

ثانياً: محكمة النقض

أولاً: حكمته:

من دواعي حسن إدارة العدالة، وسير مرفق القضاء بمحاكمه المتعددة سيراً منظماً، نحو فهم موحد لقواعد القانون ومبادئه، أن يكون على رأس هذه المحاكم المتعددة محكمة عليا واحدة، تقوم بالإشراف عليها، وإلغاء كل حكم يطعن فيه أمامها وتراه مبنياً على مخالفة القانون، وحتى إذا ما ثبت قضاء هذه المحكمة العليا على رأى، فى تفسير القانون أو تطبيقه، أخذ به عنها سائر المحاكم وأتبعته، مجارة لها وتقليداً من تعريض أحكامها للإلغاء المخالفة لرأى هذه المحكمة العليا، والمحكمة الواحدة هذه هي محكمة النقض، وهى على قمة جهاز القضاء العادى فى الدولة، والتى يرجع إليها فى قضاء المحاكم، إعمالاً لوظيفتها فى مراقبة قانونية الأحكام وتوحيد المبادئ القانونية التى تسير عليها المحاكم منعاً لتضارب الأحكام فهى إذن لا تعد محكمة وقائع بل هي محكمة للقانون، تنظر عما إذا طبق القانون تطبيقاً صحيحاً فضلاً عن تفسيره.

ثانياً: نشأتها وتاريخ نظام النقض فى القضاء المصرى:

يرجع إنشاء محكمة النقض لتكون على رأس جهاز القضاء المدنى إلى تاريخ حديث نسبياً، فقد أنشئت هذه المحكمة فى الثانى من مايو سنة ١٩٣١ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، وسميت هذه المحكمة فى قانون إنشائها "بمحكمة النقض والإبرام" ثم أصبحت بعد ذلك محكمة النقض فقط ابتداءً من سنة ١٩٤٩.

وإذا لم يكن بمصر محكمة للنقض قبل سنة ١٩٣١، فإن ذلك لا يعنى أن نظم النقض ذاته لم يكن معروفاً قبل هذا التاريخ، ذلك لأنه كان معروفاً منذ إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣، بالنسبة للمواد الجنائية، فقد كان يطعن فى الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنائيات والجنح أمام دائرة من دوائر محكمة

الاستئناف تشكل من خمسة مستشارين يجلسون بهيئة محكمة للنقض. لكن هذا النظام لم يكن معمولاً به بالنسبة للمواد المدنية والتجارية.

وفى عام ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٧ الخاص بنظام القضاء متضمناً ترتيب محكمة للنقض وتشكيلها، إذ نص فى المادة الثانية منه على أن يكون فى محكمة النقض دائرة لنظر المواد الجنائية والأخرى لنظر المواد المدنية والتجارية وثلاثة لمواد الأحوال الشخصية.

وفى سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الغى دائرة الأحوال الشخصية كدائرة مستقلة، مدخلاً إيها فى دائرة المسائل المدنية والتجارية.

الفرع الثانى

تشكيلات القضاء المدنى المتخصصة

حكمة التخصس:

تولى وظيفة القضاء يتطلب دراية واسعة، وإلماماً تاماً بكافة فروع القانون، والقائمين على هذه الوظيفة يجب أن يكونوا عالمين بأحكام القانون وما يطرأ عليه من تعديلات، قادرين على التفسير، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على القضاء، فهو تكليف بما لا يستطاع، ومن هنا ظهرت الدعوة إلى ضرورة تخصص القضاة.

وبدأت تظهر فى نظامنا القضائى عدة تشكيلات قضائية متخصصة، فى مجال القضاء المدنى، ولا تعد التشكيلات المتخصصة طبقة جديدة من المحاكم؛ وإنما هى جزء لا يتجزأ من القضاء العادى، لأنها فى وجودها وتشكيلها تستند إلى الطبقات الأصلية للمحاكم العادية. ونعرض لأهم هذه التشكيلات المتخصصة.

أولاً: اللوائح المتخصصة

رؤى إنشاء دوائر متخصصة داخل المحكمة الواحدة، فهناك دائرة لنظر دعاوى الإيجارات، وأخرى لدعاوى الملكية، وثالثة للحيازة، ورابعة لمسائل الأحوال الشخصية وهكذا.

ثانياً: المحاكم المتخصصة

تخصيصها بنظر نوع معين من المنازعات يعد توزيعاً نوعياً للاختصاص، بحيث لا يجوز لهذه المحكمة أن تنظر في غير هذا النوع من المنازعات، كما لا يجوز لمحكمة أخرى في دائرة اختصاص المحكمة المتخصصة أن تنظر المنازعات التي تدخل في اختصاص المحكمة الأخيرة. والمحاكم المتخصصة قد تنشأ بقرار من وزير العدل أو بمقتضى نص تشريعي.

أ- المحاكم المتخصصة المنشأة بقرار من وزير العدل:

يصدر القرار بإنشاء محاكم يخصصها بنظر نوع معين من المنازعات بشرط أن يبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها.

وقد أنشأ وزير العدل عدة محاكم متخصصة منها:

١- المحاكم الجزئية التجارية.

٢- محاكم شئون العمال.

ب- المحاكم المتخصصة التي أنشأها المشرع:

١- محاكم الأمور المستعجلة، وهي للنظر في المعامل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت.

٢- قاضى التنفيذ، ويختص بالفصل في كل منازعات التنفيذ (تنفيذ الحكم) الموضوعية والوقفية أياً كانت قيمتها.

ثالثاً: القضاء الجنائي

نرجى الحديث عنه، وسيتم بالتفصيل لاحقاً.

المطلب الثاني

القضاء الإداري ..

أخذ المشرع المصري بما أخذَه المشرع الفرنسي من ضرورة تخصيص قضاء مستقل لنظر المنازعات الإدارية وإنشاء مجلساً للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسي.

وولاية مجلس الدولة هو اختصاصه بالفصل في المنازعات الإدارية، وفي الدعاوى التأديبية، أي له ولاية عامة في نظر كافة المنازعات الإدارية.

المطلب الثالث

المحكمة الدستورية العليا

ظهرت على الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة، فهي التي تفصل في دستورية القوانين ومنها قانون الانتخاب، والشروط الواجب توافرها في مرشح رئاسة الجمهورية، وقد استبعدت للبعض ممن لم تنطبق عليهم الشروط القانونية للترشيح، كما أن قراراتها غير قابلة للطعن.

أيضاً هي المحفل الشرعي وأمام جمعيتها العمومية لحلف اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية في حالة غياب مجلس الشعب، وقد كان أن حلف الرئيس الجديد لمصر أمامها.

ضرورة إنشائها:

إذا كانت الجهات القضائية متعددة، لكل منها ولاية محددة، تمارس بشأنها وظيفة القضاء، قد ينشأ نزاع بينهم، حول حدود ولاية كل منها، الأمر الذي يستلزم بالضرورة إيجاد جهة معينة تفصل في هذا النزاع الناشئ بين جهتي قضاء الدولة، ومن البديهي ألا تكون هذه الجهة تابعة لأى من الجهتين

المتنازعتين سواء القضاء العادى أو القضاء الإدارى، ومن ناحية أخرى فإن تسيير النظام القانونى فى الدولة يقتضى أن تطبق التشريعات فى مختلف أنحاء الدولة تطبيقاً واحداً، وعلى ذلك فإن الحكم على مدى شرعيته أو عدم شرعيته لابد أن يكون بالنسبة لكل المحاكم، وهذا يستلزم أن يوكل هذا الأمر لجهة واحدة يلتزم برأيها كل أجهزة القضاء فى الدولة، إذ لا يقبل من محكمة أن تقضى بدستورية قانون فى حين أن محكمة أخرى تقضى بعدم دستوريته.

وقد تختلف المحاكم فى تفسير قانون معين، فلا بد من تدخل جهة تضع الأمر فى نصابه، ولابد أن تكون هذه الجهة محايدة.

لكل هذه الاعتبارات مجتمعة تدخل المشرع ولأول مرة فى نظامنا القضائى وأنشأ جهة قضاء جديدة، مستقلة عن القضاء المدنى وعن القضاء الإدارى، أولاً الفصل فى مسألة دستورية القوانين، وتفسير القوانين، وحل التنازع بشأن الولاية وتمثلت هذه الجهة فى المحكمة العليا، ثم تغير اسمها لاحقاً لتكون المحكمة الدستورية العليا.

تشكيلها:

تؤلف المحكمة الدستورية العليا من رئيس وعدد كاف من الأعضاء، وتصدر أحكامها وقراراتها من سبعة أعضاء ويرأس جلساتها رئيسها أو أقدم أعضائها، وأعضاء هذه المحكمة غير قابلين للعزل ولا ينقلون إلى وظائف إلا بموافقتهم.

وتختص المحكمة دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وكذلك بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة، وتتولى تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية.

وأحكام هذه المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، وأحكامها وتفسيراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللحكومة.

المطلب الرابع

جهات القضاء ذات الولاية المحدودة

أولاً: المحاكم الخاصة أو الاستثنائية: .

نرى أن المحاكم الخاصة أو الاستثنائية هي تلك المحاكم ذات الاختصاص المحدود والتي يدخل في تشكيلها عنصراً غير قضائي بالإضافة أنها تباشر وظائفها بإجراءات قد تختلف عن إجراءات التقاضى العادية، وأن هذه المحاكم لا تمثل تشكيلاً من تشكيلات القضاء العادى ولا مكوناً من مكوناته.

أن وظيفة القضاء موزعة على عدد من الهيئات قام الدستور بالنص عليها، وأحال فى شأن تحديدّها وترتيبها واختصاصاتها وشروط من يتولون القضاء فيها إلى القانون الذى يصدر من السلطة التشريعية.

وهذه المحاكم الذى أطلق عليها المحاكم الخاصة أو الاستثنائية، تكون محاكم مشروعة للوجود، والقوانين المنشئة لها والمنظمة لقواعدها، قوانين دستورية طالما التزمت بالقواعد الدستورية، ومن هنا فأنا مع بعض الفقه بفضل أن نطلق عليها المحاكم ذات الولاية المحدودة.

القضاء العسكري: .

هو القضاء المنصوص عليه فى الدستور (م ١٨٢) والذى ينظمه قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، والذى يحدد محاكم هذا القضاء وما يدخل فى اختصاصه والعقوبات والجرائم التى يباشر وظيفته بشأنها، وكذلك من يخضعون لأحكامه. وهم العسكريون أصلاً أو حكماً إذا ما ارتكبوا جريمة عسكرية أو جريمة من جرائم القانون العام، وكذلك المدنيين الذين يعملون بوزارة الدفاع أو فى خدمة القوات المسلحة بالنسبة لما يرتكبونه من جرائم أثناء

خدمة الميدان، أو المدنيين الذين يرتكبون جرائم مخالفة لقانون الأحكام العسكرية.

كما يخضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية رجال الشرطة (الضباط) بالنسبة للأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية، وأمناء ومساعدوا الشرطة وضباط الصف والجنود والخفر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم (م ٩٩ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة).

محاكم أمن الدولة:

تشكل هذه المحكمة من ثلاثة مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف ويجوز أن تنضم إلى التشكيل عضوية هذه المحكمة عضواً من القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل.

وأحكام هذه المحكمة نهائية، لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر، أما أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية فيكون الطعن في أحكامها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة والتي يطعن في أحكامها بالنقض وإعادة النظر.

بهذه الدراسة الموجزة عن الحديث عن القضاء المدني في مصر نكتفي بهذا القدر من المعرفة القانونية للمعلم والتي هي لازمة للوقوف عليها، وإن كان تفصيل ذلك والإسهاب فيه والدخول في جزئياته ينبرى إلينا طالب الحقوق المتخصص للدراسة القانونية.

ثم ننتقل إلى الباب الثاني وهو الحديث عن القضاء الجنائي، لنضع قدراً متواضعاً من المعرفة للمعلم وذلك قبل الدخول في مسؤولياته القانونية وهي صلب هذه الدراسة.

الباب الثاني القضاء الجنائي

الفصل الأول

تمهيد:

قبل أن نتحدث عن مسؤولية المعلم، نريد أن نلقى الضوء من الناحية الجنائية على أحوال هذا الصغير وما القدر الذي يخلط به فيه القانون الجنائي الذي يحكم تصرفات الأفراد وعما إذا كانت تخالف قاعدة جنائية سواء بالامتناع عن فعل يأمر القانون الجنائي بفعله، أو أن يقرّف الشخص فعلاً يحظره القانون الجنائي لما يراه هذا القانون من الإضرار بركيزة من ركائز المجتمع أو دعامة لهذه الركيزة.

نتحدث عن المراحل المختلفة لمن الحدث من وجهة النظر الجنائية.

مراحل ثلاث للإدراك والتمييز:

اتجهت بعض التشريعات إلى تقسيم من للحدث إلى مراحل ثلاث، تبدأ بطبيعة الحال بمن التمييز. وتنتهي بمن المسؤولية الجنائية، فهناك مرحلة أولى تبدأ من سن سبع سنوات وحتى سن الثانية عشر، والمرحلة الثانية من سن الثانية عشر وحتى الخامسة عشر، والمرحلة الأخيرة من سن الخامسة عشر وحتى السابعة عشر أو الثامنة عشر بحسب تحديد التشريع لمن المسؤولية الجنائية، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تتحدد المسؤولية الجنائية والعقاب بصورة مختلفة، وذلك لإعتراف المشرع ضمناً بأن درجات الإدراك والتمييز تختلف باختلاف تقدم مراحل السن، ومن هذه التشريعات التي اتجهت هذا

الاتجاه قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٩٣٧ حيث كان سن المسؤولية الجنائية هو سبعة عشر سنة ميلادية^(١).

وقلنا أن التشريع حدد عقوبات وتدابير معينة يجب الحكم بها على الحدث الذى بلغ من مرحلة من هذه المراحل، وبطبيعة الحال يجب عدم تجاوز المعاملة العقابية فى كل مرحلة نص عليها التشريع حتى ولو تجاوز الحدث هذه المرحلة عند تنفيذ الحكم، وذلك لأن المعاملة يجب أن تتحدد بوقت ارتكاب الجريمة وليس بتاريخ لاحق.

مرحلتين للإدراك والتمييز:

بعض التشريعات تتجه إلى أن مراحل الإدراك والتمييز للحدث إلى مرحلتين، تبدأ الأولى بمن للتمييز وحتى من الخامسة عشر، والثانية من الخامسة عشر وحتى السابعة عشر أو الثامنة عشر حسب سن المسؤولية الجنائية التى ينص عليها التشريع. وهذه التشريعات انتهت إلى أن الإدراك والتمييز لدى الحدث يتميز بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة، وبالنسبة للمرحلة الأولى لا يجوز تطبيق أى عقوبات منصوص عليها فى قانون العقوبات بل يجب تطبيق التدابير المنصوص عليها فى قوانين الأحداث، أما فى مرحلة المراهقة وهى الفترة من سن الخامسة عشر وحتى السابعة عشر أو الثامنة عشر فيمكن تطبيق عقوبات للجرائم المرتكبة ولكن بصورة أخف من تلك التى تطبق على البالغين مرتكبى نفس الجرائم.

وقد أخذ قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بالتقسيم الثلاثى حيث قرر فى مادته السابعة عدم جواز الحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمسة عشر

(١) نص القانون الفرنسى أيضاً على تقسيم مرحلة حياة الحدث إلى ثلاثة مراحل: الأولى طائفة الأحداث أقل من ثلاثة عشر عاماً، والثانية الأحداث من ١٣ إلى ١٦ سنة، والثالثة الأحداث من ١٦ إلى ١٨ سنة حيث سن للمسؤولية الجنائية هو ثمانية عشر عاماً، انظر مؤلف بعنوان:

Ph. ROBERT. "Traité de droit" – des mineurs, place et rôle. L'évolution du droit Français Contemporain, ed. Cujas.

سنة ويرتكب جريمة لية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات، وإنما يحكم بأحد التدابير التى قرر ها قانون الأحداث^(١) وقرر كذلك فى المادة الخامسة عشر حكم المرحلة التأقية من من الحدث، أى منذ بلوغه خمسة عشر سنة من عمره وحتى الثامنة عشر حيث قرر عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى القانون لمرتكبى الجنايات واستبدالها بعقوبات أقل درجة لنفس الجريمة^(٢).

(١) قرر القانون التدابير الأتية للحكم على الحدث الذى لا يزيد منه عن خمسة عشر سنة: "التوبيخ - التسلیم - الإلحاق بالتدريب المهنى - الإلزام بواجبات معينة - الاختبار القضائى - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة.

(٢) تنص المادة ١٥ على الأتى "إذا ارتكب الحدث الذى تزيد منه على خمس عشر سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (استبدلت بالسجن المؤبد) يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة (السجن) يحكم بالسجن وإذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وإذا كانت عقوبتها السجن تبذل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذه القانون. أما إذا ارتكب الحدث جتحة يجوز الحكم فيها بالحبس، فلامحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقرر لها؛ أن تحكم عليه بما يراه القاضى من تدبير.

الفصل الأول .

نتحدث في هذا الفصل عن المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي (مبحث أول) والمسؤولية الجنائية عن فعل الغير (مبحث ثان).

المبحث الأول .

المطلب الأول

تأديب الصغار

الأصل في الشريعة أن للأب والجد والوصى والمعلم أيًا كان تأديب الصبي دون سن البلوغ.

فلو ضرب الأب أو الوصى للتأديب فمات اختلف الفقهاء في مسؤوليته:

- ١- يرى أبو حنيفة أنه يضمن لأن التأديب اسم لفعل يبقى المؤدب حياً بعده فإذا سرى تبين أنه قتل وليس بتأديب وهم غير مأذونين في القتل.
- ٢- ويرى الصحابيان أنه لا يضمن لأن الأب والوصى مأذونان في تأديب الصبي وتهذيبه والمتولد من الفعل المأذون فيه لا يكون مضموناً كما لو عزر الإمام إماماً فمات.

أما لو ضربه المعلم فمات فإن كان الضرب بغير أمر الأب أو الولي أو الوصى، يضمن لأنه متعد في الضرب والمتولد منه يكون مضموناً عليه. أما إذا كان الضرب بالإذن لا يضمن للضرورة لأن المعلم إذا علم أنه يلزمه الضمان بالمعصية وليس في وسعه التحرز عنها — يمتنع عن التعليم فكان في تضمينه مد باب التعليم ويلتزم حاجة العلم^(١)، أما إذا ضربه المعلم لغير التعليم تعدياً أو تجاوز الأدب المعهود ضمن ما أصابه^(٢).

(١) أنظر: بدائع الصنائع، ٣٤٩ جزء، ص ٣٠٥.

(٢) أنظر: الذخيرة للقراض، جزء ٨ مخطوط ص ٣٦ "كذا المعلم إذا ضرب الصبي ضرباً فاحشاً يعزر كذا في مجمع الفتاوى."

والأب والوصى لو ضرب للتعليم لا يضمن إتقافاً، وإن ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات، قال أبو حنيفة: يضمن الدية ولا يرثه، وقال أبو يوسف يرثه ولا يضمن الدية.

وإن ضرب المعلم بإذن الوالد لا يضمن المعلم لأن ضرب التعليم واجب لا تنقيد بالسلامة، وفي رواية في لا فرق عند أبو حنيفة في ضمان الأب والوصى في التأديب والتعليم لأنهما مأذونان في التأديب بشرط السلامة ولأنهما يملكان التصرف في نفسه وماله، وقول أبي حنيفة هو المعقول^(١).

ورد في الفتاوى الكامية للطرابلس:

"يجوز للمعلم ضرب الصغير ضرباً وسطاً معتاداً في محل الضرب، وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب التعليم بإذن الأب أو الوصى، وأنه لو مات من ضرب التأديب يضمن. وأما من ضرب للتعليم بإذن الولي فلا يضمن ما لم يتجاوز المعتاد على قول الصالحين، ورجع إليه الإمام وحكى الإجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد ما لم نقله السيد الطهطاوى عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال: والمنصوص عليه أنه يجوز للمعلم أن يضربه بإذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضرباً وسطاً ملبياً لم يقيده بغير العصا.

ـ انظر ص ١٩٢ "المهذب" جزء ٢ "وإن سلم صبياً إلى مبلغ ليطلع المباحة ففرق ضمنه المباح لأنه سلمه إليه لاحتياط في حفظه فإذا هلك بالتعليم بسبب البتة التقريب فضمنه كالمعلم إذا ضرب الصبي فمات، وإن سلم البالغ نفسه إلى المباح ففرق لم يضمنه لأنه في يد نفسه.

(١) أنظر الفتاوى الحاقية: ص ٦ جزء ٣ "والمعلم إذا ضرب صبياً فمات قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن ضرب بامر أبيه أو وصيه ضرباً معتاداً لا يضمن وإن ضربه ضرباً غير معتاد ضمن، وإن ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه فمات يضمن كل الدية في قولهم سواء ضرب ضرباً معتاداً أو غير معتاد، والأب إذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية عند أبي حنيفة سواء ضربه ضرباً معتاداً أو غير معتاد، وعند صالحيه لا يضمن في المعتاد. وأما الوصى إذا ضرب اليتيم يضمن في قول أبي حنيفة وهو كالأب وعند صالحيه لا يضمن كما لا يضمن الأب إذا ضربه للتأديب أو للتعليم ولا يرثه، وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويرثه، أنظر ص ٢٩٥ ابن عابدين جزء ٥.

والمراد منه خلاف الضرب على ترك الصلاة فإنهم قيدوه باليد لا بالخشبة، وقد ذكروا أنه يجوز الحبس للتأديب. قال في التحقيق الباهر شرح الأشباه والنظائر: ويقام عليه - أى على الصبى - التعزير إن كان من حقوق العباد؛ وكذا يحبس تأديباً لا عقوبة، ومن هذا يعلم أن الضارب لا يجوز له تجاوز المعتاد فى الضرب ولا للضرب فى غير مواضع الضرب. وله للحبس للتأديب وإن يكون ضرب التأديب بإذن الولي، وأنه قيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد أيضاً للتعليم.

وأما الأم فقد اختلف فى شأنها الفقهاء إذا ضربت ولدها للتأديب، فقال أبو حنيفة أنها تضمن، وقال البعض لا تضمن، وقال آخرون هى ضامنة لأن الضرب تصرف فى النفس وليس لها ولاية التصرف فى النفس أصلاً^(١).

المطلب الثانى .

الإصابات فى الألعاب الرياضية .

فى الفقه الوضعى:

لا جدال فى أن الألعاب التى لا تحتاج ممارستها إلى عنف وقوة كالألعاب التنس أو كرة القدم أو كرة العملة، ألعاب مباحة، فلذا حدثت إصابات أثناء ممارستها تخضع للقواعد العامة فيسأل فاعلها إن نشأت عن إهماله أو عدم احتياطه.

أما الألعاب التى تحتاج فى ممارستها إلى قوة وعنف كالملكمة والمصارعة والتحتيط فقد اختلفت الآراء فى المسؤولية الناتجة عن الإصابات أو الوفيات التى تحدث نتيجة لها.

(١) انظر ص ٣٩٣ جزء ٨ تكملة البحر الرائق.

والرأى الراجح هو انعدام المسؤولية الجنائية إن لم يكن إهمال أو تقصير لأن الفاعل يأتي فعلاً مشروعاً أباحه القانون، فانعدام المسؤولية نتيجة لازمة للإباحة^(١).

فى الفقه الإسلامى:

من استعراض بعض النصوص فى الفقه الإسلامى نجد أن الشريعة تشجع ممارسة الألعاب الرياضية فعلاوة على أنها تقوى الجسم ففيها تدريب على الحروب واستعداد لمنزلة العدو.

عن عائشة رضى الله عنها قالت: سألنى رسول الله ﷺ فسيبته فلبثنا حتى إذا أرمقنى اللحم سألنى فسيبته فقال: هذه بقلك، رواه أحمد وأبو داود. وعن سلمة بن الأكوع قال: بينما نحن نمسير وكان رجل من الأنصار لايسبق، فجعل يقول ألا مسابق فى المدينة هل من مسابق؟ فقلت: أما تكرم كريماً ولا تهاب شريفاً، قال: لا إلا أن يكون رسول الله ﷺ، قال: قلت يا رسول الله بأبى أنت وأمى ذرنى فلأمسابق الرجل، قال: إن شئت، قال: فسيبت إلى المدينة.

وعن محمد بن علي بن ركانة أن ركانة صارع النبى ﷺ فصرعه النبى وعن أبى هريرة قال بينما الحبيشة يلعبون عند النبى ﷺ بحرابهم دخل عمر فأهوى إلى الحصباء فحصبهم بها فقال الرسول: دعهم يا عمر "متفق عليه". وعن أنس لما قدم رسول الله ﷺ ولعبت الحبيشة لقنومه بحرابهم فرحاً بذلك "متفق عليه".

وقال الرسول ﷺ علموا بانيكم الرمي فإنه نكايه للعدو.

وقال: علموا أولانكم المباحة والرماية.

فمن الأحاديث السابقة نستدل على مشروعية المصارعة بين الرجال أو بين الرجال والنساء والمحارم، وإن مثل ذلك لا يتنلفى والوقار، والشرف والعلم

(١) انظر د. السعيد مصطفى، شرح قانون العقوبات، ص ٤٢١، ٤٢٢ - وانظر د. كامل مرسى، المسؤولية الجنائية ص ٢٦٤.

والفضل، كما يدل على مشروعية اللعب بالحراب، لما فى ذلك من تدريب للشجعان على الاستعداد للحرب.

أما غير ذلك من الألعاب الأخرى كاللعب بالحمام أو بالنرد أو بالشطرنج ففيها نظر.

عن أبى هريرة أن النبى ﷺ رأى رجلاً يتبع حمامة، فقال شيطان يتبع شيطانة فهذا الحديث يدل على كراهة اللعب بالحمام وأنه من اللهو الذى لم يؤذن به، وقد قال بكرهه جمع من العلماء.

المبحث الثانى

المسئولية الجنائية عن فعل الغير

مسئولية متسلم الصغير إذا ارتكب هذا الأخير جريمة:

من النصوص التى أقرت المسئولية الجنائية عن فعل الغير، نص المادة ٦٩ من قانون العقوبات، ويقضى بأنه "إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه، يحكم بالفرامة..."

وهذه المادة تذكرنا بمسئولية المربي أو معلم الحرفة عن أعمال تلاميذه المقررة فى القانون المدنى والتى تقوم على افتراض خطأ الراعى، وافترض السببية بين هذا الخطأ وبين ارتكاب المرعى الفعل غير المشروع الذى أحدث ضرراً بالغير، إلا أن الراعى يملك دفع مسئولية المفترضة بإثبات عكس قرينة الخطأ أو قرينة السببية.

وقد ذهب رأى إلى القول بأن مسئولية متسلم الصغير مسئولية عادية تبنى على إهمال القيام بالواجب الذى يفرضه الاستلام^(١).

(١) د. محمود عثمان المشرى، المسئولية الجنائية عن فعل الغير، ١٩٦٩، ص ٢١١.
وانظر د. محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، الطبعة المملسة، ١٩٦٤، ص ٤٠٨.
وانظر:

Albert Cheron et Aly Badawy – nouveau Code Penal Egyptien Annoté, 1939. P. 71.

ورأى آخر يرى إن المادة ٦٩ عقوبات لا تتطلب إثبات الإهمال من جانب المتهم في مراقبته للصغير، كما أن المسؤولية لا تنتفي إذا أثبت أنه قد أحسن هذه المراقبة، غير أنه إذا أثبت أن القوة القاهرة قد حالت بينه وبين المراقبة لم يعد هناك وجه لمساءلته جنائياً^(١).

ورأى آخر يقول أنه إذا حضض متعلم الصغير قرينة الخطأ المفترض في حقه، وأثبت أن جريمة هذا الصغير لا يمكن أن تنسب إلى خطأ وقع منه في منعها كما لو كان قد أودع السجن مثلاً بعد أن تسلم الصغير مباشرة فلا يكون هناك محل لإدانته، وتصبح تلك الجريمة الخاصة متخلفة لانتفاء الخطأ اللازم لوجودها^(٢).

(١) د. محمود نجيب حسنى، شرح قانون العقوبات، ص ٥١٩.
(٢) أستاذنا الدكتور / رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ص ٨٧٤.

الفصل الثاني

تشكيل المحاكم الجنائية

نتحدث في هذا الفصل عن تشكيل المحاكم الجنائية، ليكون المعلم على قدر بسيط من المعرفة للنظام القانون الجنائي، وإختصاص تلك المحاكم. فقد ينتهى الدور الأول للدعوى الجنائية - سواء بعد جمع الاستدلالات أو بعد تحقيق أجرته المملطة المختصة، إلى طرح موضوعها على المحكمة للنظر فى التهمة الممندة إلى المتهم والفصل فيها، وتختص المحاكم الجنائية بنظر الوقائع الجنائية وتوقيع العقاب على مرتكبيها أو القضاء ببراءة من لم يثبت قبله الإتهام، ويقوم القضاء بولاية القضاء فى المعامل المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية، بمعنى أن من يجلس للفصل فى الوقائع الجنائية يختص أيضاً بالفصل فى النزاع المبنى أو المتعلق بالأحوال الشخصية. وقد يكون اختصاص القاضى عند توزيع الأعمال قلصراً على القضايا الجنائية وحدها أو القضايا المدنية أو الأحوال الشخصية، ومع هذا فيمكن أن تتطاط به مهمة الفصل فى قضايا من نوع غير الذى عهد إليه به، ويتم توزيع العمل بين قضاة المحكمة بمعرفة جمعيتها العمومية.

وقد سائر المشرع المصرى الإتجاه نحو تخصص للقضاة بما نص عليه فى المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز تخصص القاضى بعد مضى أربع سنوات على الأكل من تعيينه فى وظيفة. ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسبة إلى المستشار والنسبة لمن يكن من القضاة قد مضى على تعيينه ثمانى سنوات، ويصدر بالنظام الذى يتبع فى التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن تراعى فيه القواعد الآتية:

أولاً: يكون تخصص القاضى فى فرع أو أكثر من الفروع التالية: جنائى، مدنى، تجارى، أحوال شخصية، مسائل اجتماعية (عمال). ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ثانياً: يقرر المجلس الأعلى للهيئات القضائية الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطلاع رغبته، ويجوز عند الضرورة ندب القاضى المتخصص من فرع إلى آخر. والكلام على المحكمة يتناول اختصاص المحاكم الجنائية والتحقيق النهائى أمامها وقواعد الأمر الجنائى والبطان فى الإجراءات الجنائية وأخيراً طرق الطعن فى الأحكام.

ونحن فى هذا المجال الغير متخصص فى الدراسة القانونية البحتة، نعطى فقط للمعلم فكرة مختصرة فقط عن إختصاص المحاكم الجنائية دون المسائل الأخرى.

المبحث الأول

الإختصاص

الإختصاص معناه منح سلطة لجهة معينة للفصل فيما قد يطرح عليها من قضايا. وتختص المحاكم الجنائية بالفصل فى شأن الجرائم، وهى على نوعين: المحاكم العادية والمحاكم الخاصة والأولى ينص على تشكيلها القانون العام الذى يطبق على جميع الأفراد وفى كل الجهات بالدولة. أما المحاكم الخاصة فتشكل إما لظروف استثنائية قائمة كمحاكم أمن الدولة التى تعقد فى ظل قانون الطوارئ^(١). وإما محاكم تشكل على نحو خاص فى مناطق معينة نظراً لطبيعتها وعادات الأهلىين فيها كما كان الشأن فى محاكم الحدود. وإما

(١) محكمة عسكر - عليا ١٩٤٢/١١/٣٠ للمجموعة الرسمية س ٤٣ ق ١١٥ وقد نصت المادة ١٧١ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على أن "ينظم القانون محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها لقيمن يتولون القضاء فيها. أنظر د. حسن صادق المرصفاوى، المرصفاوى فى أصول الإجراءات الجنائية، ١٩٩٨، ص ٤٨٠.

تشكل بالنسبة إلى أشخاص تتوافر فيهم شروط معينة كما هو الحال بالنسبة إلى المحاكم العسكرية المختصة بمحاكمة أفراد القوات المسلحة. ولأحكام الصادرة من هذه المحاكم بالبراءة أو الإدانة قوة الشيء المقضي به طبقاً للقانون.

ويترتب على هذا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائياً فلن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي به في نفس الواقعة، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى، ذلك بأن الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى منه العدالة^(١).

والمحاكم العادية هي محاكم القانون العام والأصلية في الاختصاص، فلا ينتزع اختصاصها بنظر الدعوى كون جهة مختصة بها إلا إذا نص صراحة على جعله منفرداً لهذه الجهة. لهذا قضى بأن تخويل المحاكم العسكرية سلطة الفصل في القضايا في تلك الدعاوى متى رفعت إليها، ذلك لأن قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ (الذي حل محله قانون الطوارئ) لم يتضمن أى نص يجعل المحاكم العسكرية تتفرد بالفصل في الدعاوى التي ترفع إليها^(٢). وإن قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ حصر اختصاص محكم أمن الدولة، وهي محاكم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها، وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، ولم يسلب البتة المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً من اختصاصها الأصل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧، وليست

(١) نقض ١٩٦٢/٣/١٢ لحكم النقض من ١٣ ق ٥٤.

(٢) نقض ١٩٤٣/١/١٨ للمجلس من ٢٤ ق ١٤٦، ١٩٤٩/٦/٦ من ٣٠ ق ١٤٠ لحكم

النقض من ١١ ق ٩٥.

فى هذا القانون او فى تشريع آخر أى نص بأفراد محاكم أمن الدولة - دون سواها - بالفصل فى أى نوع من الجرائم.

ونقصر كلامنا على المحاكم العادية.

أنواع الاختصاص

لا شك أن المشرع يهدف إلى تحقيق العدالة فيما يطرح على القضاء من وقائع جنائية وهو فى سبيل ذلك يخول سلطة الفصل فى القضايا لمحاكم مختلفة؛ واضعاً نصب عينيه مصلحة الجماعة، فمثلاً قد يرى أن أثر الردع فى مكان وقوع الجريمة أفضل وأحياناً لا يحمل من يتهم بارتكاب جريمة بسيطة مشقة الانتقال إلى محكمة بعيدة عن موطنه، وعلى هذا وزع الاختصاص بين مختلف المحاكم الجنائية وراء حكمة قصدها فيجب أن تكون المحكمة المختصة بالفصل فى الجريمة المطروحة عليها، واختصاصها يتحدد بأمر ثلاثة: الشخص، النوع، والمكان فينبغى أن يدخل فى اختصاصها سلطة محاكمة المتهم فى الدعوى وأن تختص بالفصل فى الجريمة المطروحة عليها، وأخيراً يتعين أن تكون مختصة مكانياً^(١).

المطلب الأول

الاختصاص الشخصى

القاعدة:

ينبغى أن تكن للمحكمة المطروحة عليها الدعوى ولاية الفصل فيها بالنسبة إلى شخص المتهم المائل أمامها، أى أن تكون مختصة قانوناً بمحاكمته، لأن المشرع قد يعفى بعض الأفراد من الخضوع لمحاكم الدولة، أو يجعل محاكمته أمام محكمة تشكل على نحو خاص لمحكمة يريد تحقيقها والأصل أن لمحاكم الدولة ولاية الفصل فى الوقائع الجنائية التى تقع فى الجمهورية بالنسبة

(١) انظر استأذنا الدكتور حسن المرصوفى، للمرجع السابق، ص ٤٨٣.

إلى جميع الأشخاص الموجودين فيها، فقد نصت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كفة المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص وتبين قواعد الاختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية. غير أن هذه القاعدة لها استثناءات من بينهما ما يقع من رجل السلك المراسي المعتمدين وزوجاتهم وعائلاتهم، فلا يخضع وفقاً لقواعد القانون الدولي العام لسلطة المحاكم في الدول التي يمثلون دولهم فيها^(١).

محاكم الأحداث:

أرأى المشرع أن يختص الأحداث بمحاكم خاصة - هي محاكم الأحداث - هادفاً تحقيق غرض معين مبين في المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية أنه العمل على إصلاح الأحداث حين قلت إن "الغرض الأساسي لمحاكم الأحداث هو العمل على إصلاحهم، وإذا رُؤى أن تنشأ لهم محاكم خاصة يكون من شأنها تعرف طبيعة المجرم الصغير وسبب إجرامه وتقدير الإجراء الذي يناسبه ومراقبة تنفيذ الحكم الذي يصدر".

وتشكل في مقرر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث، ويجز بقرار من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث في غير ذلك من الأماكن وتحدد دوائر اختصاصها في قرار إنشائها. وتشكل محكمة الأحداث من ثلاثة قضاة ويعاون

(١) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٤٣ بند ٢٠٦، فالامتيازات والحصانات القضائية المقررة بمقتضى الاتفاقيات الدبلوماسية وطبقاً للعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين إنما تقررت لهم بحكم أن لهم صفة التمثيل السياسي للبلد الأجنبي لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين إليها، وبالتالي فهم يتمتعون وأفراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات الدبلوماسية وطبقاً للعرف الدولي، وهذه الامتيازات والحصانات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من أمراء وموظفي المنظمات الدبلوماسية إلا بموجب اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك. (نقض ١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض ص ٢٦ ق ١٤١).

المحكمة خبيران من الإخصائيين أحدهما على الأقل من النساء يكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً.

وتختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الطفل عند اتهامه في إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف.

ويكون لمحكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا نظر قضايا في إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف.

ويكون لمحكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا نظر قضايا الجنايات التي يتهم فيها طفل جاوزت سنة خمس عشر سنة وقت ارتكاب الجريمة متى أسهم في الجريمة غير طفل واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه.

ووفقاً للمادة الثاقية من قانون الطفل يقصد بالطفل لم يبلغ سنه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة.

والاعتداد بالسن يكون وقت ارتكاب الجريمة، وإثبات سن الطفل يكون بموجب شهادة ميلاده أو بطاقة شخصيته أو أى مستند رسمى آخر.

المطلب الثانى

الإختصاص النوعى

لم يجعل المشرع نظر الوقائع الجنائية على نسق واحد، بل إنه فرق بينهما، فمنها ما جعل الفصل فيها يتم على درجة واحدة، ومن الجرائم ما ينظر على درجتين، كما أنه لم يوحد بين المحاكم فتتقاضى فى جميع الجرائم بل منها ما يختص بها البعض الآخر، وقد ابتغى المشرع من هذا التوزيع تحقيق العدالة والاطمئنان على صحة الأحكام الصادرة فى الوقائع الجنائية تبعاً لخطورتها، فهو حيناً يتطلب فى القاضى أن يكون على مستوى معين وحيناً تتعدد درجات

القاضي، ومن ثم يجب أن تكون المحكمة مختصة بنوع القضية المطروحة عليها^(١).

وتقسم المحاكم الجنائية تبعاً لاختصاصها النوعي إلى محاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحاكم جنائيات ومحكمة النقض، فقد نصت المادة الأولى من قانون السلطة القضائية على أن تتكون المحاكم من: محكمة للنقض - محاكم الاستئناف - المحاكم الابتدائية - المحاكم الجزئية.

أولاً: المحاكم الجزئية:

تشكل المحكمة الجزئية من قاض واحد، وتوجد في دائرة كل مركز أو قسم. وتختص المحاكم الجزئية بالنظر في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة، وكل فعل يعد بمقتضى القانون جنحة، عدا الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر، هذا النوع الأخير يكون من اختصاص محكمة الجنائيات.

ثانياً: المحكمة الابتدائية:

تشكل من ثلاثة قضاة من قضاة المحكمة الابتدائية بهيئة محكمة استئنافية للنظر في المخالفات والجنج المستأنفة، فهي تختص بالفصل في الاستئنافات التي ترفع من الخصوم عن الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنج، والاستئنافات التي ترفع لها عن الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث.

والأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في مواد الجنج تقبل الطعن بريق النقض.

ثالثاً: محكمة الجنائيات:

تشكل محكمة أو أكثر للجنائيات في دائرة كل محكمة استئناف من ثلاثة مستشاري تلك المحكمة، ويرأس محكمة الجنائيات رئيس المحكمة أو أحد

(١) أ. د. حسن صادق المرصفاوى، المرجع السابق، ص ٤٨٦.

نوابه أو أحد رؤساء الدوائر، وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها.

وتختص محكمة الجنايات بالفصل في "كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية أو جنحة تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر، وتختص بالجنح المرتبطة بجناية.

والأحكام التي تصدر من محكمة الجنايات لا تستأف، وتقبل الطعن بطريق النقض. غير أنه في تعديل أخير يجوز استئناف أحكام الجنايات.

رابعاً: محكمة النقض:

مقرها مدينة القاهرة، هي تشكل من خمسة من مستشاري النقض، وتختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، أو إذا كان دفع في الحكم بطلان أو إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم.

خامساً: محاكم أمن الدولة: حقيقة وطبيعة هذه المحاكم:

صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠، ونشر في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ خاصاً بإنشاء محاكم أمن الدولة، وشمل إثنى عشرة مادة في أبواب خمسة، أولها: تشكيل المحاكم وإختصاصها، والثاني: في الإجراءات أمام محاكم أمن الدولة، والثالث: في الاتهام والتحقيق والرابع: في الطعن في الأحكام، والخامس: أقتصر على الأحكام الإنتقالية.

ويلاحظ على ما أورده قانون إنشاء محاكم أمن الدولة ما يلي:

- ١- إختصاص محاكم أمن الدولة - دون غيرها بنظر جرائم معينة، منها شئون التموين، والتسعير الجبرى، وتحديد الأرباح.
- ورأينا أن المشرع لم يكن في حاجة إلى إصدار قانون خاص بهذه الجرائم.

٢- نص القانون على أن تصدر الأحكام على وجه السرعة.
ومن المعلوم أن طابع الإجراءات الجنائية هو السرعة دون حاجة إلى تخصيص ذلك.

ومن الجدير معاودة النظر في القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

المطلب الثالث

الاختصاص المكاني

لكل محكمة من المحاكم الجنائية دائرة اختصاص مكاني محددة لحكمة خاصة ابتغاها المشرع، وإذا كان من المتعين تعرف متى تدخل الجريمة في ذلك الاختصاص.

فالاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية يتحدد بواحد من أمور ثلاثة، مكان وقوع الجريمة أو إقامة المتهم أو ضبطه. والعبرة في الاختصاص المكاني إنما يكون بحقيقة الأمر للواقع وأن تراضى ظهوره إلى وقت المحاكمة^(١).

أولاً: مكان وقوع الجريمة:

المكان الذي تقع فيه الجريمة هو الذي يتحدد به الاختصاص الطبيعي عادة، لأنه الذي أختل فيه الأمن. وتوقيع الحكم فيه على مرتكب الجريمة يفيد في إعادة الأمن إلى نصابه، فضلاً عن أن لمكان الجريمة أثره في سهولة تحقيقها للوصول إلى الأدلة وإنجاز كافة إجراءات الدعوى الجنائية، كدعوة الشهود أو الانتقال للمعاينة متى دعت الحال لذلك.

وإذا كانت الجريمة بسيطة تتم بفعل تنفيذي ولحد سهل تحديد مكان وقوعها، فمثلاً في جريمة خيانة الأمانة تقع الجريمة في المكان الذي تم

(١) انظر: استاذنا الدكتور حسن صفاق المرصفي، المرجع السابق، ص ٤٩٨.

الاختلاس أو التبييد أو الاستعمال فيه لا المكان الذى مسلم فيه المال^(١). وكذلك الحال إذا كانت الجريمة تتكون من عدة أفعال وقعت كلها فى دائرة محكمة واحدة، والجرائم السلبية - وهى التى تتم بالامتناع عن عمل يوجب القانون كعدم الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة أو الامتناع عن الشهادة - تعتبر من الجرائم البسيطة فتتم فى المكان الذى كان يتعين القيام فيه بالواجب، وتختص بنظرها المحكمة التى يقع فى دائرتها ذلك المكان.

ولكن يحدث أن تقع الأعمال التنفيذية للجريمة وتتم نتيجتها فى دائرتى محكمتين جنائيتين كما إذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر وهو فى دائرة محكمة غير التى كان بها المجرى عليه، يذهب رأى إلى أن الاختصاص ينعقد لكل من المحكمتين لأن الفعل التنفيذى هو إنطلاق العيار بيد الجانى استمر سريانه حتى أصيب المجرى عليه، وقد بدأ فى دائرة محكمة وانتهى فى دائرة أخرى، أى أنه تم فى دائرة كل من المحكمتين، فإذا رفعت الدعوى إلى إحدى المحكمتين فلا بد من هذا لا يمنع من رفعها أمام المحكمة الأخرى لأنها مختصة أيضاً بالفصل فيها، بيد أنه إذا صدر حكم من إيهما وأصبح نهائياً أمتنع على الأخرى للحكم فى الدعوى لمسبق الفصل فيها.

ويوجد رأى آخر أن الاختصاص ينعقد للمحكمة التى أصيب فى دائرتها المجرى عليه، ويذهب رأى ثالث إلى أن المحكمة المختصة هى التى كان الفاعل فى دائرتها لأن عمله - أى إطلاق العيار النارى - هو الفعل التنفيذى والإصابة نتيجة فقط، ويرى استاذنا الدكتور حسن المرصفاوى ونحن معه أن الرأى الأخير أولى بالإتباع لأن الجريمة عبارة عن نشاط يتم من جانب الجانى، سواء بعمل إيجابى أو بموقف سلبى، وهو أساس التجريم، أما تحقق النتيجة أو عدم

(١) نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض من ٧ ق ١١٢، يعتبر مكان وقوع جريمة الشيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل فيه تسليم الشيك للمستفيد.
نقض ١٩٧٢/٧/١٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٣٧.

تحققها فلا أثر له إلا في اعتبار الجريمة تامة أو وقوفها عند حد الشروع. وعلى هذا ففي الصورة الأخيرة إذا لم ينطلق العيار من بندقية الفاعل يعتبر الفعل التنفيذي قد وقع في الدائرة التي كان بها المتهم ويتم فيها نشاطه بإطلاق النار.

ثانياً: مكان إقامة المتهم:

تختص المحكمة التي يقيم المتهم في دائرتها بنظر الدعوى الجنائية ولو كان مكان وقوع الجريمة في دائرة محكمة أخرى، فقد يسهل في ذلك المكان التعرف حالة المتهم وسوابقه، كما أنه قد ييسر عليه سبل المحاكمة والانتقال لا سيما في الجرائم البسيطة، فضلاً عن إحتمال أن لا يكون محل الجريمة معروفاً بوجه محدد، وعملًا تجري محكمة المتهم في محل إقامته بالنسبة إلى جرائم المخالفات حتى لا يكلف عبء مصروفات الانتقال إلى محكمة أخرى.

والمقصود بمحل الإقامة للمحل الذي يرتبط فيه المتهم بمعاملاته وعلاقاته العائلية أي هو محل إقامة عائلته في الدائرة التي يعمل فيها وتوجد بها ثروته، فلا يكفي في ذلك الإقامة المؤقتة ولا تشترط الإقامة الدائمة، وإذا كان للمتهم محلي إقامة جازت مباشرة الإجراءات الجنائية في أي واحد منهما^(١). والعبرة في تحديد محل الإقامة هو وقت بدء إجراءات المحاكمة، فلا يؤثر عليه انتقال المتهم بعد ذلك.

ثالثاً: مكان ضبط المتهم:

يجوز أن تتخذ الإجراءات الجنائية في المكان الذي يقبض فيه على المتهم، لأنه قد يكون من الميسر فيه جمع الأدلة التي تنطبق بالدعوى أو بشخص المتهم، كما أنه قد يكون من مصلحة العدالة محاكمته في مكان ضبطه إعمالاً للمسرة الواجبة في الإجراءات الجنائية وعدم تحميل الدولة مصروفات نقله.

(١) موسوعة دالوز ج ١ ص ٤٤٥ بند ٢٤٨.

لا مفاضلة بين الأمكنة الثلاثة:

يدعو الأمر لبحث ما إذا كانت أنواع الاختصاص المكاني على قدم المساواة أم هناك أفضلية لواحد على الآخر، يذهب رأى إلى أنه لا يصح القول باختصاص المحكمة التى يقيم المتهم فى دائرتها إلا إذا تعذر معرفة محل ارتكابها ولم يكن للمتهم محل إقامة فالاختصاص للمحكمة التى يضبط فى دائرتها.

غير أنه وبحق نرى أن الاختصاص يكون لأى محكمة من الثلاث يعطها على قدم المساواة إلا إذا كان القانون يجعل الاختصاص لمحكمة بالذات. فلا أفضلية لمحكمة على أخرى فى رفع الدعوى، ولا يقبل الدفع بعد اختصاص محكمة من الثلاث إذا رفعت الدعوى أمام الأخرى. إنما يقبل الدفع .

المبحث الثانى

المسائل الفرعية

عندما تطرح الدعوى الجنائية على القاضى للفصل فيها قد تقف فى سبيله بعض مسائل توجب عليه معرفة حكم القانون فيها حتى يستطيع أن يقيم قضاءه عليه، هذه المسائل لا تكون معروضة عليه بصفة أصلية، فهل يقضى بوقف الدعوى الجنائية إلى أن يصدر الحكم فى المسائل الفرعية من الجهة المختصة أصلاً، أم يتصدى لها ليعمل حكم القانون، وإن كان الأمر الأخير فما هو الأثر الذى يترتب على ذلك^(١)، كدعوى خيانة الأمانة يحتاج الفصل فيها لتعرف ما إذا كان العقد الذى سلم المال بمقتضاه هو من أوجه الأمانة التى نص عليها القانون فى المادة ٣٤١ع، وكخللاص محجوزات يراد بيان حكم القانون فى وجود الحجز من عدمه، وكدعوى الزنا يحتاج القاضى فيها إلى معرفة إن كان عقد الزواج صحيحاً أم باطلاً.

(١) لن يتعرض هنا لبحث حق المحكمة فى بحث دستورية القوانين فيرجع إليها فى مؤلفات القانون العام.

درج القضاء على أن يختص القاضى بالفصل فى جميع المسائل التى تعرض له، والتى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية، وكان منتهى هذا أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع، بمعنى أن القاضى الذى يختص أصلاً بموضوع الدعوى يملك للفصل فى المسائل التى تنفرع عنه ويتوقف عليها الحكم فى الموضوع الأصلى المطروح عليه.

وجاء المشرع فى قانون الإجراءات الجنائية بنصوص ضمنها تلك القواعد فى المواد من ٢٢١ إلى ٢٢٥ والتى تناولت ثلاث صور:

- ١- توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية.
- ٢- توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على نتيجة دعوى جنائية أخرى.
- ٣- توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية.

أولاً: المسائل المدنية

نصت المادة ٢٢١ أ. ج على أن "تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

وحكمة هذه القاعدة أنه لا معنى لتعطيل الفصل فى الدعاوى الجنائية – وهى بطبيعتها تدعو إلى السرعة – انتظاراً لحكم يصدر فى مسألة معينة لا سيما وأنها قد تطرح على نفس القاضى الذى ينظر الواقعة الجنائية فى ذات المحكمة نظراً لوحدة القضاتين المدنى والجنائى.

فالمشرع قد أمد القاضى الجنائى وهو يفصل فى الدعوى الجنائية – إدانة أو براءة بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بريئ أو يفلت جاني، فلا يفيد فى ذلك إلا بقيد يورده القانون، من ثم كان له الفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية، لأن

قاضى الأصل هو قاضى الفرع، وليس عليه أن يوقف الفصل فيها تريباً لما عسى أن يصدر من أنه محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى، وهو لا يتقيد بأى قرار أو حكم يصدر منها، اللهم إلا يحكم قد صدر فعلاً من محكمة الأحوال الشخصية فى حدود اختصاصها فى المسألة - فحسب - التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى وفقاً لنص المادة ٤٥٨ إجراءات جنائية.

فإذا كانت الجريمة المطروحة على المحكمة الجنائية يحتاج الفصل فيها إلى تبيان حكم القانون فى مسألة فرعية يحكمها القانون المدنى، أو القانون التجارى أو قانون المرافعات فإنه يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل فى تلك المسألة، ولا يجوز لها أن توقف الدعوى انتظاراً للفصل فيها من محكمة أخرى. فإن هى فعلت كان قضاؤها متعين الإلغاء، أى أن حكم القانون فى هذه الحالة ملزم للمحكمة، فإذا أتهم أمين صندوق جمعية تعاونية بتبديد أموالها تعين للفصل فى التهمة المسندة إليه معرفة ما إذا كانت هناك أموال مختلفة من عدمه، فإذا كان هذا يدعو إلى فحص دفاتر الجمعية بواسطة خبير وكشف نتيجة المحاسبة وجب على المحكمة الجنائية مباشرة ذلك الإجراء، ولا يجوز لها أن تقف الفصل فى موضوع جريمة الخيانة ريثما تفصل المحكمة فى نتيجة الحساب، حتى ولو كانت هناك دعوى حساب مرفوعة فعلاً أمام المحكمة المدنية وإذا أُنسَدَ إلى شخص إصداره شيكاً فإنه لا يجوز وقف الدعوى الجنائية للتعرف على كنه الورقة هل تعتبر شيكاً أم كمبيالة بحكم من المحكمة المدنية أو التجارية، بل يتعين على المحكمة الجنائية الفصل فى هذه المسألة.

ثانياً: المسائل الجنائية

وقف الدعوى وشروطها:

تنص المادة ٢٢٢ أ. ج على أنه إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية.

وهذه قاعدة منطقية وعادلة فما دام الحكم فى الدعوى المطروحة على المحكمة غير ممكن إلا بتعرف حكم القلقون فى دعوى جنائية أخرى مطروحة على القضاء، فلا سبيل إلا التريث حتى الفصل فى الدعوى الثانية إذ قد يبنى حكم الإدانة على افتراض صحة واقعة ما ثم يصدر حكم من القضاء فيها بعكس ذلك، ويمتوى هنا أن تكون الدعوى الأخيرة المطروحة على ذات المحكمة التى تنتظر الدعوى الأولى أو محكمة الأخرى.

ويشترط لوقف الفصل فى الدعوى الجنائية امران:

- ١- أن يكون الفصل مبنياً على ما ينتهى إليه القضاء فى دعوى جنائية أخرى: أى لا يمكن الحكم فى الأولى بغير حكم سابق فى الأخرى ولا عبرة بأى الدعويين رفعت أولاً إنما يكفى الفصل فى إحداها مترتباً على الحكم فى الأخرى، فإذا أقيمت دعوى البلاغ الكاذب ضد متهم وكانت هناك دعوى أخرى مرفوعة عن الفعل موضوع البلاغ الكاذب، فإذ حتى يستطاع الفصل فى الدعوى الأولى يجب بداءة تعرف كذب البلاغ أو عدم كذبه بالتريث حتى يتبين صحة الواقعة أو عدم صحتها^(١). وهو أمر يستجلبه الفصل فى الدعوى المطروحة عن ذلك الفعل، ويقتضى حتماً وقف دعوى البلاغ الكاذب. وإذا رفعت دعوى باستعمال سند مزور وكانت هناك دعوى أخرى مرفوعة عن تزوير ذلك السند، فإذ حتى يقضى فى جريمة الاستعمال يجب أولاً تعرف حكم القضاء فيما إذا كان السند مزوراً أو غير مزور، وهو الموضوع المطروح فى الدعوى الأخرى، ومن ثم نوقف الفصل فى دعوى استعمال السند المزور أمر منطقى.

(١) من هذا القبيل وقف الدعوى الجنائية حيثما يتم الفصل فى دعوى جنائية بتزوير ورقة من أوراق الدعوى طعن فيها أمام ذات المحكمة بدعوى تزوير فرعية مستقلة. (تقضى ١٩٦٠/٥/٢٧ لحكم النقض س ١١ ق ١١٥).

٢- أن تكون الدعوى التى يتوقف على الحكم الصادر فيها الفصل فى الدعوى الأخرى مرفوعة بالفعل أمام القضاء، ويذهب رأى إلى أنه لا يقصد برفع الدعوى إقامتها أمام المحكمة فقط بل يكفى أن تكون الدعوى قد حركت أمام سلطة التحقيق، ولكن لا يكفى أن يصل الأمر إلى سلطة جمع الاستدلالات.

ونرى كما هو رأى أستاذنا الدكتور حسن المرصفاوى أنه لا بد أن تكون الدعوى الأخرى مطروحة على المحكمة لأن المشرع قد استعمل عبارة الفصل فى الدعوى، الأمر الذى لا يكون إلا عند طرحها على القضاء، ولأن حكمة الوقف هو بنیان الحكم فى الدعوى الأولى على نتيجة الفصل فى الأخرى تلتزم به المحكمة فحكم البراءة يعتبر حجة لديها، وليس الحال كذلك إن صدر من جهة التحقيق قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى، إذ المسلم به أنه لا يقيداه، أما إذا كانت الدعوى لم ترفع أصلاً أمام المحكمة فلا محل للوقف، بل تفصل المحكمة فى الدعوى المطروحة عليها بجميع عناصرها وتعتبر المسألة الأخرى كالمسائل المدنية من المسائل الفرعية بالنسبة إلى الدعوى الأصلية، ولا عبرة حينئذ بما إذا كانت المسائل الفرعية تدخل فى اختصاص المحكمة من عدمه، مثلاً جنحة نصب بطريق التصرف فى عقار أو منقول وكانت وسيلة الجاني أوراقاً رسمية مزورة^(١).

فإذا صدر الحكم من المحكمة الأخرى تعين على المحكمة التى أوقفت الدعوى أملها أن تلتزم بهذا الحكم بعد أن أصبحت له حجته، وإلا أهدرت الحكمة من وقف الدعوى. ولكن رأى المحكمة الجنائية فى مسألة فرعية جنائية متصلة بالدعوى المطروحة عليها، لا يلزم المحكمة المختصة إذا ما عرضت عليها الواقعة مستقلة، لأن المحكمة الأولى كونت رأيها فقط فى الدعوى دون أن يصدر عنها حكم تكون له حجة تمنع الدعوى أمام المحكمة المختصة.

(١) أ. د. حسن المرصفاوى، المرجع السابق، ص ٥١٤، ٥١٥.

ويجب على المحكمة وقف الدعوى المطروحة أمامها متى توافر الشرطان السابقان دون حاجة إلى دفع بذلك من أحد الخصوم في الدعوى، فحكم القانون هنا وجوبي ويعتبر متعلقاً بالنظام العام لأن مخالفته تعنى فصل محكمة في واقعة خص القانون محكمة غير ها بالحكم فيها، أي لا اختصاص لها بنظرها.

ثالثاً: مسائل الأحوال الشخصية.

وقف الدعوى:

تنص المادة ٣٢٣ أ. ج "إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو المجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص، ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة".

ويشترط لوقف الدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها متوقفاً على الفصل في مسألة الأحوال الشخصية. فما لم يكن مبنى الحكم الجنائي بالإدانة أو البراءة في حاجة إلى الاستناد لحكم القانون في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فلا يجوز وقف الدعوى، فإذا دفع ببطان عقد زواج في دعوى زنا جاز وقف دعوى الزنا حتى الفصل في صحة أو بطلان الزواج من دائرة الأحوال الشخصية، أما إذا كان موضوع الدعوى هو تزوير وثيقة طلاق بأن حضر غير الزوج وطلق الزوجة أمام المأذون فلا محل لوقف الدعوى الجنائية بحجة تعرف حكم الشرع في مثل هذا الطلاق.

القسم الثانى

الباب الأول

المسئولية القانونية للمعلم

تمهيد:

فى الأونة الأخيرة، وحيث تطورات الحياة السريعة والمتلاحقة، وتشابك المصالح، وكثرة العلاقات بين الأفراد، والأفراد والدولة، والدولة والجماعة الدولية، فى هذا التلاحق السريع كان لابد من وجود ضابط لهذه الحركة فمن ناحية أن هذا الضابط الذى يتمثل فى القواعد القانونية أو الاجتماعية فهى تؤمن الأفراد فى تعاملاتهم، وتلاحق كل من يعتدى على حق بالجزاء المناسب.

وإن كانت بعض فئات المجتمع كالأطباء والمهندسين المعماريين والمقاولين يتمتعون بحماية قانونية لما يتعرضون له فى عملهم من مخاطر، وأوجد المجتمع حماية لهم أو مسئوليتهم باعتداء على حق هذا المجتمع أوجد بعض النصوص القانونية لهم، ولم تحظ فئة المعلم بذات القدر من الحماية القانونية أو المسئولية القانونية لهذه الفئة العريضة والهامة فى المجتمع.

والملاحظ أن ظاهرة العنف التى تميز بها المجتمع المصرى أخيراً استشرى لنجد بوابره تمتد إلى صرح كان يحظى فى فترات طويلة بالقسمية، ففى المدرسة يكون المعلم القدوة والطلاب النقيب المتلقى للطم والقيم والأخلاق، طالعنا أخيراً وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف عن كثرة الحوادث المدرسية، سواء ما تعلق منها باعتداء التلاميذ على مدرسيهم، أو اعتداء التلاميذ بعضهم على بعض، أو حتى اعتداء المدرسين على تلاميذهم.

فأمام هذه الخلطة فى هذا الصرح التعليمى وجدت أن أولى هذا الموضوع اهتماماً ودراسة، لنقف عن المخاطر التى يتعرض لها المعلم والمسئولية الواقعة عليه من خلال النظرة القانونية وأحكام ومسئولية المعلم. ولم تحظ مسؤولية المعلم بالاهتمام العربى كما حدث من اهتمام بالغ فى العالم الغربى.

مقدمة

المعلم كشخص يتولى تعليم تلاميذ، هم غالباً من الأطفال، فيكونون دائماً فى حاجة إلى الملاحظة والإشراف والتوجيه، ولهذا، فإن من الطبيعى أن يلتزم المعلم برقيبتهم، خلال فترة أدائه لمهمته التعليمية، وإذا ما أحدث هؤلاء التلاميذ، أو حدث لهم، ضرر منهم أو من الغير أو من المعلم نفسه، فتثور حينئذ مسؤولية المعلم باعتباره متولياً الرقابة عليهم.

وبالنظر إلى كثير من التشريعات عدت المعلم فى مركز الوالدين، أو مركز صاحب الحرفة، حينما يتسبب التلاميذ - الخاضعين لرقبته - من أضرار للغير على أساس خطأ يفترض فى جانب المعلم، ففى خلال فترة تلقى التلاميذ العلم على يديه، تكون هناك قرينة على خطأ المعلم فى الرقابة بمجرد وقوع الضرر، هنا أقيمت مسؤولية المعلم على أساس خطأ مفترض حيث أنه عملاً يصعب أن يثبت المضرور خطأ المعلم.

وإن كانت هذه التشريعات ألقت بالعبء الثقيل على كاهل المعلم بافترض الخطأ، وهذا العبء له ما يبرر إزاحته عن المعلم الذى يتولى رقابة العشرات من الأطفال والصبيان الذين يكونون فى سن وحيوية ونشاط تؤدى إلى كثير من المخاطر. فقد ذهبت بعض التشريعات، وفى مقدماتها القانون الفرنسى إلى توفير قدر أكبر من الحماية للمعلمين، وقد نشأ هذا التطور على إثر بعض الحوادث الأليمة التى وقعت لعدد كبير من المعلمين الفرنسيين فى

نهاية القرن التاسع عشر، الأمر الذى أوجب على المشرع التدخل ليحل مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم الحكومى^(١).

أما القانون المصرى، فلم يجد هذا التطور لإنصاف المعلم، فلم يخص المعلمين بنظام خاص، أى أنه لم يميزهم عن غيرهم ممن يكفون برقابة الغير، كالوالدين، وأصحاب الحرف، حيث تقوم مسؤولية المكلف بالرقابة بوجه عام، على خطأ مفترض، كما لم يقرر المشرع حلول أى شخص أو جهة أو الدولة محل المعلم فى المسؤولية.

من هنا رأينا أن نبحت ونقارن فى الأنظمة القانونية المختلفة، من أجل للتوصل إلى نظام يحكم مسؤولية المعلم الذى عليه عبء تقيل ونوائم بين هذه المسؤولية وما يكون من ضرر وقع يجب جبره بعدالة.

من أجل دراسة هذه المسائل نتحدث فى أمور نوردتها فى الفصول التالية:

الفصل الأول: نحدد المقصود بالمعلم.

الفصل الثانى: أساس مسؤولية المعلم.

الفصل الثالث: أثر مسؤولية المعلم.

(١) انظر د. عاطف النقيب، النظرية العامة للمسؤولية للنقشة عن فعل الغير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٦٧.

الفصل الأول

المقصود بالمعلم

التلميذ هو ذلك الطفل أو الصبي الذي يتلقى العلم على يد المعلم، ويخضع لرقابته وقت التدريس وفي فترات للراحة التي تفصل بين الدروس، والمعلم هو من عليه واجب القيام بالتدريس ونقل العلم إلى هؤلاء، وعليه الرقابة والإشراف في فترات الدراسة وما بينها، وسواء كان هذا التعليم نهائياً أو ليلياً، مجانياً أو بمقابل^(١).

وكما قلنا أن في بعض القوانين العربية نأخذ بالخطأ المفترض لتقرير مسئولية المعلم، أما في فرنسا مثلاً فالقانونين تستلزم إثبات خطأ المعلم^(٢).

غير أن الفقه الفرنسي والغربي - فضلاً عن القضاء - يتجه إلى التوسع في مفهوم المعلم، فلم يقصره فقط على المعلمين بالمعنى الضيق التقليدي، وإنما توسع في مفهومه ليشمل كل من يتولى تعليم وتربية تلاميذ، في جميع مراحل التعليم، فيما عدا التعليم الجامعي، حيث يرى كل من الفقهاء هنري وليون مازو وتك يرون إن اصطلاح معلم "instituteur" الواردة بالمادة ١٣٨٤ من التقنين المدني الفرنسي يشير إلى كل من يقدم إلى الغير أي نوع من التعليم، أي كل من يتولى الرقابة على مجموعة من الأطفال أو الصبيان بهدف التعليم، ولهذا يفضلون تعبير مربى "éducateur" على تعبير معلم. والمشرع الفرنسي أخيراً استعمل تعبير أكثر شمولاً، وهو أعضاء التعليم "membres de l'enseignement" وذلك كما ورد في قانون علم ١٨٩٩، وفي قانون عام ١٩٣٧^(٣).

(١) أنظر د. عاطف النقيب، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢) H. L. MAZEAUD et A. Tunc, Traité théorique de la responsabilité Civile délictuelle et Contractuelle, T. I. 6 ed, 1985, No 792, P. 963.

(٣) مازو وتك، المرجع السابق، بند ٧٩٢، ص ٩٠٢، روجيه نرسون responsabilité du Fait d'autrui, Dalloz Périodique, P 519 Surtout, P. 629.

ولم يوجد نص سوء فى التشريع الفرنسى أو المصرى يحدد من هو المعلم، مما يحدو بنا أن نبحث عن معيار يمكن به معرفة متى نكون بصدد معلم نخضعه لقواعد قانونية خاصة بمسئوليته.

فندرس معيار المعلم فى مبحث أول، والمبحث الثانى نخصصه للتطبيقات.

المبحث الأول

معيار المعلم

المعلم هو كل شخص يكلف بتعليم أطفال أو صبيان، ويلتزم فى نفس الوقت بالرقابة عليهم^(١) ويستوى أن يكون التعليم تعليمًا عاليًا كالمقرر فى المدارس العادية، أو مواد العلوم والفنون، أو يعلم مهنى أو تقنى أو رياضى.

وترتيباً على ذلك، فإن من اللازم لثبوت صفة المعلم أن يتوافر عنصرين جوهريين ومتكاملين: عنصر معنوى، وهو التعليم أو التربية، وعنصر موضوعى وهو الرقابة. مع مراعاة أن عنصر الرقابة وحده منفصلاً عن عنصر التعليم أو التربية.

العنصر المعنوى: التعليم "ENSEIGNEMENT":

فيجب لى تثبت للشخص، الذى يعهد إليه بتلاميذ – أطفال أو صبيان – صفة المعلم، ويخضع بالتالى للأحكام الخاصة بمسئولية المعلم، أن يكون ملتزماً بتعليم هؤلاء التلاميذ، وبصرف النظر عن مصدر هذا الالتزام وهل هو القانون مثل المعلمين فى المدارس الحكومية، أم هو الاتفاق مثل معلمى المدارس والمعاهد الخاصة غير الحكومية.

(١) يفيدنا هنا الاستئناس بالقضاء الفرنسى.

ويتجه القضاء الفرنسي إلى الإعتداد بهذا الالتزام، ولو كان التعليم مجانياً، يؤديه المعلم بدون مقابل^(١)، ومن ناحية أخرى إذا تعهدت مؤسسة خيرية بمهمة تعليم وتنقيف أولاد في إطار رعايتها لهم، فإنها تنزل حينئذ منزلة المعلم الذي يسأل عن فعل التلميذ الذي يعلمه، طالما أن عملها تلازمه فكرة الرقابة على هؤلاء الأولاد، ولا يغير من ذلك أن تكون في قيامها بهذه المهمة متبرعة^(٢).

وأيضاً يدخل في مفهوم المعلم، معلمو المدارس الفنية التجارية، والصناعية، والزراعية، المدنية والعسكرية، فضلاً عن مديري هذه المدارس والمعاهد الحكومية وغير الحكومية، بل يعد من هؤلاء المشرفين على التلاميذ في معسكرات الترويح^(٣). وأعتبر معلماً الشخص الذي يستقبل طفل أجنبي من أجل تعليمه للغة الوطنية، ومدير مؤسسة أطفال قصر متخلفين عقلياً، ومدير معسكر ترويحى، ورئيس مدرسة تعليم طيران، والمعلم في مدرسة تعليم قيادة السيارات.

وفيما مضى، أعترض بعض الفقه الفرنسي على هذا التوسع القضائى في مفهوم المعلم، حيث كان يرى أن تأسيس مسئوليته على خطأ مقترض، وقد يودى هذا التوسع إلى نتائج غير مقبولة كما لو نظرنا إلى (وهذا شطط) أن نعتبر معلماً الممرض، أو تلك القروية التى تتعلم طفلاً للتزده به فى الهواء الطلق، فلا يمكن التسليم بذلك ولا نجادل فى جدية الاعتراض.

(١) د. محمود جمال الدين زكى، الوجيز فى النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٥، ٦.

(٢) أنظر د. محسن عبد الحميد إبراهيم الببیه، المسئولية المدنية للمعلم، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٣، ص ١٧.

(3) Trib. Gra. Inst. De Seine, 8 Nov, 1961, G. P. 1962.1. 116.

ويذهب الفقه الحديث مدفوعاً بالرغبة في التخفيف على المعلمين، إلى تقرير أن مهمة المعلم تقتصر على التعليم فقط "enseignements" ولا تشمل التربية^(١) "education".

العنصر الموضوعي: الرقابة "SURVEILLANCE":

لا يكفي عنصر التعليم، بل يجب أن يقع أيضاً التزام برقابة هؤلاء التلاميذ الذين عهد بهم إليه، وهم في أغلب الأحوال من الأطفال والصبيان الذين لم يصلوا إلى سن الرشد، ومثل هؤلاء التلاميذ يكونون عادةً خاضعين لرقابة الوالدين أو من يتولى الولاية عليهم بسبب قصرهم^(٢). فإذا كاتوا في المدرسة لتلقى العلم، انتقل هذا الالتزام إلى المعلم في الصف، خلاف فترة التعليم، وإلى مدير المدرسة بعد خروج التلاميذ من الصف إلى فناء المدرسة طالما هم باقون في نطاق المدرسة^(٣).

المقصود بالرقابة: هل هي الرقابة القانونية؟ هل هي الرقابة المادية الفعلية؟:

الحقيقة أن الرقابة التي يلتزم بها المعلم نحو التلاميذ هي الرقابة القانونية^(٤)، والتي يقصد بها مركز قانوني يعطى للمعلم حق وواجب الرقابة على التلميذ، ويخضع هذا الأخير لرقابة الأول، فالأمر لا يتعلق برقابة فعلية بل برقابة قانونية، أي أن متولى الرقابة ملزم قانوناً بمباشرتها، والرقابة تجد مصدرها في نصوص القانون.

والمشرع المصري اكتفى بالإشارة إلى مصدر الواجب بالرقابة، وذلك عندما أعلن أن "كل من يجب عليه قانوناً أو إتفاقاً رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة ..".

(١) الوزارات التي تقوم بمهمة التعليم يطلق عليها وزارة التربية والتعليم، أو وزارة التربية فقط حين توجد وزارة واحدة تتولى التعليم والتطعيم العالي.

(٢) يعتبر القاصر في حاجة إلى الرقابة إذا لم يبلغ خمس عشر سنة، أو بلغها وكان في كف القاص على تربيته.

(٣) أنظر د. علف النقيب، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٤) أنظر د. نعمان جمعه، دروس في الواقعة القانونية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩٧.

ومصدر الرقابة قد يكون مصدره القاتون، كما قد يكون مصدره الإتفاق، فمصدر الرقابة القانوني ونحن أمام معلم حكومي باعتباره موظفاً عاماً، ومصدره الإتفاق ونحن بصدد معلم في مدرسة خاصة، وهنا لا نحتاج إلى نص صريح في الإتفاق.

والحكمة من قيام هذا الالتزام هي حاجة التلميذ إلى التوجيه والرعاية والإرشاد بسبب قصره أحوالته العقلية أو الجسمية^(١)، فإنه يثبت على المعلمين في جميع مجالات التعليم المختلفة، فلا يقتصر على ملهى الدروس السليدية^(٢)، وإنما يمتد إلى كافة المعلمين الآخرين: المشرفون فى المؤسسات التعليمية الرياضية^(٣)، والمشرفون فى المعسكرات الترويحية، وهناك رأى عد هذه الرقابة على القائمين على إصلاحيات الأحداث، والمؤسسات الخاصة بشئون الجانحين "Patronages" ومراكز تقويم القصر الجانحين.

الطبيعة القانونية لالتزام المعلم

أورد المشرع المصرى أن " كل من يجب عليه قانوناً أو اتفاقاً رقابة شخص فى حاجة إلى الرقابة.. " وكما أوضحنا أن رقابة المعلم مصدرها إما القانون أو الاتفاق، فمصدر الرقابة القانوني ونحن أمام معلم حكومي باعتباره موظفاً عاماً، ومصدره الإتفاق ونحن بصدد معلم فى مدرسة خاصة، وهنا لا نحتاج إلى نص صريح فى الاتفاق.

أولاً: مصدر الرقابة القانوني:

أن كل التزام أياً كان مصدره المباشر، يرجع إلى القانون، باعتباره مصدر للالتزامات والحقوق جميعاً فمن الالتزامات ما يكون مصدره المباشر

(١) أنظر د. نسان جمعه، للمرجع السابق، ص ٩٧.

(2) Grenoble 20 déc, 1901. D. P. 1962, 2, 147: 5, 1906, 2. 125.

(3) Paris, 29 Oct, 1926.

عقد أو عمل غير مشروع أو إثراء بلا سبب، أو القانون أن القانون يعتبر مصدراً بإنشاء الالتزام راسماً، ويتولى تعيين مده وتحديد مضمونه^(١). ونص المشرع في المادة ١٩٨ مدني: على أن الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأها.

والمشرع لا ينشئ الالتزامات القانونية استحصاناً منه لإنشاء التزام، بل تحقيقاً لسياسات تشريعية تكمن في حكمة تضبط حركة الأفراد المدنية داخل المجتمع، فالقانون جعل واقعة مادية يعينها مصدراً خاصاً لالتزام قانوني فهو التزام قانوني يستند إلى واقعة مادية، وعديدة هي الالتزامات القانونية التي تستند إلى الوقائع المادية.

فعلى سبيل المثال أنشأ القانون، في نطاق الأسرة، التزامات قانونية مختلفة منها التزامات الزوجين، كالالتزام الزوجة بطاعة زوجها، والتزام الزوج بالنفقة عليها، وعلى أولادهما. وأيضاً هناك التزامات الأسرة التي تقوم على التضامن الواجب فيما بين أفرادها كالتزامات المتعلقة بالولاية والوصاية والقوامة، وتنشأ أيضاً التزامات بسبب القرابة.

وفي نطاق علاقات الجيران، فرض القانون على الجار التزاماً بالإمتناع عن إحداث مضار فاحشة لجيرانه، وقد نصت على هذا الالتزام المادة ٨٠٧ من القانون المدني بقولها "إنه على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار، وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها، وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف، على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل

(١) انظر أ.د. عصام أنور سليم، مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣، ص ٤٦٢.

منها بالنسبة للآخر، والغرض الذى خصصت له، ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة استعمال هذا الحق^(١).

ومن الالتزامات القانونية التى يكون مصدرها المباشر نص القانون التزام الممول بدفع الضرائب للدولة، أى ما تحدده نصوص قانون الضرائب. ولا يقوم التزام الممول بدفع الضرائب إلا استناداً إلى نص تشريعى، وذلك وفقاً لنصوص الدستور ومواده، وعلى القانون العادى ألا يخالف هذا النص الدستورى الذى يقرر أنه لا إنشاء لضرائب أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون^(٢).

نحن هنا أمام التزام برقابة المعلم للمصطفى المتعلم وهو مصدره القانون، هنا التزام على المعلم الحكومى باعتباره موظفاً عاماً.

ثانياً: مصدر الرقابة الاتفاقية:

يكون مصدر الرقابة الاتفاقية ونحن بصدد معلم فى مدرسة خاصة وهنا لاحتياج إلى نص صريح فى الاتفاق.

والعقد هو توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانونى معين يتمثل فى إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه على أن العقد (مرادف الاتفاق) يعتبر تصرف إرادى تتجه إلى إحداث أثر قانونى معين، بل أن العقد من أكثر التصرفات القانونية انتشاراً فى العلاقات الاقتصادية والإنمائية، لأنه تلاقى إرادتين أو أكثر تنشأ وتتقضى به الالتزامات.

العقد أحسن من التصرف القانونى:

أن تلاقى الإرادتين أو تلاقى عدة إرادات هو المعيار المميز للعقد، عن التصرف القانون الصادر من جانب واحد، أى الصادر عن إرادة منفردة.

(١) انظر أ.د. عصام سليم، المرجع السابق، ص ٤٦٢ - ٩٦٣.
(٢) المادة ١١٩ من دستور ١٩٧١، وما يقللها من دستور ٢٠١٢.

فالوعد بجائزة للجمهور يلزم الواعد بإدائه المنفردة بهذه الجائزة الموجه الوعد منه للجمهور بها.

ومن ناحية أخرى أن الاتفاق (العقد) هو اتفاق ينصب على إحداث أثر قانوني، أي أثر ملزم، بحيث تخرج الاتفاقات المتعلقة بالمعاملات الاجتماعية من الاتفاقات الملزمة قانوناً.

والمعيار المميزة بين الاتفاق الملزم قانوناً (العقد) وبين اتفاق المجاملة هو وجود قصد الارتباط القانون، أي الدخول في رابطة قانونية ملزمة في الاتفاق، وانعدام ذلك في اتفاق المجاملة، أي نوع اتفاقات المجاملة التي لا يوجد جزاء قانوني يترتب على عدم الوفاء بها. بل ليس فيها من جزاء سوى استهجان المجتمع للتصرف المخالفة للالتزام المجاملة.

ومثال اتفاقات المجاملة الاجتماعية أن يدعو شخص آخر إلى وليمة بمناسبة زواج (المجامل)، فيقبل الثالثي (المجامل) ودون أن يقصد أي منهما أن ينشأ بينهما التزام قانوني، فإذا تخلف المدعو أو عدل الداعي لم تترتب على ذلك أية مسؤولية قانونية لأيهما.

ونوضح فيما يلي الالتزام ببذل عناية الالتزام بتحقيق نتيجة.

الالتزام بالرقابة هو التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق نتيجة...

لكي تقوم المسؤولية لابد من توافر ثلاثة أمور، تعتبر هي أركان المسؤولية: خطأ - ضرر - رابطة السببية.

أولاً: الخطأ:

لكي يتحقق التزام المعلم بالرقابة وتقوم مسؤوليته يجب أن يقع منه خطأ، والخطأ هو عدم تنفيذ المعلم لما كلفه به القانون أو ألزم به تنفيذاً لاتفاق، غير أننا بصدد مسؤولية المعلم التي لا تتحقق إذا بذل المعلم العناية التي يمكن أن تكون للمعلم العادي.

الالتزام ببذل عناية:

حيث يكون الالتزام ببذل عناية، أي بذل الجهد للوصول إلى غرض، تحقق الغرض أو لم يتحقق، فالمهم هو بذل المعلم لتنفيذ الالتزام بالرقابة مقداراً معيناً من الجهد والعناية، وهذه العناية تقاس بعناية المعلم العادى وهذا المقياس قد يزيد أو ينقص تبعاً لما ينص عليه القانون أو يقضى به الاتفاق.

فمثلاً المودع لديه يلتزم بالمحافظة على الشيء المودع، حتى لا يتعرض هذا الشيء للهلاك أو الفقد أو التلف، ولكنه ليس ملزماً بتحقيق نتيجة هي بقاء الشيء سليماً، بل هو ملزم ببذل عناية الشخص العادى فى المحافظة على الشيء المودع، إذا كانت الوديعة بأجر وإذا كانت بغير أجر، كان ملزماً ببذل عناية فى حفظ الشيء المودع دون أن يكلف بأكثر من الرجل العادى.

وهنا لا يكفي لثبوت الخطأ فى جانب المودع لديه مجرد ثبوت هلاك الشيء أو فقده أو تلفه، بل لابد من ثبوت أنه لم يبذل العناية المطلوبة منه^(١).

الالتزام بتحقيق نتيجة:

حيث يكون المتعاقد ملتزماً بتحقيق نتيجة معينة، فإن عدم تحقق النتيجة المقصودة يعنى أنه لم ينفذ التزامه، وهكذا فإذا التزم الناقل بتوصيل مسافر أو بضاعة إلى مكان معين، فبأنه يلتزم بتحقيق نتيجة، وبالتالي يعتبر مخالفاً بهذا الالتزام بمجرد إثبات عدم وصول المسافر أو البضاعة إلى المكان المتفق عليه مسئولية وهى عدم تحقيق النتيجة المتفق عليها.

ثانياً: الضرر:

كحاصل عام لا يعتبر القانون بالخطأ إلا إذا نشأ عنه ضرر من حيث يتعين كقاعدة عامة رفض دعوى التعويض، ولو مع توافر الخطأ، إذا لم يثبت

(١) انظر أ.د. عصام سليم، المرجع السابق، ص ٣١٢، ٣١٣.

وجود ضرر^(١). وهذا هو منطق المسؤولية المدنية (تقصيرية كانت أو عقدية) حيث يعتبر الضرر ركناً فيها ، فهي لا تقوم بدونه.

إن الضرر يتمثل في كل مساس بحق أو بمصلحة مشروعة للمضروب ، وقد يكون الضرر مالياً أو بدنياً أو بندياً.

فالضرر قد يلحق الشخص في ذمته المالية، من خلال خسارة تلحق حقاً له من حقوق الملكية، أو من الحقوق العينية الأخرى، أو من حقوق الدائنية، أو من خلال زيادة التزاماته، في صورة نفقات يتعين عليه مواجهتها، أو من خلال تفويت فرصة له في زيادة حقوقه العينية أو الشخصية أو في قضاء بعض ماعليه من التزامات.

كما قد يتعدى الضرر المضروب في كيانه البدني، منتهكاً حقاً في سلامة جسده. فيكون ضرراً بدنياً (كان يتسبب الناقل في إصابة المسافرين بعجز أو عاهة أو جرح أثناء تنفيذ عقد نقل المسافرين المتفق عليه.

والتعدى على الحياة ضرر، بل هو قمة الضرر، ضرر يتمثل في اعتداء على حق لصيق بشخصية إنماء، والتعويض يمكن مالياً، شأنه شأن التعويض عن الضرر الجسدي، والتعويض عن الاعتداء على إنسان بإزهاق روحه يكون لورثة المجنى عليه، أما التعويض عن الضرر الجسدي فيثبت الحق في للمجنى عليه ذاته.

ويكون الضرر الواقع على المجنى عليه أدبياً، كما في المساس بسمعة المضروب أو شرفه أو اعتباره أو انتهاك حرمة ملكه، ومن المتصور أن ينتج هذا الضرر عن الإخلال بالتزام تعاقدي في بعض الفروض، (كان يتسبب منتج

(1) CF Planilo et Ripert, Traité Pratique de droit Civil Français, 2^{ed} tome VI Letr Parie, Par Esmein (Paul), Paris, L.D.J., n 452, P. 745.

فيلم الإساءة إلى سمعة مؤلف قصة بسبب ملتبس منه الفيلم السينمائي من تعديلات خادشة أدخلت على المؤلف بغير علم مؤلفها أو إذنه).

والضرر الأدبي قد يتمثل فيما أصاب عاطفة المضرور أو مشاعره من حزن أو ألم نفسي.. كما يعتبر ضرراً أدبياً الألم البدني الناشئ عن جراح البدن، وما قد يصاحب هذا الألم البدني من ألم نفسي بسببه أو بسبب ما أصاب الجسد من تشويه. بل يعتبر في صور معينة النيل من مقدمات الفرد أو معتقداته أو ديانته ضرراً أدبياً^(١).

الشروط الواجب توافرها في الضرر:

- ١- يشترط أن يكون الضرر قد وقع فعلاً، أي أنه حالة، وقع بالفعل أو أنه ممكن أن يتحقق في المستقبل، الأصل أن يكون التعويض عن ضرر وقع بالفعل، أما في المستقبل فيجب أن يكون الضرر محقق الوقوع لا يتوقف على وقوع ضعيف أو مستحيل.
- ٢- يجب أن يكون الضرر مباشراً.

ويسوق العلامة أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الرزاق المنهوري مثلاً في هذا موضعاً متى يكون الضرر الذي وقع للدائن بالتزام عقدي ضرراً مباشراً؟ ومتى يكون الضرر غير مباشر؟ ومتى يكون الضرر المباشر متوقعاً؟ ومتى يكون غير متوقع؟، فيقول: " يضطر المستأجر لإخلاء المنزل قبل انقضاء مدة الإيجار، لعدم قيام المؤجر بالتزامه من ترميم اشتراطه عليه المستأجر. فينتقل إلى منزل مساو للمنزل الأول ولكنه أعلى أجراً، وتكلف بعض منقولاته أثناء نقلها إلى الممكّن الجديد، ثم يكون المنزل الجديد به "ميكروب" مرض معد قد ينقل إليه هذا المرض. فالفرق في الأجرة ما بين المنزلين هو الضرر المباشر المتوقع، وقيمة المنقولات التي أتلفت هي الضرر المباشر غير

(١) انظر أ. د. عصام سليم، المرجع السابق، ص ٣١٦.

المتوقع. وما يتسبب عن المضر هو الضرر غير المباشر. والمؤجر لا يكون مسئولاً إلا عن الضرر المباشر المتوقع، ما لم يكن قد أخل بالتزامه عمداً أو عن خطأ جسيم فيكون مسئولاً عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع.

ثالثاً: رابطة السببية بين الخطأ والضرر:

الركن الثالث من أركان المسؤولية، هي رابطة السببية بين الضرر الذي لحق بالدائن وبين خطأ المدين. فلا بد من أن تكون هناك رابطة سببية بين الخطأ والضرر الذي وقع.

وتنتفى رابطة السببية إذا أثبت المدين أن الضرر يرجع إلى سبب أجنبي لا بد له فيه كقوة القاهرة، زلزال، أو بركان مثلاً، أو حظر استيراد سلعة. أو أن خطأ الدائن قد جب خطأ المدين هنا تنقطع رابطة السببية بين الخطأ والضرر وتنتفى المسؤولية.

يتفق الفقه والقضاء على أن الالتزام بالرقابة إنما هو التزام ببذل عناية، أى التزام بوسيلة، وليس التزام بتحقيق نتيجة، يستوى في ذلك أن يكون التزاماً قانونياً أو التزاماً عقدياً، فالمعلم ليس كالناقل الذى يلتزم بضمان سلامة السفر أو بالتوصيل ركباً كان أو بضاعة سالماً.

بمعنى أن المعلم عليه أن يتخذ الوسائل اللازمة وتدابير الحيلة فى الحدود المفترضة والظروف المألوفة لتجنب وقوع حادث للتلميذ أو من التلميذ لغيره، مع بذل عناية الرجل العادى، ولهذا يقع على المضرور أو من يمثله إثبات الخطأ الذى ارتكبه المعلم فى الرقابة، وإن كان فى بعض القوانين ما يلجأ إلى التخفيف من هذا العبء بإقامة قرينة بسيطة على خطأ المعلم فى الرقابة "كما سيأتى تفصيله"، وتقرير مدى مسئولية المعلم يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

المبحث الثاني

تطبيقات

١- الفئات المستبعدة تخلف عنصر الرقابة:

بإعمال المعقول استبعاد فئتين من المعلمين من مجال مسؤولية المعلم هما: معلمو التعليم العالى، ومعلموا الدروس الخصوصية بالمنازل، وأجمع الفقه والقضاء على استبعادهما.

أولاً: معلمو التعليم العالى:

أساتذة التعليم العالى، بالجامعات والمعاهد العليا لا يقع التزام برقابة الطلاب وبالتالي تتنفي المسؤولية القانونية لهم، فالطلاب فى الجامعات والمعاهد العليا يتمتعون بقدر كبير من الحرية، ولا سيطرة للأساتذة عليهم، هم طلاب متميزون عن تلاميذ المدارس، فعلياً ما يكون الطالب قد تجاوز المحتاج إلى الرقابة، فالقانون المصرى ينص على أن يظل الولد بحاجة إلى الرقابة، طالما لم يتجاوز خمس عشر سنة، أو تجاوزها وكان فى كنف القائم على تربيته، وتنتهى حاجة للشخص إلى الرقابة فى جميع الأحوال عند بلوغ الولد سن الرشد وهى إحدى وعشرون سنة.

وقضية "دافيد" الشهيرة فى القضاء الفرنسى والحكم الصادر فيها من محكمة انجبيه فى الثالث من مارس سنة ١٩٣٦، وتتلخص فى أن أساتذاً يدعى دافيد "DAVID" بمدرسة الطب العليا بمدينة انجبيه، كان يشرف على بعض التمارين العملية، التى كان يجريها عدد من الطلاب والطالبات الذين انضم إليهم أحد طلاب كلية الصيدلة، وأثناء ذلك، أخذ هؤلاء الطلاب يمزحون بالأدوات والمواد الكيماوية التى يستخدمونها فى التجارب، وعلى سبيل اللهو "قيام طالب كلية الصيدلة، برش زميلته فى مدرسة الطب، وتسمى بتينا "BETINAS" بمادة كيماوية أصابت إحدى عينيها بأضرار بالغة.

رفعت هذه الطالبة دعوى تعويض على الطالب، وعلى مدينة انجييه، باعتبار أن الأستاذ دافيد تابعاً لها، على أساس أن الدولة تحل محل المعلم المسئول، غير أن المحكمة قررت فقط إنعقاد مسئولية الطالب مرتكب الفعل الضار، ورفضت انعقاد مسئولية الأستاذ دافيد، وبالتالي لا تسأل الدولة، ولا مدينة انجييه.

ثانياً: معلو الدروس الخصوصية بالمنزل:

هم المعلمون الخصوصيون الذين يذهبون إلى المنازل بمقتضى إتفاق مع القائمين على تربية التلاميذ، هم يقدمون دروساً خصوصية بمقابل أو أحياناً بدون مقابل وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ أى بمعنى أن الطلب عليها أصبح ملحاً وهاماً حتى لأولاد من يقومون بهذه المهنة، هذا من ناحية فيه إرهاب شديد لهذا المعلم نظراً لاحتياجه للمقابل، وأيضاً فيه من ناحية أخرى استنزاف لجزء كبير من دخل الأسر، فى حين أنه قديماً كان لهذه الصفة التى ينعت بها الطالب وصمة تكشف قصور فيه وأنه غير سوى. لهذا نرجو أن يعكف المحللون ورجال الاجتماع والقانون لإيضاح رؤيا لمجتمع جديد يسعد فيه الجميع بعدالة وتعليم جيد وتكافؤ الفرص.

"على أن حال" ترى أن المعلم الذى يذهب إلى منزل التلميذ، فإنه لا يلتزم إلا بتعليمه، دون أن يقع عليه عبء رقيبته، خلال فترة الدرس، حيث يكون التلميذ، فى هذه الحالة، خاضعاً لرقابة القائم على تربيته، كل هذا ما لم ينقل هذا الأخير عبء رقابة ولده إلى المعلم الخصوص أثناء مدة الدرس^(١)، إذ يصبح المعلم فى هذه الحالة مسئولاً عما يقع من هذا التلميذ من أضرار باعتبارها قائماً بالرقابة عليه^(٢).

(١) كان يعهد والوالدين بولدهم إلى المعلم، ويخرجوا لقضاء بعض شئونهما، إلى حين إنتضاء الدرس، إذ لا يكون على الولد رقيب فى هذه الفترة سوى المدرس.

(٢) يمكن أن نضيف إلى معلو للدروس الخصوصية بالمنزل، معلو محو أمية للكبار.

وفي الأونة الأخيرة نجد أن التلميذ يذهب إلى منزل المعلم، الذي يقوم بتشكيل مجموعات في منزله، في هذه الحالة يكون التزام عقدي بالرقابة فضلاً عن التزامه بالتعليم.

٢. الفئات المختلف بشأن التزامها بالتعليم:

أولاً: معلوم رياض الأطفال ودور العسائنة:

قد يتردد البعض حول اعتبار ملهى رياض الأطفال "GADERIE" من قبيل المعلمين الذين تسرى عليهم القواعد الخاصة بمسؤولية المعلمين، يتوافر هنا الالتزام بالرقابة، غير أنه يوجد شك في مدى توافر الالتزام بالتعليم في حقهم.

وبالبحث في دوريات القضاء المصري لا نجد تغطية لهذا القطاع، غير أن القضاء الفرنسي ترى بالتطبيقات المتنوعة في هذا الشأن. ففي الخامس من أبريل عام ١٩٣٧ صدر حكم من محكمة النقض الفرنسية في قضية تتلخص في أن "هيئة المساعدة العامة الفرنسية، وهي هيئة تعنى بضمون الأطفال الرضع اليتمى، لا أهل لهم، ويعهد بهم إلى من يتولى تربيتهم، وعهدت الهيئة أحد الأطفال اليتمى ويدعى رول إلى أحد المزارعين لرعايته، كحاضن له "NOURRICIER" ويسمى بريشو، وفي مساء أحد الأيام تسال هذا الطفل من مخدعه، وسرق بعض الأشياء من مسكن أحد الجيران، وأتلف البعض الآخر، وعندما رفعت السيدة روميليه، التي وقعت السرقة في منزلها، دعوى للمطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر، قضت لها محكمة الدرجة الأولى بالتعويض، وذلك بالتضامن على كل من هيئة المساعدة العامة، والمسيد بريشو الذي كان حاضناً للطفل رول.

وقد طعنت هيئة المساعدة بالاستئناف في هذا الحكم، على أساس أن خطأ المسيد بريشو، والمتمثل في القصور في رقابة الطفل رول، لا يمكن أن يؤدي إلى انعقاد مسؤولية هذه الهيئة، لأن المسيد بريشو ليس تابعاً لها.

غير أن محكمة الاستئناف رفضت هذا الطعن، لأنه قد ثبت ارتكاب السيد بريشو خطأ جسيماً، تمثل في ترك الطفل رول ينالم في مسكن خاص مستقل عن سكن السيد بريشو، الأمر الذي يجعل رقابته غير جديّة، وخاصة أثناء الليل.

كما ثبت أن بريشو كان تابعاً لهيئة المساعدة العامة، إذ أنه يحصل على أجر مقابل حضائته للطفل، وقد أعترف بذلك رسمياً، ومن الثابت قانوناً أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يقع بخطأ تابعه أثناء ممارسته الأعمال التي طلب منه أدائها، وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية هذا الحكم، كما أكدت انعقاد الاختصاص بشأن التعويض للاختصاص المدني وليس للقضاء الإداري، حيث لم ينسب أي خطأ إلى الهيئة في إدارتها أو تنظيمها⁽¹⁾.

وفي قضية أخرى تتلخص وقائعها في أن شخصاً عهد بابنته الصغيرة، ذات السنوات الأربع، إلى إحدى دور الحضّانة، وفي أحد الأيام ذات الجو الممطر، جُمع ثلاثة وعشرون طفلاً تتراوح أعمارهم بين الثالثة والخامسة، في إحدى صالات التمسّية بدار الحضّانة، وقامت على رقابتهم إحدى الزاهبات التابعات لدار الحضّانة، وقامت بتوزيع بعض اللعب على الأطفال من أجل اللهو، بيد أنه بينما كان الأطفال في لهوهم استدار طفل فجأة وكان بيده إحدى اللعب على هيئة سكين صغيرة، فأصابت عين هذه الفتاة الصغيرة، مما أدى إلى فقدّها الإبصار في نهاية الأمر، فتقدم والدها مطالباً دار الحضّانة بتعويض عما أصاب ابنته من ضرر، طبقاً لنص المادة ١٣٨٤ مدني.

وامام محكمة الموضوع، ثم محكمة الاستئناف لم ينازع أحد في ثبوت صفة المعلم لدار الحضّانة، فقررت محكمة استئناف ليون إن التفسير الواسع

(1) Waline, note Sous: Req. 4 juin 1929, Précitée. "11 Peut être Logique d'assimiler toute Personne qui élève un enfant, quell que soit L'age de Celu, à un instituteur, mais Le bon sens s'y oppose Lorsque'il S'agit de nourrissons".

لكلمة معلم الواردة بالفترة السلامة من المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى، يؤدى إلى اعتبار ممثلى أى هيئة هدفها الرئيسى هو حراسة ورقابة الأطفال الذين يعهد بهم إليها من قبيل المعلمين.

ورغم ذلك، لم تر المحكمة انعقاد مسئولية دار الحضانة، لعدم إمكان نسبة خطأ فى الرقابة إليها، حيث إن الحادثة قد وقعت فجأة دون أن تسبق بأية مشاجرة تلفت النظر إليها وبذلك كان يستعصى على أكثر الناس حرصاً أن يمنع وقوعها، أو حتى تخيل حدوثها، كما أضافت أن دار الحضانة تؤدى عملها فى ظروف صعبة وبهدف المساعدة الاجتماعية دون أى غرض للربح، وعلى ذلك فإن آباء هؤلاء الأطفال لا يستطيعون أن يطلبوا منها رقابة وحرصاً بدرجة أكبر مما يمكن أن يقدموا هم لأولادهم.

التمييز بين رياض الأطفال ودور الحضانة:

رياض الأطفال الذى يستقبل الأطفال الرضع دون الثالثة، وتقدموا لهم المأكول والمشرب والنظافة وهى أعمال مالية لا يدخل فيها التعليم، بهذا يكون الأشخاص الذين يتولون رعاية هؤلاء الأطفال ليسوا من المعلمين، ولا تنطبق عليهم القواعد الخاصة بمسئولية المعلم.

أما دور الحضانة فهى التى تستقبل الأطفال من سن الثالثة إلى ما دون السادسة، ويتلقى الأطفال فضلاً عن صور الرعاية المادية، بعض المعلومات الأولية التمهيدية، علمية أو فنية أو رياضية أو ترفيهية، وتلقى مبادئ بعض اللغات الأجنبية، ويلحق بهذه الدور المكاتب أو الحلقات التى تنظم فى المساجد، ويتولى فيها بعض رجال الدين تحفيظ الأطفال الصغار آيات القرآن الكريم، الأحاديث النبوية الشريفة، وهى ما تعرف فى مصر "بالكتاتيب".

وهذا النوع الأخير من رياض الأطفال أو الكتاتيب يعدون من قبيل المعلمين.

الأطفال الجانحون:

هم أطفال قصر، أدينوا في جرائم ارتكبوها، وقرر القضاء لحدائثهم إيداعهم مؤسسات إعادة التربية، أو الإصلاحات^(١)، وكذلك الأولاد غير الأسوياء عقليا، وهم المصابون بأمراض عقلية جسيمة كالجنون أو العته؛ والذين يودعون مؤسسات خاصة لتأهيلهم.

هؤلاء الأطفال الجانحون هم أشد خطورة على المجتمع وأمنه، وهم يحتاجون إلى درجة من الرقابة تفوق كثيرا ما يحتاجه التلاميذ في المدارس. هؤلاء الأطفال من ضمن إصلاحهم أن يترك لهم قدر يميز من الحرية، بحيث يتصلون بالمجتمع، ولا ينفصلون عنه، ويكون ذلك عن طريق تنظيم بعض الزيارات والنزهات والجولات والرحلات.

وهذا القدر من الحرية المعطى لهؤلاء الأطفال لا تخلو من المخاطر، فقد يهرب بعض الأطفال من المشرف أو المراقب، ويرتكبون خلال هذه الفترة بعض الأفعال الضارة بالخير، بل وبعض الجرائم التي تضر بركائز المجتمع، مثل سرقة السيارات، والسطو على المنازل وجرائم الاغتصاب. نكون هنا أمام سؤال هو هل تثور مسؤولية أعضاء هذه الإصلاحات والمؤسسات، وهل تطبق عليهم قواعد المسؤولية الملقاة على المعلم في ما يقترفه الأطفال.

ومما انتهى إليه الفقه من خلاف حول تلك المسؤولية نجد أنه من الجدير التمييز بين المؤسسات العامة، والمؤسسات الخاصة.

أولاً: المؤسسات العامة:

يرى فريق من الفقه الفرنسي^(٢)، أن أعضاء تلك المؤسسات العامة مديرين كانوا أم مربين، أم مرشدين أو معلمين أو مساعدين اجتماعيين، هم

(١) يطلق عليها في فرنسا مؤسسات، أو جمعيات إعادة التربية.

Etablissements ou associations de rééducation.

(2) J. VINCENT et PREVAULT, La responsabilité du inadaptés, D. 1965, chr. 201.

جميعاً يمثلون أعضاء التعليم وفقاً لنص القانون الصادر في الخامس من أبريل عام ١٩٣٧. وهذا القانون أسس مسؤولية المعلمين على خطأ واجب الإثبات؛ فإن من شأن تشبيه أعضاء هذه المؤسسات بالمعلمين يؤدي إلى نتيجتين هامتين: الأولى: أن الدولة تحل محل المعلم في المسؤولية، والثاني: ينقذ الاختصاص القضائي للمحاكم العادية وليس المحاكم الإدارية ما لم يكن الضرر يرجع إلى سوء تنظيم المرفق العام فيكون الاختصاص لهذه المحاكم الأخيرة، حيث أن الدولة هنا تتحمل المسؤولية باعتبارها صاحبة السلطة العامة المسؤولة عن إدارة تنظيم مرفق عام، وتنعقد في هذه الحالة مسؤولية الدولة بثبوت خطأ مرفقي.

ونعود إلى حالة هروب القصر من الإصلاحات ومراكز إعادة التأهيل، فإن القضاء الفرنسي يستلزم ثبوت خطأ ذي جسامه خاصة^(١).

وحيث إن إثبات هذا الخطأ يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل المضرور، لذلك اتجهت بعض أحكام القضاء على تأسيس المسؤولية على فكرة المخاطر وليس على الخطأ.

ففي خلال نزعة قصر الجاتحين في إحدى الإصلاحات يرفقه أحد المربين هرب بعض القصر وسرقوا إحدى الغيولات المجاورة، ولما كان لانقضاء مسؤولية المربي لزم ثبوت خطأ في جانيه، إلا أنه لم يمكن نسبة أى خطأ إليه. حيث إن طريقة دارة هذه الإصلاحية كان من شأنها تيسير وقوع الخطأ، فقد كانت تتبع سياسة الأبواب المفتوحة، وليس السجون المغلقة، صدر حكم مؤسماً على المخاطر.

وعلى العكس من ذلك اتجهت أحكام القضاء العادي وعلى رأسه محكمة النقض الفرنسية إلى رفض نظرية للمخاطر، وإلى ضرورة إثبات الخطأ، وقد أيدها جلقب كبير من الفقه الفرنسي^(٢) ففي قضية تتلخص في أن

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، المرجع السابق، ص ٤٢ - ٤٣.

(2) J. PREVAULT, not Sous: T. G. I. Seine 14 Oct. 1966, 441, mais il est bien Certain que la théorie du risqué a, été délibérément écartée droit de la responsabilité delictuelle.

بعض الجانحين أعدوا مشروعاً للهروب، ومع ذلك لم تتخذ الإصلاحية أى إجراء للحيلولة بينهم وبين هروبهم لإرتكاب جرائم وحوادث تضر بالخير.

فقد قام هؤلاء القصر بسرقة ملابسهم من الأماكن المخصصة لها بالإصلاحية، وخرجوا بها فى حقيبة كبيرة، فضلاً عن أنه كان معروفاً عن واحد منهم أن له سوابق فى سرقة السيارات، ومما يؤكد إهمال هذه الإصلاحية أنها لم تقم بتبليغ الشرطة بهروب هؤلاء القصر الخطرين، من أجل أن تتبعهم للقبض عليهم وإعادتهم وبالتالي كان يمكن تجنب ما ارتكبوه من حوادث.

ثانياً: المؤسسات الخاصة:

إن هؤلاء الأعضاء العاملين فى تلك المؤسسات الخاصة، يكونون من المعلمين، ونزلاء هذه المؤسسات الخاصة من القصر، يتلقون فيها قدرًا معقولاً من المعلومات الأكاديمية والحرفية، اللازمة لتقويمهم.

غير أن هناك رأى آخر يرى أن أعضاء هذه المؤسسات الخاصة لا يمكن اعتبارهم من المعلمين لبعض الأسباب الجوهرية أهمها أن التعليم لا يمثل هدفاً قائماً بذاته فى هذه المؤسسات ولا يتم إلا من أجل تقويم وتأهيل هؤلاء الأولاد القصر، أما التعليم المشار إليه فى المادة ١٣٨٤/٦، ٨ من التقنين المدنى الفرنسى، فهو التعليم الذى يمثل هدفاً رئيسياً للمدرسة سواء كان هذا التعليم ذهنياً أو بدنياً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المخاطر التى تنشأ من وجود هؤلاء الأولاد القصر الجانحين وغير الأسوياء، تلك المؤسسات وخاصة بالنسبة لسكان المناطق المجاورة للمؤسسة الإصلاحية، لا تقارن بتلك المخاطر التى تترتب على تجمع تلاميذ أسوياء بالمدارس العادية، فلا شك أن الأولى أكثر جساماً من الثانية، ذلك أن القصر نزلاء الإصلاحيات ومراكز إعادة التأهيل، هم أولاد غير عاديين ومنهم من لهم سوابق جنائية، وترفض المدارس العادية قبوله بسبب ما يمثل من خطر، وبالتالي فإنهم بحاجة إلى طريقة خاصة من حيث المعاملة والرقابة، ومن هنا، فإن قواعد المسؤولية

الواجب خضوع أعضاء هذه المؤسسات لها، لا بد أن تختلف عن تلك الخاصة بالمعلمين، إذ لا يتصور منطقياً المساواة بينها رغم اختلاف الظروف في الحالتين⁽¹⁾.

إن ما سبق يمثل الوضع القائم الآن في فرنسا فما هو الوضع في القانون المصري؟

وضع الأطفال في المؤسسات الخاصة في مصر:

الأولاد القصر المودعين بتلك الإصلاحيات، سواء أكتفوا من الجانبين أو غيرهم يخضعون لأعضاء تلك المؤسسات الإصلاحية، من مشرفين ومربين وإخصائيين اجتماعيين، وتقوم قرينة بسيطة على الخطأ في الرقابة، ولكن بالنسبة فقط لما يحدثونه من أضرار للغير.

ولكننا نرى أن من مهمة التعلم ليست جوهر وظيفة هذه المؤسسات الخاصة، وبالرغم من خضوعهم في القانون المصري لقواعد مماثلة لما يسرى على المعلمين إلا أنهم لا تضاف عليهم تلك الصفة لتخلف العنصر المعنوي المتعلق بالتعلم.

وهنا يجب على القضاء المصري أن يكون أكثر تشدداً عند تقدير ما قد يتقدم به أعضاء هذه المؤسسات من أسباب لنفي قرينة الخطأ في الرقابة، عما يحدثه القصر غير لأسوياء من أضرار للغير، لأن رقابة مثل هؤلاء القصر، يجب أن تكون على درجة عالية من اليقظة والحيطه، حمليه للغير من أخطارهم.

(1) J. VINCENT et J. PRÉVAULT. NOE SOUS: Cass, Civ, 2 Févr, 1966, Précitée: "Les psychiatres qualient volontiers Certains de ces individus de "dechets sociaux". Or, L'art 1384, C. Civ, n'apas été écrit a Leur intention La responsabilité organisms de réduction ne Peut étr apprécie que sur des bases différentes.

الخلاصة

يمكن أن نستخلص مما تقدم، أنه يقصد بالمعلم كل شخص اجتمع له عنصران هما العنصر المعنوى وهو التعليم، والعنصر الموضوعى وهو الرقابة، بعد ذلك يستوى أن يكون معلماً بالمدارس الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية، بالتعليم العام، الحكومى أو الخاص، بالتعليم الفنى الصناعى والتجارى والزراعى، أو الصحى أو فى مدارس التمريض أو مدارس البريد أو مدارس المساحة، كما يستوى أن تكون مدارس عالية أو داخلية أو مدنية أو عسكرية. كما أنه ليست العبرة بعدد التلاميذ.

فالمعلم هو كل من يقدم لتلاميذ من الأطفال أو الصبيان القصر، تعليمًا فكرياً أو ذهنياً أو تهذيبياً أو أخلاقياً أو بدنياً مدنياً أو عسكرياً، ويلتزم برقابتهم خلال فترة التعليم الذى يتم وفقاً للأنظمة المقررة قانوناً^(١).

وإن كان من الأوفق وضع وصف المربى بدلاً من المعلم فى المسؤولية، ففى القانون الفرنسى "يسأل كل شخص يقع عليه التزام بتربية أطفال، وليس فقط من يتولى مهمة التعليم"، ولعل هذا هو ما جعل الفقهاء مثل مازو وتلك إلى تفضيل تعبير مسؤولية المربى على تعبير مسؤولية المعلم، حيث أن مهمة التربية تقع فى نفس الوقت على من يتولى مهمة التعليم، وإن كان فى رأينا أن تنوع مهمة التربية جعلت أن هذا الإصطلاح غير دقيق الآن.

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد البية، المرجع السابق، من ص ٤٦ - ٥٠.
Limoges, 28 Oct, 1927. J. C. P. 1927, 1952.

الباب الثاني

أساس مسئولية المعلم

إذا كانت المسئولية تتأسس في الفقه التقليدي على أساس خطأ واجب الإثبات، ثم تأسست بعد تطور أن المسئولية تكون على الخطأ المفترض للمعلم، أي أن وقوع الضرر يعتبر قرينة بسيطة على خطأ المعلم أي على تقصيره في الرقابة.

والخطأ المفترض والخطأ الواجب الإثبات يعكس وسائل دفع هذه المسئولية وذلك بنفى الخطأ أو رابطة السببية بين الخطأ والضرر الواقع.

وفي هذا القسم نعرض لنتوع أساس مسئولية المعلم في فصل أول ثم طرق دفع مسئولية في المعلم في فصل ثان.

الفصل الأول

تنوع أساس مسؤولية المعلم تبعاً لحالات المسؤولية

مسؤولية المعلم هي إما أن تكون عن ضرر يحدثه التلميذ للغير، وإما عن ضرر يقع للتلميذ من الغير، وإما عن ضرر يقع للتلميذ بواسطة التلميذ نفسه، وإما عن ضرر للتلميذ بأدوات كانت في حراسته أو في حراسة المعلم، وإما عن ضرر يقع للتلميذ من المعلم مباشرة.

نتحدث عن:

تطور مسؤولية المعلم.

حالات مسؤولية المعلم وإثباتها.

نتحدث في مبحثين عن تطور مسؤولية المعلم في القانون الفرنسي والقانون المصري (المبحث الأول) وتمييز مسؤولية المعلم (المبحث الثاني).

المبحث الأول

تطور مسؤولية المعلم في القانون الفرنسي

مر هذا التطور بثلاث مراحل منذ صدور التقنين المدني الفرنسي عام ١٨٠٤ إلى أن صدر قانون الخامس من أبريل عام ١٩٣٧، الساري حتى الآن.

المرحلة الأولى: في ظل تقنين نابليون لسنة ١٨٠٤:

نص المادة ١٣٨٤ / ٦ من تقنين عام ١٨٠٤، كانت مسؤولية المعلم عما يحدثه تلاميذه من أضرار للغير، مسؤولية تكميلية لمسؤولية الأب والأم، بالنسبة لما يحدثه أولادهما من أضرار للغير، ويوجد شرط لمسؤولية المعلم، كما هو الشأن في مسؤولية الوالدين، أن يكون التلميذ قاصراً، وما دام التلميذ قاصراً انتقلت مسؤولية الوالدين إلى المعلم في تلك الفترة عما يحدثه ولدهم من أضرار فنص المادة ١٣٨٤ / ٦ مدني فرنسي تنص على أن "المعلمين يكونون مسؤولين

عن الأضرار التي يحدثها تلاميذهم خلال الوقت الذي يكونون فيه تحت رقابتهم".

هنا مسؤولية المعلم هي مكملية لمسؤولية الوالدين، فهي إذن تخضع لنفس النظام، لهذا عندما كان التلميذ يحدث ضرراً آخر أو للغير، كان المعلم، أو المدرسة التي ينتمي إليها التلميذ مسؤولة عن ذلك أمام المضرور، وقد كان الخطأ مفترضاً، فقد كانت توجد قرينة بسيطة على خطأ المعلم، والمعلم ينفى المسؤولية إذا أثبت عكس هذه القرينة، وذلك بنقص الطريقة التي ينفى بها الوالدين المسؤولية⁽¹⁾.

والواقع أن مركز المعلمين كان سيئاً حيث يقومون على رقابة تلاميذ في فصول مزدحمة بالتلاميذ، الأمر الذي يجعل عبء الرقابة ثقيلًا.

هكذا نجد أن المادة ١٣٨٤، ٦ مدني فرنسي نصت على أن مسؤولية المعلم تتضمن قصورا مزدوجاً: من ناحية أولى، كانت تبدو شديدة العبء على المعلمين، خاصة بالنسبة لما يحدثه التلاميذ من أضرار للغير، ومن ناحية ثانية فهي مادة غير كافية بالنسبة لما يقع للتلاميذ من أضرار.

المرحلة الثانية: في ظل قانون ١٨٩٩:

رأى اتجاه معارض للفقرة السادسة من المادة ١٣٨٤ مدني فرنسي إجحاف هذه المادة بالمدرسين، أي أن هذا الاتجاه هو ما يرى رحمة بالمعلمين، فعلى إثر قضية ممماه "affaire Leblance" ووقائعها تتلخص في اعتداء أحد التلاميذ، الخاضعين لرقابة المعلم لبلانك، على زميل له بالضرب، مما أفضى إلى موت هذا التلميذ الأخير، ورغم عدم ثبوت خطأ في الرقابة، في جانب المعلم لبلانك، إلا أن محكمة السين قضت بمسؤوليته المدينة، وأمام جسامه هذه المسؤولية، وعدم إمكانية المعلم لبلانك دفعها فقد أصيب بإحباط شديد أدى به إلى الجنون، وبالرغم كمن الطعن بالاستئناف في هذا الحكم وتقرير محكمة

(1) STARK Droit Civil, obligations, Librairie technique, 1972, No 206, 95.

استئناف باريس عدم مسئولية هذا المعلم، إلا أن ذلك كان متأخراً جداً، حيث كان قد أصيب من قبل بالجنون^(١).

وأمام ضغط الرأي العام تدخل المشرع الفرنسي وأصدر قانون في العشرين من يولية سنة ١٨٩٩ وأضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٣٨٤ مدني، تقرر بمقتضاه حلول مسئولية الدولة محل مسئولية أعضاء التعليم (أي المعلمين الحكوميين) دون مساس بأساس المسئولية، وهو الخطأ المفترض.

غير أن هذا التعديل لم يكن كافياً، فمن ناحية لم يشمل هذا التعديل معلمى المدارس الخاصة، ومن ناحية ثانية لوحظ أن مجال حلول الدولة فى المسئولية، محل أعضاء التعليم العلم، كان ضيقاً، من الناحية العملية، ذلك أن القضاء قد ميز بين الحوادث التى تقع فى الوقت الرسمى للرقابة، وهذه فقط التى تؤدى إلى انعقاد مسئولية للدولة بدلاً من المعلم، والحوادث الأخرى التى تقع خلال وقت الرقابة شبه الرسمى، ومن أمثلة هذه الأوقات، وقت تناول التلاميذ الطعام بالمدرسة، بين دروس الصباح والمساء، وأوقات الراحة، والنزهات المدرسية، وهى أوقات يكثر فيها وقوع الحوادث بين التلاميذ، حيث يكثرون من الحركة والأنشطة تعويضاً لما كانوا عليه من ضبط وقيود خلال ساعات الدراسة^(٢).

ومن ناحية ثالثة، فقد كان للدولة، متى دفعت التعويض للمضرور، حق الرجوع به على المعلم، بشرط إثبات خطأ هذا الأخير، وحالات رجوع الدولة على المعلم قليلة^(٣)، إلا أنها كانت عادةً تلجأ إليه عندما يكون التعويض كبيراً^(٤).

(1) Seine 23 Janv, 1992, S. 1899. 2. 183, Sous note: D. 1893, 2, 490; Paris 31 Mai 1892, 2. 1899. 2. 183; Sous note: D. 1893, 3, 490.

(2) Bordeaux, 13 Nov. 1911, S., 1912, 2, 199; D. P. 1915, 2, 89.

(٣) متفارك، للمرجع السابق، رقم ٢١١، ص ٩٧.

(٤) المرجع السابق.

أيضاً هذا التعديل فى القانون المدينى الفرنسى لم يكن كافياً أيضاً لأنه أبقى على التمييز بين الضرر الذى يسببه التلاميذ للغير، وللضرر الذى يصيب التلاميذ من الغير، وفى هذه الحالة الأخيرة لا تتعدّد مسؤولية المعلم إلا بإثبات خطئه.

فراى أعضاء التعليم بعد هذا التعديل أن مركزهم أقل تفضيلاً عن بقية موظفى الدولة، فهؤلاء الآخريّن لا تتعدّد مسؤوليتهم إلا إذا أثبت الضرر خطاهم، أدى هذا إلى قانون ١٩٣٧
المرحلة الثالثة: فى ظل قانون ١٩٣٧:

وفى هذا القانون ألغيت قرينة الخطأ، ليس فقط بالنسبة لأعضاء التعليم العلم (أى الحكومى) وإنما أيضاً بالنسبة لأعضاء التعليم الخاص، بحيث أصبح من اللازم لاعتقاد هذه المسؤولية إثبات خطأ المعلم، وذلك يمثل رجوعاً إلى المادة ١٣٨٢ مدينى فرنسى غير أنه يتمتع بميزة حلول الدولة فى دين التعويض محل المعلم، وهذا يمثل نوعاً من الحصانة للمعلمين.

وأصبح أيضاً لا يوجد تمييز بين مسؤولية المعلم عما يحدثه التلاميذ من أضرار للغير، ومسؤوليته عما يقع لهم من أضرار، وفى كل هذه الحالات يكون نظام مسؤولية المعلم واحداً، إذ يجب على المضرور، إثبات خطأ المعلم فى الرقابة.

هذا بإيجاز، ما لحق مسؤولية المعلم من تطور فى القانون الفرنسى منذ سنة ١٨٠٤، حيث انتقلت من فكرة الخطأ المقترض، كأساس لهذه المسؤولية، إلى فكرة الخطأ واجب الإثبات.

أساس المسؤولية في التشريع المصري

إن المراحل الثلاث التي لقيها التطور في التشريع الفرنسي حيث انتقلت من فكرة الخطأ المفترض، كأساس لهذه المسؤولية، إلى فكرة الخطأ واجب الإثبات، وحيث إن هذه الفكرة تتضمن التضحية بمصلحة المضرور. لذا، فقد تمسك المشرع المصري بقرينة الخطأ في الرقابة، في مواجهة المعلم، على منوال مسؤولية الآباء وأصحاب الحرف، فهل تختلط مسؤولية المعلم بمسؤولية هؤلاء باعتبارهم جميعاً من المكلفين برقابة الغير، هذا ما سوف نتعرض له.

المبحث الثاني

تمييز مسؤولية المعلم

إن التلميذ رغم أنه يخضع للمعلم في الرقابة، إلا أنه ليس تابعاً له، بل إن المعلم نفسه قد يكون تابعاً للدولة إن كان معلم حكومي، أو تابعاً لصاحب المدرسة أو المعهد الخاص، إن كان معلم غير حكومي.

ومن هنا سوف نميز بين مسؤولية المعلم، ومسؤولية الوالدين ومسؤولية أصحاب الحرف، ومسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه:

أولاً: مسؤولية المعلم ومسؤولية الوالدين:

لقد عامل المشرع المصري والفرنسي - لسنة ١٨٠٤ - مسؤولية المعلمين، باعتبارها مكاملة لمسؤولية الوالدين، حيث أسست كلتاها على الخطأ المفترض، وهذا يعنى قيام قرينة على الخطأ في الرقابة ضد المعلمين، وقرينة على الخطأ في الرقابة ضد الوالدين، أما خطأ هؤلاء الآخرين في تربية أبنائهما فواجب الإثبات.

غير أن صفة التبعية قد خفف وطأتها أثر صدور قانون سنة ١٩٣٧ الذي قرر وجوب إثبات خطأ المعلم، ولكنها إن كانت قد خفضت فأنها لم تختف تماماً.

وعندما تكون كلتا المسؤوليتين مؤسستين على الخطأ المفترض، فإن من المقرر أنه متى انعقدت مسؤولية أحدهما، المعلم أو الوالد، لم تتعقد مسؤولية الآخر على نفس الأساس، فالمضطرور يستطيع أن يتمتع بقرينة الخطأ فى الرقابة، إما ضد الوالد، وإما ضد المعلم تبعاً لمن يلتزم منهما بالرقابة وقت وقوع الحادث الضار^(١).

فالالتزام بالرقابة لا يقع على أكثر من شخص فى ذات الوقت، ولكن يمكن أن ينتقل، إما بصفة دائمة، وإما بصفة مؤقتة، كما فى حالة وجود الطفل القاصر بالمدرسة، حيث ينتقل الالتزام برقابته من الوالد إلى المعلم.

هذا وإن الرقابة التى يتطلبها الوالدين من المعلم لا تزيد عما يمكن أن يكفوه هم من هذه الرقابة هنا مسؤولية الوالد لا تقوم إذا صدر الفعل الضار من ابنه وقت وجوده فى المدرسة تحت رقابة المعلم أو ناظر المدرسة أو مديرها، إذ لا سلطة فى الرقابة بعد أن انتقلت إلى المدرسة، ولا يمكن أن يؤخذ على الوالد أنه لم يحسن الرقابة وهو لم يكن بيده ما يجعل مراقبته جنية، فالمعلم هو القادر هنا، دون الوالد، على أن يكفل الرقابة الفعالة على التلميذ، أى أنه لا يمكن أن يجتمع المسؤولية هنا عن فعل التلميذ على الوالد وعلى المعلم فى ذات الوقت.

وفى حكم لمحكمة النقض المصرية^(٢)، وأيضاً أحكام القضاء الفرنسى^(٣) قررنا "أنه إذا وقع الحادث أثناء وجود القاصر فى المدرسة، فإن مسؤولية والده، باعتباره متولياً لرقابته، تنتفى ولا يكون للمضطرور أن يرجع عليه بالمسؤولية، إلا إذا أثبت خطأ فى جانب، وتتلخص وقائع الدعوى أن تلميذاً اعتدى على زميل له أثناء وجودهما بقاء المدرسة، وقد أفضى هذا الضرب على موت التلميذ المعتدى عليه، وإذا كان هذا الأخير تحت رقابة ناظر

(١) أنظر: د. محسن عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧١.

(٢) نقض منى ١٩٧٢/٦/٨، ص ٢٣، رقم ١٦٨، ص ١٠٧٥.

(٣) T. G. I. Seine 14 Oct. 1965, D. 1966, 441, note J. PRÉVAULT.

المدرسة وقت الاعداء، فإن الناظر يكون مسئولاً لإهماله الرقابة وعدم الإشراف على التلميذ أثناء الفسحة ولتقاعسه عن إنقاذ التلميذ المعتدى عليه بعد الاعداء، كما تسأل وزارة التربية معه مسئولية المتبوع، وقد نفى الحكم مسئولية والد التلميذ الجانى قولا منه بانتقال الرقابة إلى إدارة المدرسة فى فترة الدراسة.

ومن ناحية أخرى، قد رفضت المحكمة أن يتمسك المدعى عليه أمامها لأول مرة، بخطأ والد التلميذ المعتدى فى تربية ولده، لأن الثابت أنه لم يتمسك بصحيفة الاستئناف بالخطأ الثابت إكتفاء بالخطأ المفترض فى جانب والد القاصر عن الحادث الذى وقع منه أثناء وجوده فى المدرسة.

وقد يحدث أحيانا، أن يجمع شخص بين صفتى والد التلميذ، ومعلمه فى نفس الوقت، وحينئذ سوف يلزم من أجل تحديد نوع مسئوليته، أن يتعين الوقت الذى وقعت خلاله الحادثة من للطفل، هل وقعت وقت خضوعه لرقابة هذا الشخص باعتباره والداً له، أم أنها وقعت وقت خضوعه لرقابته باعتباره معلماً له. وهنا يشير الفقهاء مازو وتك إلى حكم مهم صادر من محكمة "NiMES" فى السادس عشر من يونيو ١٩٤١ وتتلخص وقلع هذا الحكم فى أن "أما"، وهى فى نفس الوقت "معلمة"، قد ارتكبت خطأ مزدوجاً، فباعتبارها أم، أخطأت فى أن تركت طفلها يذهب إلى المدرسة ويدخل إلى حجرة الدراسة ومعه لعبة خطيرة عبارة عن مسدس للمساهم، وباعتبارها معلمة أخطأت فى أن تركت هذا التلميذ يلعب فى حجرة الدراسة بهذا المسدس، مما أفضى إلى وقوع ضرر للتلميذ آخر. وقد قررت محكمة "نيم" انعقاد مسئولية هذه السيدة، باعتبارها معلمة، الأمر الذى يسمح بطول الدولة محلها فى المسئولية فى مواجهة المضرور، ذلك أنها قدرت أن هذين الخطأين متميزان، ويؤيد الفقهاء مازو وتك هذا الحكم، فحيث أن خطأ الأم كان مفترضا، فإن قرينة الخطأ المقررة ضد الوالدين، لا تقوم عندما يكون الطفل تحت رقابة المعلم، ويرى

الفقيهي أن شروط مسؤولية المعلم قد توافرت في هذه الحالة، حيث تم إثبات خطأ المعلمة في الرقابة، وهذا يستوجب على المضرور أن يتوجه بمطالبته بالتعويض إلى الدولة. وإن كان للدولة أن ترجع بعد ذلك على المعلمة، بما دفعته عنها للمضرور، ويكون هذا الرجوع إما باعتبارها معلمة، فيكون رجوعاً كلياً، وإما باعتبارها أمّاً فيكون رجوعاً جزئياً.

وفى جانب آخر يكون المعلم غير مرتكب لأى خطأ فى الرقابة، ويستطيع المضرور هنا أن يتمسك بمسئولية الوالدين على أساس الخطأ فى التربية، أو فى الخطأ فى عدم إبلاغ المدرسة بمعلومات جوهرية عن حالة ولده الصحية والنفسية، فإذا أقدم تلميذ أثناء نوبة عصبية، انتابته فى المدرسة، وأنزل ضرراً بزميل له، وكانت هذه النوبة غير متوقعة من المعلم، إذ لم يكن فى سلوك التلميذ لها ما ينبئ عنها، وكان الوالد يعرف بأن النوبة العصبية تحصل لأبنه بين فترة وأخرى، وكان على دراية وخبرة بكيفية معالجتها بالتدبير السريع الملائم، ومع ذلك أخفل إبلاغ المدرسة بكل ذلك، بالرغم مما أنطوى عليه من خطورة، ولذلك، فإن هذا الوالد يكون مسئولاً عن فعل ابنه إذا لم يكن فى وسع المعلم أو ناظر المدرسة توقعه، والاعتداء وقع فجأة^(١).

ثانياً: مسؤولية المعلم ومسئولية صاحب الحرفة:

الحرفى: هو من يزاول مهنة أو صناعة معينة فى محله الخاص، ويقبل لديه أولاداً، من المتدربين، كى يتلقوا على يديه أصول حرفته أو صنعته بطريقة عملية^(٢). ومثال ذلك الحداد، والتجار، والخياط، والميكانيكى، الذى يتولى إصلاح السيارات فى محله الخاص، والتميز بين المعلم وصاحب الحرفة يلاحظ من عدة وجوه:

(١) أنظر د. مصنف عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٤ - ٧٥.
(2) Baudry - Lacantineire et Barde, Des Obligations, 3ed. T. IV, no 2910, 11. P. 614, texte et note 4.

١- أن طريقة التعليم بالنسبة للمعلم، هي في الغالب طريقة نظرية وجماعية، أما بالنسبة لصاحب الحرفة، فهي طريقة عملية وفردية، وهنا يكون هناك تمييز في تقدير الخطأ في الرقابة، فعدد تلاميذ المدرسة، والقواعد الجماعية التي تخضع لها المدرسة، تجعل الرقابة أكثر صعوبة، مما يسمح بالتسامح مع المعلم أكثر من الحرفي الذي يوجه ويراقب باستمرار المتدرج الذي يتصل به معيشياً أكثر من اتصال التلميذ بالمعلم.

٢- المتدرج المتعلم للحرفة لدى صاحب هذه الحرفة يتلقى الخبرة بصفة عرضية، وبالمحاكاة مع صاحب الحرفة، على عكس المعلم الذي يتخذ التعليم مهنة أصلية. وعلى هذا يكون العقد الذي يربط المتدرج بصاحب الحرفة، يكون عقد من نوع خاص، فممكّن أن يكون العقد غير محدد المدة يبيح للحرفي أن ينهي في أي وقت يراه، والمتدرج هنا يؤدي عملاً لمصلحة صاحب الحرفة، على عكس التلميذ الذي لا يؤدي عملاً لمصلحة المعلم؛ بل إن كل ما يقوم به التلميذ، يعود عليه هو بالمنفعة الشخصية الخالصة، وأيضاً المعلم يكرس كل وقته لتعليم تلاميذه عكس صاحب الحرفة، الذي يمارس حرفته بصفة أصلية، ويلتقّي اكتساب المتدرج للخبرة من خلال ممارسته لهذه الحرفة، بمعنى أن تعليم الصغير بالمدرسة يكون من خلال ما يتلقاه الصغير من دروس وتمارين مدرسية بغير إنتاج ما، أما تعليم الحرفة فإنه يكون بقيام الصغير بأعمال يومية تحت رقابة وتوجيهات المشرف على الحرفة^(١). وعلى ذلك إذا التحق الولد بصاحب الصنعة أو الحرفة ليتعلم على يديه، عملياً، أصول الصنعة أو الحرفة، فإنه يكون في مركز المتدرج الذي لجأ إلى اكتساب الخبرة بتلك الأصول. أما إذا كان الغالب، في عمل الشخص، هو على وجه التخصيص تعليم الولد مهنيّاً،

(١) د. حسين عامر، المسؤولية المهنية التقصيرية والعقوبة، الطبعة الأولى، ١٩٥٦ بند (٦٣)، ص ٦٤٠.

بالمفهوم المعروف للتعليم المهني والغني، الذي يمارس في المدارس والمعاهد المتخصصة، فإن من يتعلم على هذا الوضع يكون تلميذاً.

والقانون المصري الذي يقيم مسؤولية المعلم على قرينة الخطأ في الرقابة، لم تظهر أهمية كبرى للتمييز بين هاتين المسؤوليتين، إذ يكون كل منهما في نفس المركز القانوني، بيد أن هذه المشكلة بدأت تنثور في القانون الفرنسي بعد تعديل التشريع الذي أتى به قانون ١٩٣٧، حيث أقام مسؤولية المعلم على خطأ واجب الإثبات، فمن المفيد في ظل هذا القانون تحديد ما إذا كنا بصدد معلم أو صاحب حرفة تلميذاً أو متدرج.

وإذا كنا بصدد صاحب حرفة، فإن مركز المضرور - من حيث إثبات الخطأ في الرقابة - يكون أفضل بكثير، عما إذا كنا بصدد معلم، فصاحب الحرفة L'artisan يسأل عن الأضرار لآتي يحدثها المتمرن أو المتدرج L'apprenti خلال الوقت الذي يكون فيه تحت رقبته، دون أن يلتزم المضرور بإثبات خطأ ارتكبه هذا الحرفي في رقبته للمتدرج، إذ تقوم قرينة بسيطة على هذا الخطأ، وعلى ذلك لا يجوز الخلط بين المعلم وصاحب الحرفة بالرغم من أن كلا منهما يلتزم برقابة الصغير وتعليمه^(١).

وأيضاً في حالة وجود مركز أو مؤسسة للتدريب المهني أو الحرفي فلا شك أن أعضائها يكونون من المعلمين، وتسرى عليهم قواعد مسؤولية المعلمين، رغم أن التلاميذ بها يتلقون تعليمًا مهنيًا، وليس دروسًا تقليدية، فالتلاميذ في تلك المراكز أو المؤسسات ليسوا من المتدرجين الذين يؤدون العمل لحساب الغير، كما أن ما قد يقومون به من عمل، ليس إلا تابع، وثقوى لأنه إنما يتم بغرض وبمناسبة تعليمهم، وعلى العكس يطبق نظام مسؤولية الحرفي، متى أودع طفل عند شخص أو إحدى الورش، من أجل أن يؤدي عملاً لحساب هذا الشخص أو هذه الورشة، في مقابل أن يتلقى في نفس الوقت تعليمًا أو خبرة مهنية، مما

(١) ملز وتلك المرجع السابق، رقم ٨٥٦ - ٣.

يتوافر عند هذا الشخص الحرفى نفسه، ذلك أن تلقى هذا التعليم أو هذه الخبرة، لا يدخل فى النشاط الرئيسى لصاحب الحرفة.

ثالثاً: مسؤولية المعلم ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه:

لقد أوضحنا من قبل أن مسؤولية المعلم تتأسس فى القانون المصرى على الخطأ المفترض، بينما تقوم فى القانون الفرنسى، الآن، على خطأ واجب الإثبات، وعبء الإثبات يقع على المضرور أما المتبوع فلا تقوم مسؤوليته على خطأ مفترض يقبل إثبات العكس، وإنما تقوم قرينة قاطعة على خطأ المتبوع، بحيث يكون الوضع أقرب إلى فكرة تحمل التبعة، من فكرة الخطأ. وإذا كان هناك خطأ يجب إثباته، فإنما هو خطأ التابع وليس خطأ المتبوع.

والسؤال: هل يمكن أن يكون المعلم متبوعاً أو تابعاً؟

فمن ناحية، لا يمكن اعتبار التلميذ تابعاً للمعلم، وليس هذا الأخير متبوعاً، حيث لا تتوافر شروط علاقة التبعية بين المعلم والتلميذ، ولم يقل أحد بتوافر هذه الرابطة بينهما، وما دام الأمر كذلك، فإن مسؤولية المعلم تتميز، عن مسؤولية المتبوع، ولا يجوز الخلط بينهما. ومن ناحية أخرى فإن مسؤولية المعلم كمتولى للرقابة على التلميذ، تقوم على خطأ شخصى من جانبته، فهى ليست مسؤولية عن الغير، مثل مسؤولية المتبوع، بل هى مسؤولية ذاتية، قامت على خطأ شخصى، افترضنا أن متولى الرقابة قد ارتكبه فعلاً.

وإذا قلنا أن المدرس تابعاً للمؤسسة التعليمية التى تستخدمه، فالمتبوع هذه المؤسسة أو مديرها، الذى ياتمر المعلم بأمره، وحينئذ يثور التساؤل عن مدى إمكانية مقاضاة المضرور، لهذا المدير باعتباره متبوعاً.

يرى البعض أن المضرور فى هذه الحالة يباشر دعواه على أحدهما، فإذا ما اختار مقاضاة المعلم كمتبوع، فإنه سيلزم بكل القواعد المنظمة لهذه المسؤولية، ومنها إثبات خطأ التابع، أما لو قاضاه كمعلم فإنه يستفيد وفقاً للقانون

المصري من قرينة الخطأ في الرقابة، بينما سيجب عليه في القانون الفرنسي، إثبات خطأ المعلم^(١).

ولكى تطبق قواعد المسؤولية ضد مدير مدرسة أو معهد متوسط، فإن من اللازم أن يكون المعلم تابعاً له حقاً، أى معتمداً عليه ومنفذاً لتعليماته وتوجيهاته، وإن كنا نرى أن هذا التقدير لا يمكن مقابله في مؤسسات التعليم الحكومي، حيث يكون المعلم موظفاً تعينه الدولة وليس المدير، وبالتالي يكون مستقلاً في مواجهة هذا الأخير، وليس تابعاً له.

أما في المؤسسات التعليمية غير الحكومية، حيث يكون المعلم تابعاً لمدير أو لصاحب المدرسة الخاصة، وعندما يثبت الضرر أن ضرراً قد أحدثه أو تحمله التلميذ، بسبب خطأ المعلم في الرقابة، فلا يوجد ما يمنع هذا الضرر من اللجوء إلى قواعد مسؤولية المتبوع، وإن كان ذلك يستلزم وجود رابطة تبعية حقيقية بين المعلم ومدير أو صاحب المدرسة الخاصة التي يعمل بها. وهنا يلجأ المضرور في مطالبة مدير أو صاحب المدرسة بالتعويض المناسب على أساس قواعد مسؤولية المتبوع.

وقد أقرت محكمة النقض المصرية إنعقاد مسؤولية وزارة التعليم ومسؤولية المعلم متضامنين أمام المضرور^(٢)، وتتلخص الوقائع التي صدر بمناسبة هذا الحكم في تعلق تلميذ بعارضة هدف كرة اليد المغروس بأرض الملعب داخل المدرسة أثناء حصّة الرياضة للبنية، ولم تكن المعارضة مثبتة تثبيتاً كافياً طبقاً للأصول الواجبة، فسقطت بالمجنى عليه وأحدثت أصابته، وإذا كان هذا الهدف من الأشياء التي تتطلب حراستها عالية خاصة، وأن طبيعة وملابسات أمر يستهوي جمهرة التلاميذ حديثي المن نقصى الخبرة والحكمة، وإن هذا الهدف كان في حراسة وزارة التربية والتعليم وأن ناظر المدرسة

(١) انظر د. محسن عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ٧٨ - ٧٩.

(٢) نقض منى ١٩٨٣/١/١٣، م.م.ف، م ٣٤، رقم ٥٠، ص ٢٠٢.

ومدرس التربية الرياضية بها، وإن كان لهما السيطرة المادية على الهدف إلا أنهما يعملان لحساب الوزارة ويلتزمان بأوامرها مما يفقد العنصر المعنوي للحراسة ويجعل الوزارة هي الحارسة على الهدف، ولكن بوضعهما تابعين للوزارة فقد أهملتا في تثبيت عارضة الهدف وفي الرقابة الواجبة عليهما وسمحا للتلميذ بالاقتراب من العارضة مما شكل خطأ في جانبهما يسألان عنه ومتبوعيهما بالتضامن فيما بينهم.

من هنا نرى أن مسؤولية المعلم تنأس على خطأ واجب الإثبات، بينما تنأس هاتان المسؤوليتان على خطأ مفترض. أيضاً أن نظام الحلول قاصر على مسؤولية المعلم، دون مسؤولية الوالدين وأصحاب الحرف.

أيضاً أن مسؤولية المعلم تختلف اختلافاً بيناً عن مسؤولية المتبوع، حيث تقوم ليس على مجرد قرينة بسيطة على خطأ في الرقابة، إنما على قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس، هي أقرب إلى فكرة تجمل التبعة، مما يسمح لنا بالقول بأن الأساس فيهما يختلف اختلافاً جوهرياً، فالتعلم ليس متبوعاً والتلميذ ليس تابعاً، وإن كان من الممكن أن يكون المعلم تابعاً لصاحب أو مدير المدرسة الخاصة.

بهذا يكون الواضح أن تتعدّد مسؤولية المعلم، سواء عما يحدثه التلاميذ من أضرار للغير، أو عما يقع للتلاميذ أنفسهم من أضرار، وفي جميع الأحوال تتعدّد مسؤولية المعلم بسبب ما نصب إليه من خطأ في الرقابة، فكيف يمكن إثبات هذا الخطأ، هذا ما نعالجه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

إثبات خطأ المعلم

لإثبات خطأ المعلم أهمية كبرى، ونبين في مطلبين الأول منهما: محل وعيب الإثبات والثاني: الصور المختلفة لخطأ المعلم.

المطلب الأول

محل وعيب الإثبات

في حالة عجز المضرور عن إثبات الخطأ لا يحصل على التعويض، وهنا في حالة معسولية المعلم القانونية نجد أن المضرور من فعل التلميذ القاصر، لا يحتاج إلى إثبات خطأ المعلم في الرقابة، فقد أقام القاتون قرينة على وجود هذا الخطأ، فافترض أن ارتكاب التلميذ القاصر للفعل الضار سببه إهمال وتقصير من جانب المعلم المكلف برقابته، وعلى ذلك لا يكلف المضرور إثبات هذا الخطأ، ولكن قرينة الخطأ للقائمة في جانب المعلم، إنما هي قرينة بسيطة، يمكن دمجها بإثبات عكسها، أي بإثبات انتفاء الخطأ في جانب هذا المعلم متولى الرقبة.

ويجب أن نعلم رابطة بين الخطأ المفترض وبين الضرر بحيث يعفى المضرور من إثباتها ذلك أن هذا الخطأ يتم إثباته من نفس واقعة الضرر الذي أصاب الغير، وإن كان هذا يعتبر، غالباً متبياً بعيداً وغير مباشر فإن خطأ التلميذ القاصر - أو حتى فطره إن كان غير مميز - يستخدم للدلالة على ذلك الخطأ البعيد غير المباشر.

وبناء على ذلك، فإن المضرور لا يلتزم بإثبات أن المعلم قد أهمل في رقابة التلميذ، أو أن هذا الإهمال هو الذي سبب الضرر، بل يكفي أن يقيم الدليل على أن مرتكب الفعل الضار إنما هو تلميذ خضع لرقابة المعلم، الملزم برقابته قانوناً أو اتفاقاً.

أما الأضرار التي تقع للتلميذ، سواء من الغير، أو من التلميذ نفسه، أو من المعلم، فإنه يجب إثبات خطأ المعلم بالنسبة لها جميعاً، وععب هذا الإثبات يقع على المضرور أو على خلفه.

فإذا ثبت الإخلال بالالتزام بالرقابة، في الوقت الذي يقع فيه هذا الالتزام على المعلم فإذا وقع من التلميذ أو للتلميذ خلال الوقت المخصص للتعليم، كان وقوعه خلال سريان التزام المعلم بالرقابة، ويجب إثبات خطأ المعلم في الرقابة في هذا الوقت، أي يجب على المضرور إثبات قصور في الالتزام بالرقابة، وهو قصور يمكن، في رأى البعض، أن يستنتج من قرينة واقع، لأنه إذا لم تعد هناك قرينة قانونية على خطأ المعلم في الرقابة، فإن هناك هذه القرينة الواقعية^(١).

"La victime agissant Contre un instituteur Devra, seulement. Établir un manquement à Cette obligation, manquement qui Pourra résulter de presumption de Fait".

وفي المدارس الخاصة يكون التزام المعلم التزاماً عقدياً بينه وبين والد التلميذ وبالتالي إذا وقع ضرر لهذا التلميذ، قامت المسؤولية العقدية للمعلم^(٢).

المطلب الثاني

صور خطأ المعلم

إن اشتراط أن يكون الضرر الذي أحدثه أو تحمله التلميذ قد وقع خلال الوقت الذي كان فيه تحت رقابة للمعلم، يحى أن ينسب إلى المعلم ما يسمى بالخطأ في الرقابة، وإن كنا قد تحدثنا عن الخطأ في الرقابة، إنما خطأ بفعل مباشر من المعلم يتمثل في الإهمال أو الرعونة أو تعدد إيذاء التلميذ، مثل ضرر المعلم للتلميذ مما يؤدي إلى إصابته بجرح أو إيذائه بالقول المهين.

(١) أنظر د. مصنف عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١١٨ - ١١٩.

(2) Grenoble. 21 mars 1944, G. P. 1944, I. 284.

وتجدر الإشارة إلى أن صور الخطأ في الرقابة كثيرة وتتووع بتووع الوقائع، ولذلك يصعب أن تقدم حصراً لها، وهناك بعض الأمثلة لها.

أولاً: انعدام أو عدم كفاية الرقابة

في هذه الصورة قد تتعدم تماماً رقابة المعلم على التلميذ بالرغم من التزامه بها، وتزخر دوريات القضاء الفرنسي بالعديد من التطبيقات العملية لهذه الصورة^(١). من ذلك أن يترك المعلم التلاميذ ويذهب إلى دورة المياه، ويكلف تلميذاً برقابة زملائه، فيتشاجر تلميذان، فيصيب أحدهما الآخر في عينه بأحد الأدوات الهندسية، وهي الممسطرة. فهذه الإصابة قد وقعت للتلميذ في وقت تخلفت فيه أية رقابة من جانب المعلم على تلاميذه. ومن ذلك أيضاً أن ينزلق تلميذ بفناء المدرسة خلال فترة الراحة، فيصاب بجرح لأن الأرض كانت زلقة على إثر سقوط الأمطار، وقد وقع الحادث بالرغم من وجود عدد كبير من التلاميذ بفناء المدرسة يلعبون ويلهون، في حين لم يوجد سوى مشرف واحد. ففي هذه الحالة إن كانت رقابة المعلم لم تتعدم تماماً إلا أنها لم تكن كافية، ومن أمثلتها أنه أثناء أحد التمرينات العملية بورشة مدرسة ابتدائية اندفعت إحدى قطع آلة من الآلات فأصابت عين تلميذ، على أثر طرق تلميذ آخر عليها، وقد نمب إلى المدرسة أنها لم توفر العدد الكافي من المشرفين بالورشة حيث لم يكن سوى مشرف واحد، في حين توجب اللوائح تواجد أكثر من مراقب لهذا العدد من التلاميذ^(٢).

ومن أمثلة انعدام الرقابة أن يقوم أحد التلاميذ بإغلاق باب دورة المياه، ويدخلها تلميذ آخر مما أدى إلى إصابة هذا الأخير، ويتمثل خطأ المعلم في عدم

(1) Req. 19 Mai 1909. D. P. 1910. 1, 27, Civ. 19 Févr. 1935, D. H. 1935. 251. Req. 27 Juil 1931. D. H. 1931. 442, Civ. 16 déc. 1963. G. P. 1964, I. 311, Paris, 2 Juil. 1946. J. C. P. 1946 II. 3312 note Barlier.

(2) Besançon. 27 Janv. 1909. D. P. 1911, 2, 143.

تواجهه للمراقبة قريباً من التلميذ المضروب، والتلميذ الفاعل، مما أدى إلى إمكانية وقوع الحادث.

ثانياً: الإهمال في الرقابة

في هذه الصورة يكون المعلم موجوداً بين التلاميذ، إلا أنه يقصر في تنفيذ التزامه بمراقبتهم، مما قد يقضى إلى وقوع الضرر لأحدهم، أو إحداث أحدهم ضرراً للغير، فبرغم توافر رقابة المعلم إلا أنها رقابة غير كافية أو شابهة قصور ما.

وقد حكم باعتبار المعلم مهملاً في تنعيد التزامه بالرقابة، إذا كان عليه أن يوقد النار لتدفئة حجرة الدراسة قبل حضور التلاميذ، إلا أنه قد تراخى في هذا العمل، إلى ما بعد حضورهم، وحينئذ أنشغل عنهم بهذا العمل مما أدى إلى وقوع حادثة ضارة من هؤلاء التلاميذ⁽¹⁾. وإذا كان المعلم معني وملزم برقابة التلاميذ بقاء المدرسة خلال فترة الراحة، قد أغفل مراقبتهم، فوقعت مشادة بين بعضهم نتج عنها وقوع حادثة ضارة⁽²⁾.

ومن حالات الإهمال عدم مراقبة أملكن مودع بها أشياء خطيرة، وعدم احتياط في مكان به أدوات نجارة مما دعا تلميذ يختلس قدوماً وجرح به تلميذاً آخر، وعدم اتخاذ إجراءات واحتياطات مما دعا تلميذ يستعمل ترابزين فيصايب، أيضاً ملاحظة المعلم حقيقة يخرج منها سن حاد ولم ينبه التلميذ مما جعله سبباً في إصابة تلميذ آخر ووجود أناء من الجير الحى يمثل خطورة فإذا قام تلميذ يرمى تلميذ آخر بضفة منه هذا يبرهن على قصور الرقابة اليقظة الواجبة على المعلم.

(1) Poitiers, 5 Nov. 1928. D. H. 1928. 598.

(2) Bordeaux, 26 Mai 1920. Rec. Bordeaux, 1920. 1. 109

ثالثاً: تسهيل وقوع الضرر: .

ومثل ذلك أن يضع المعلم بين يدي التلاميذ لعب أو الأدوات أو أشياء خطيرة، أو أن يترك لهم هذه اللعب أو الأدوات يمارسون بها اللعب خطيرة⁽¹⁾. وقضى مجلس الدولة الفرنسي بأن توزيع أعلام ذات دعلمات صلبة على عدد كبير من الأطفال في فناء مدرسة ابتدائية، يشكل نوعاً من الرعاية وعدم الحذر، من شأنه أن يؤدي إلى انعقاد مسؤولية الدولة، في حالة وقوع حادثة لأحد التلاميذ. كما قضت دائرة العرائض بمحكمة النقض⁽²⁾، أن المعلم الذي يترك بالقرب من التلاميذ الصغار، عديمي الخبرة، آلة خطيرة وهي بلطة تقطيع أخشاب، هذا المعلم يكون مخطئاً مما يتطلب انعقاد مسؤوليته في حالة إصابة تلميذ لنفسه عند إمساك تلك الآلة الخطيرة. وأيضاً حينما يترك المعلم التلاميذ تلعب بالحصي بأن يرمى تلميذ حصاة لتصيب حصاة أخرى فإن هذه اللعبة تمثل خطر وقد تصيب عن طفل آخر، ولا يمكن للمعلم المكلف بالرقابة أن يدعى بأن هذه الحادثة إنما وقعت في ظروف غير متوقعة.

رابعاً: علم اتخاذ الاحتياطات الأمنية: .

هذه الصورة، تقتضي على المدرسة أن تتخذ بعض الإجراءات الوقائية، التي من شأنها أن تقلل فرص وقوع أضرار من أو للتلاميذ، فإذا لم يتخذ المعلم احتياطات خاصة في مواجهة التلاميذ المشاغبين والمتمردين، كان مقصراً في الرقابة وانعقدت مسؤوليته عما قد يقع بسبب هؤلاء التلاميذ من الأضرار.

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض المصرية "حيث أن إدارة المدرسة ... لم تتخذ شيئاً من الاحتياطات فجاءت رقابتها ناقصة، فوقعت

(1) Durry; Civ, 1er mars 1972, D 1992 m 440: Amiens 9 Mai 1963. d. 1974. Somm. 3.

(2) Req. 28 aur. 1933. Précité: Conf. T. Civ. 22 Juil. 1931. G. P. 1931. 2. 682.

الحادثة بسبب ذلك، فتكون مسئولة عن نتائجها، لأن مناط المسؤولية هو وجود التزام بالرقابة مصدره القانون»^(١).

وفى فرنسا قضت محكمة باريس^(٢) أن تلميذ معروف أنه شرير وشرس وسبق معاقبته عدة مرات من قبل لما صدر عنه من عنف، فإذا قامت مشاجرة بين هذا التلميذ وتلميذ آخر ولم يتدخل المعلم، ولم يتخذ ضد هذا التلميذ الشرس إجراءات حاسمة، فتتعدّد مسؤولية المعلم للأضرار التي فعلها التلميذ الشرس بتلميذ آخر.

هذه أمثلة لصور خطأ المعلم، بهذا نكون أمام كفة ترجيح مسؤولية المعلم، غير أن هذه المهمة الجليّة للمعلم، وأيضاً في كفة أخرى عدم التوضيحية بمصلحة المضرور فلا بد من تحقيق قدر من التوازن بين مصلحة المعلم ومصلحة المضرور، فإذا استعرضنا مسؤولية المعلم فتعالج في الباب التالي قيام المعلم بدفع المسؤولية عن نفسه.

(١) نقض مننى ١٩٦٢/٦/٢٠، م. م. ف. م. ١٤، ص ٨٨٨.

(2) Paris, 22 Janv. 1943. G. P. I. 109.

الباب الثاني

طرق دفع مسئولية المعلم

الأصل في القوانين القانونية أن تكون غير حاسمة، بحيث يحوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات، فلا يوجد ما يمنع من قيام المعلم من دفع المسؤولية، بأن يثبت بكافة طرق الإثبات أحد أمرين: الأول: عكس قرينة الخطأ، أو انتفاء رابطة السببية.

وإن كان القانون لا يطلب من المدعى إثبات الخطأ وقيام رابطة السببية، وإنما القانون أتاح للمدعى عليه حق التخلص من المسؤولية بنفسه أحد هذين الأمرين.

وستتحدث في مبحثين أولهما: نفى الخطأ المقترض للمعلم.
ثانيهما: نفى رابطة السببية بين الخطأ والضرر.

الفصل الأول

قيام المعلم بقطع المسؤولية عن نفسه

المبحث الأول

نفي الخطأ المفترض للمعلم

يجوز للمعلم الذى يخضع لقواعد المسؤولية، أن ينفي الخطأ المفترض، ويثبت أنه قام بتنفيذ التزامه بالرقابة، والمعلم يبرهن أنه قد اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع التلميذ من ارتكاب الفعل الضار والمخالفة^(١)، أى أن المعلم يثبت بكافة طرق الإثبات أنه قام بواجبه بالرقابة ولم يرتكب أى إهمال أو تقصير، ويمكنه أن يقيم الدليل على أنه قد حرص على الرقابة التى مارسها بشكل عملى وفعلى، وبقدر كاف يستوى مع ما يمكن أن يتصوره الرجل العادى، وبالقدر الذى يقتضيه الوضع الذى كان فيه، والظروف التى أحاطت بالواقعة، ومع ذلك وقع للفعل الضار فى ظل جهد بذله بدون تهاون منه أو تقاص.

هنا فقط لكى ينجو المعلم من المسؤولية أن يثبت عدم وجود خطأ من جانبه، وليس عليه أن يثبت توافر القوة القاهرة وشروطها. وأيضاً المعلم لكى لا تتوافر المسؤولية فى حقه ويهدم قرينة وقوع الخطأ منه، يثبت أنه لم يرتكب أى خطأ، فمسألة تقصير المعلم فى رقابة التلميذ المشمول بالرعاية، فيمكن للمعلم أن يثبت أنه قد قام بكل ما يجب عليه فى رقابة التلميذ المشمول برعايته، أى أن المعلم يثبت أنه قام بالرقابة دون تقصير. هنا يعنى المعلم من المسؤولية لعدم وقوع خطأ فى جانبه.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للتقنين المدنى المصرى، جـ ٢، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ "بان يثبت أنه قلم يقضاه ما يوجبه عليه التزام الرقابة، وأن خطأ من لحدث الضرر يرجع إلى سبب غير معلوم".

غير أن هذا الأمر يؤدي إلى أن المعلم هو الذى يتحمل عبء إثبات عكس المفترض قانوناً، هو خطأ مفترض فى جانيه، وعليه أن ينفيه بإثبات أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية، وأنه قد اتخذ كل الاحتياطات اللازمة (بنظرة الرجل العادى للأمور) ليمنع من وقوع للخطأ، أى أن المعلم يثبت أنه بذل عناية الرجل العادى، وذلك طبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى الذى وضع قواعده طبقاً لمكانة هذا الرجل العادى وأيضاً وفقاً للوسط الاجتماعى والعادات والتقاليد والأداب العامة فى مجتمع الذى يمكن أن يكون هناك تمايز بينهما فى مجتمع ومجتمع آخر. فإذا أثبت المعلم ذلك ارتفعت عنه المسؤولية بعدم ثبوت الخطأ فى جانيه.

واتجهت محكمة النقض الفرنسية - قبل قانون ١٩٣٧، وفى ظل نظام مسؤولية المعلم القائمة على الخطأ المفترض - إلى أن انعدام الرقابة من قبل المعلم على التلاميذ، نظراً لغيبه، يعتبر سبباً مقبولاً لنفى الخطأ عنه، متى كان هذا الغياب مستنداً إلى سبب مشروع، وإن كانت قد تشددت فى تقدير مشروعية هذا الغياب، وهذا اتجاه متشدد أخذت به محكمة باريس^(١) وقررت انعقاد مسؤولية المعلم عن ضرر وقع للتلميذ أثناء فترة الراحة بين الدروس، على أثر لكلمة من زميل له، حيث كان المعلم موجوداً، ولكن ليس بالقضاء المدرسى حيث يوجد التلاميذ، ولكن كان يكتفى بالمراقبة من النافذة، كما قرر دائرة العرائض بمحكمة النقض^(٢) أن قرينة المسؤولية الواردة بالمادة ١٣٨٤ مدنى - قبل قانون ١٩٣٧ - لا يمكن حصرها بالظروف المعروضة فى تلك القضية، متى أطن قاضى الموضوع أن الحادثة وقعت للتلميذ خلال فترة الإنصراف، وكان يمكن ألا تقع لو كان المعلم موجوداً.

(1) Paris, 3, o, 1924, G. P. 1925, 1. 39.

(2) Req. 6 Févr. 1935, Précité.

وتساهل القضاء الفرنسي في قضية أخرى موجزها "أنه يمكن رفض قبول خطأ من المعلم في واقعة أن المعلم سمح لتلميذ بالتسلية بلعبة، ترتب على استعمالها لها وقوع ضرر لتلميذ آخر، تأسيساً على أن الآباء يسمحون لأولادهم باستخدام مثل هذه اللعبة.

والإهمال الذي يمكن أن يواجه به المعلم لتقام مسؤوليته القانونية، فإنه يستطيع أن ينفي هذا الخطأ بإثبات أنه بذل في رقابته للتلاميذ ما يبذله الرجل العادي من عناية. لأن هذا الالتزام هو التزام ببذل عناية ليس تحقيق نتيجة. وبناء على ذلك رفضت محكمة النقض الفرنسية أن ينسب إلى المعلم إهمال في الرقابة بالرغم من إصابة أحد التلاميذ الخاضعين لرقابته، خلال خروجه بهم في إحدى النزاهات المدرسية، وقد وقعت هذه الإصابة بأحد أسلاك دراجة لتلميذ آخر جرحت عين التلميذ المضرور. ذلك أن الحادثة قد وقعت بينما التلاميذ يلعبون في هدوء ولم تحدث أية جلبة أو صخب أو اضطراب في سير المجموعة، مما كلن من شأنه أن يجذب انتباه المعلم الذي يصحب التلاميذ.

هذا هو السبيل الأول للمعلم لنفي الخطأ المفترض.

والسبيل الثاني للمعلم هو نفي رابطة السببية بين الخطأ والضرر. وهذا ما سوف نعالجه في المبحث التالي.

المبحث الثاني

نفي رابطة السببية بين خطأ المعلم والضرر

طبقاً للقواعد العامة لا تتعقد المسؤولية إلا إذا كانت هناك رابطة بين الضرر وفعل شخص يتحمل المسؤولية. وفي حالة خطأ المعلم الذي يستوجب المسؤولية يجب أن تكون هناك رابطة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين العمل غير المشروع الذي صدر من التلميذ للموضوع تحت مراقبة المعلم. فإذا أغفى المضرور من إثبات الخطأ في جانب متولى الرقابة، ثم فرض عليه إثبات

علاقة السببية بين الخطأ والعمل غير المشروع الذى وقع ممن قامت الرقابة عليه، لاضطر وهو فى سبيله إلى إثبات علاقة السببية أن يثبت الخطأ أيضاً، إذ تقتضى طبيعة الأشياء أن من يثبت العلاقة بين أمرين أن يثبت فى الوقت ذاته الأمرين للذين تقوم العلاقة بينهما، فتكون قد بدأنا بإعفاء المضرور من إثبات الخطأ، ثم طالبناه بعد ذلك بإثباته، فتكون بذلك سلبناه باليسار ما منحناه له باليمين.

وإذا كانت رابطة السببية تقتضى بين خطأ المعلم، والعمل غير المشروع الصادر من التلميذ الخاضع للرقابة، فبأنه إذا لم يتسن للمعلم أن ينفى الخطأ عن نفسه، نفى أمامه أن يدفع مسئوليته بنفى السببية، أى بإقامة الدليل على الفعل الضار كان لا بد واقعا ولو لم يحصل من المعلم أى خطأ، أو بعبارة أخرى، بلبتات أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قلم بهذا الواجب بما ينبغى من العناية، كان يحدث الفعل فجأة فى أثناء لعب التلميذ، بحيث ما كان يتسنى له منعه، ولو كان حينئذ قائما بالرقابة^(١).

وحيث أن مسئولية المعلم إنما تتعدى عن فعل ارتكبه التلميذ الخاضع لرقابته، فإن هذا المعلم يستطيع نفى رابطة السببية بين خطأه المفترض فى الرقابة، وما أصاب الغير من ضرر بلحد طريقين:

الأول: أن يقطع رابطة السببية بين خطئه فى الرقابة، وبين وقوع العمل غير المشروع أو الفعل الضار من التلميذ، بأن يثبت أن الفعل قد وقع فجأة.

والثانى: أن يثبت أن سببا أجنبيا بالنسبة إلى التلميذ مرتكب الفعل الضار، فيرد الحادث ذاته إلى سبب يكون أجنبيا بالنسبة إلى التلميذ كالقوة القاهرة أو الحادث الفجائى أو فعل الغير.

(١) انظر د. محسن عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٤١.

وهكذا، فإنه وفقاً لهذا الطريق الأول، فإنه يكفي المعلم أن يثبت أن الضرر قد وقع دون أن يكون لوقوعه أية علاقة بالخطأ المفترض من جانبه، فوقعه بالنسبة إليه، لا بالنسبة إلى التلميذ، كان بسبب أجنبي عنه، ولو لم يتحدد هذا السبب، كأن يكون قد وقع فجأة، دون أية مظاهر سابقة، فيكون من شأن ذلك، قطع الصلة ما بين التقصير المفترض في جانب المعلم متولى الرقابة، وبين الضرر الذي أصاب المضرور، بأن كان هذا الضرر يقع، حتى ولو اتخذ متولى الرقابة كل الاحتياطات المعقولة لمنع، فلم يكن الخطأ المفترض في جانب المعلم هو السبب في حدوث الضرر، هنا ما تنتفى به السببية هو السبب الأجنبي بالنسبة إلى المعلم متولى الرقابة، لا بالنسبة إلى التلميذ الخاضع للرقابة^(١).

ووفقاً للطريق الثاني، فإن المعلم يستطيع أيضاً أن يقطع رابطة السببية بين خطئه المفترض في الرقابة، وما أصاب الغير من ضرر، بأن يثبت مباشرة أن الضرر إنما نشأ عن قوة قاهرة أو حادث فجائي أو خطأ من الغير، أو من المضرور ذاته. إذا ثبت أن ما نسب إلى التلميذ إنما يرجع إلى سبب أجنبي بالنسبة إليه، فإن مسؤولية التلميذ لا تتحقق وبالتالي لا تقوم مسؤولية المعلم المكلف بالرقابة.

وفى هذا الصدد قررت محكمة الزقازيق الكلية أن نفى رابطة السببية بين الخطأ المفترض في جانب المعلم والضرر الذي أصاب الغير بفعل أو بخطأ التلميذ فترى أن عليه أن يثبت أن الحادث، ليس متوقفاً، ولا ممكناً تلافيه ولا التحكيم بوقوعه لمرعة حصوله وعدم وجود مقدمات له، أو كان مباغته، والمراقبة ما كانت تحول دون وقوع الحادث^(٢).

(١) أنظر د. مصنف عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢) الزقازيق الكلية ١٩٣٥/٢/٢٥، المحللة، السنة ١٦، ص ٧٤٠، رقم ٣٤٢.

وقررت محكمة النقض المصرية بخصوص المسؤولية المفترضة لمتولى الرقابة بوجه علم أن هذه المسؤولية، لا ترتفع في حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير مفاجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفى علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى أصاب المضرور، وهذا لا يتحقق إلا إذا ثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حداً ما كانت تجدى معه الرقابة فى منع وقوعه، وأن الضرر كل لا بد واقعاً حتى ولو قام بواجب الرقابة بما ينبغى من حرص وعناية^(١).

وتطبيقاً لذلك على مسؤولية المعلم بوجه خاص، أيدت محكمة النقض المصرية إخلاء ناظر مدرسة من مسؤوليته عن جرح أحدته أحد تلاميذه بزميل له، حيث ثبت لديها أن الناظر قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلميذ، سواء أكان ذلك بنفسه لم بمساعدته من ضباط ومدرسين، وأن الحادث الذى وقع للمجنى عليه ما كان يمكن تلافيه مهما كانت الرقابة شديدة، لأنه حصل مفاجأة وفى وسط رهط من تلاميذ كبير لم يستطيعوا ملافة الحادث ومنع المتهم من ارتكاب جريمته فى سرعة غير متوقعة، وحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة، إذ ما كان يمكن تلافيه بحال، وأن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذى أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملاً ولو مع الملاحظة الشديدة.

وسلك القضاء الفرنسى نفس المملاك فقرر إعفاء المعلم من المسؤولية متى ثبت أن الحادث الضار قد وقع مفاجأة بحيث لم يكن المعلم يستطيع توقعه^(٢). فحين يوجه تلميذ لكلمة مفاجئة لتلميذ آخر، دون أن يسبق ذلك أية مشاجرة أو مشادة بينهما، كما لم يعرف لدى المعلم عن التلميذ المعتدى أنه من

(١) نقض منى ١٩٦٧/١/١٩، م.م. ف.س ١٨، رقم ٢٢، ص ١٣٧.

(2) Seine, 23 avr. 1969. D. P. 1969, 5, 342; Aix, 17 Déc. 1870 D. P. 1872, 2, 131.

التلاميذ المتمردين الأشرار، وبالتالي لم يكن من الممكن توقع هذا الضرر بالرغم من توافر الرقابة اليقظة⁽¹⁾. وأيضاً تلميذ جرح زميل له وهو يلعب بلعبة غير خطيرة، وقد وقعت الحادثة فجأة، بحيث لم يكن المعلم يستطيع، هو أو غيره، أن يتوقع هذا السلوك من التلميذ المعتدى، كما لم يكن بإمكانه منعه. فالمسبب الأجنبي، الذى يقطع رابطة السببية بين الخطأ المفترض للمعلم، والضرر الذى أصاب الغير، قد يتمثل فى حادث فجائى، حيث تكون هذه الفجائية ذات صفة غير متوقعة أو قد يتمثل فى قوة قاهرة.

وعلى العكس من ذلك لا يجوز للمعلم أن يحتج بأن الحادثة الضارة كانت نتيجة ظرف فجائى متى أثبت الضرر خطأ فى جانب هذا المعلم، متمثلاً فى القصور فى الرقابة، مما ينفي عن الحادث صفة الفجائية، لهذا قضت محكمة النقض المصرية بمسئولية المعلم وصدر الحكم فى وقائع قضية تتلخص "فى أن معلماً كلف تلميذاً عمره سبع سنوات، بمراقبة التلاميذ وكتابة اسم من يحدث ضجة منهم، أثناء غياب المدرس لبعض الوقت عن حجرة الدرس، فلما كتب هذا التلميذ اسم زميل له، تغيب هذا الأخير منه وقتفه بمن ريشة أفقده عينه اليمنى الأيسر، اعتبرت المحكمة أن هناك خطأ ثابت فى جانب المعلم، إذ عهد لتلميذ فى هذه السن الصغيرة بالمراقبة، فلا يجدى هذا المعلم أن يتمسك بعد ذلك بأن الحادث كان مفاجئاً، ما دام قد ثبت خطأ فى جانبه".

وعادت محكمة النقض المصرية لتؤكد فى حكمها الصادر فى الثامن من يونيو ١٩٧٢ أن الحادث الضار لم يقع فجأة، إذ أن هذه الوقائع تتمثل "فى أن المتهم عرض قهراً للمجنى عليه أثناء جريه فى الغناء فوق المجنى عليه تبعاً لذلك على الأرض، ودارت مناقشة بين الاثنين بسبب ذلك انتهت بأن انهال المتهم على المجنى عليه بالضرر الذى أدى إلى موته، إن واقعة الاعتداء بالضرب الذى أفضى إلى الموت كانت مسبوبة بمشادة استغرقت عدة دقائق،

(1) Paris, 31 Mai 1892, Précité: Montpellier, 31 Oct. 1908. 5, 1908, 2, 296.

وهذا من شأنه أن ينفى عن واقعة الضرب المفضى إلى الموت عنصر المفاجأة"، هنا رابطة السببية متوافرة، دون شك، بين خطأ المعلم فى الرقابة، وما أصاب التلميذ المجنى عليه من ضرر.

هذه هى طرق دفع مسئولية المعلم المؤسسة على قرينة الخطأ فى الرقابة ولكن إذا كانت مسئولية المعلم قائمة على خطأ واجب الإثبات، كيف يتّمسك للمعلم دفعها؟ قبل الإجابة على ذلك فى الفصل التالى نرى أن تلقى الضوء على رابطة السببية السابق ذكرها.

رابطة السببية

على النحو الذى أوضحناه تتضح أهمية التثبت من توافر علاقة السببية، فهى عنصر لازم لقيام المسئولية، وشرط من شروط قيام المسئولية.

ماهية رابطة السببية:

رابطة السببية - فى أصلها - فكرة فلسفية فحواها تحديد معيار الصلة التى تربط بين واقعتين بحيث تبين لنا من منهما سبب للآخرى فحقت واقعة معينة تستتبع بالضرورة وعلى نحو لازم حدوث واقعة تالية لها والأجدر أن نبين رابطة السببية فى أخطر ما يمس الإنسان فى حياته وحرياته وذلك فى قانون العقوبات المصرى.

تصوير السببية فى قانون العقوبات المصرى:

التقنين المصرى لم يضع معياراً لرابطة السببية بنص صريح، كما فعلت بعض التقنيات الأجنبية (كالقانون الإيطالى والقانون اللبنانى والمورى) إلا أنه يمكن القول بأن ثمة نظرية عامة للسببية ويعتبر نص المادة ٤٣ عقوبات كافياً عنها.

فطبقاً لهذه المادة "من أشترك فى جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التى تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة".

وهذه المادة، إذ تناول أصلاً حكم الجريمة المغايرة لقصد الشريك، تتطلب أن تكون هذه الجريمة نتيجة محتملة للجريمة التي قصد الجاني إلى المساهمة فيها، وهي في الحقيقة تضمن هذه العبارة ضرورة قيام صلة أو رابطة بين الجريمة المقصودة أصلاً والجريمة التي وقعت بالفعل، وهذه الصلة هي "رابطة السببية". فضلاً عن ذلك فأنها تكشف عن المعيار الذي يأخذ به المشرع المصري في تحديد رابطة السببية، وهذا المعيار هو معيار الاحتمال، والاحتمال يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العلوي للأمر^(١).

والسببية في القانون المصري تستند إلى نظرية عامة تظهر في النقاط التالية:

أولاً: إن رابطة السببية في القانون المصري، إذ يحكمها معيار الاحتمال، هي رابطة موضوعية تصل السلوك بالنتيجة لا رابطة شخصية أو معنوية تصل الخطأ بالضرر.

ثانياً: إن رابطة السببية إذ تستند إلى معيار يتفق مع طبيعة القاعدة الجنائية ووظيفتها في النظام القانوني، تفرض أن يكون تصويرها عاماً ينبسط على كافة الجرائم ولا يختلف من طائفة إلى طائفة، وإذا كان القضاء المصري قد تردد أحياناً بين معايير مختلفة تختلف باختلاف الجرائم، إلا أنه الآن يسير باتجاه معين عبر عنه حكم محكمة النقض الصادر سنة ١٩٥٧ بنتهى القوة والوضوح.

ثالثاً: أنه طالما أن رابطة السببية رابطة قانونية، يختلف تصويرها عن تصوير العلوم الفلسفية أو الطبيعية، وتتفق مع طبيعة القاعدة الجنائية، فإن مسألة توافرها أو عدم توافرها لا تغدو مسألة موضوع بل يلزم أن تراقب

(١) انظر د. جلال ثروت. نظم القسم العام في قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠، ص ١٧٠ وما بعدها.

محكمة النقض صحتها فى الحدود التى تقتضى بأن سلوكا معينا يصلح سببا للنتيجة أو لا يصلح.

تطبيقات السببية

إتصال رابطة السببية

على هذا فمن يتشاجر مع أحد فيضربه على رأسه الضعيفة (نتيجة إجراء عملية فيها) فيسبب وفاته، أو من يتشاجر مع آخر فى قارب فى النهر فيؤدى ذلك إلى سقوطه فى الماء وغرقه، أو من يسير بسيارته بسرعة زائدة عما يسمح به قاتن المرور فيؤدى إلى قتل أحد المسافرين فى الطريق، فى كل هذه الأحوال تعتبر رابطة السببية قائمة ومتصلة بين فعل الجانى وحدث الوفاة، لأن فعل الجانى يرتب - وفقاً لحكم التجربة العادية المألوفة - أى وفقاً لضابط الاحتمال - النتيجة التى وقعت.

بل إن رابطة السببية تتصل بين الفعل والنتيجة حتى ولو حدثت مضاعفات نتيجة الضرب أو الجرح هى التى أفضت إلى الوفاة طالما أن هذه المضاعفات هى من ضرورات المرض المعروفة.

ومن هذا فوجود عوامل سابقة أو معاصرة أو لاحقة إلى جانب سلوك الجانى لا تؤثر على رابطة السببية بل تظل قائمة ومتصلة طالما أن ترتيب الحدث - كالتأثر على السلوك - يبدو طبيعياً ومألوفاً طبقاً لمعيار الاحتمالى أى طبقاً لتجربة الحياة المعتادة كما يعيها ويرصدها فهم رجل من سواد الناس^(١).

انقطاع رابطة السببية

ومعيار الاحتمال يهديننا أيضاً فى الحكم بانقطاع رابطة السببية، وذلك كلما بدا السلوك - فى حكم الرجل العادى على الأمور - من غير المألوف ولا الطبيعى أن يرتب النتيجة.

(١) انظر د. جلال ثروت، المرجع السابق، ص ١٧٢.

فحريق المستشفى الذي يعالج فيه المجنى عليه فى جريمة ضرب أو جرح عمدى أو حدوث مضاعفات مرضية لا شأن لها بالإصابة، أو وجود حساسية خاصة بالمجنى عليه من النار أن تتوافر لإنسان آخر وليس فى وسع الطبيب أن يتحوط^(١)، كل ذلك يعد من قبيل العوامل الشاذة غير المألوفة، التى تتوسط بين الفعل والحدث فتقطع الصلة بينهما.

على أن انقطاع رابطة السببية بين الفعل والإمتناع من جهة وبين النتيجة من جهة أخرى لا يعنى أن الشخص أصبح غير مسئول، فالحقيقة أن المسؤولية الجنائية ترتفع فى خصوص النتيجة الشاذة فقط، ولكنها تظل ثابتة بالنسبة للفعل طالما أنه يشكل فى القانون جريمة أخرى.

فى مثال الشخص الذى جرح آخر عمداً، وفى طريقه إلى المستشفى أنقيل به سيارة الإسعاف فمات، مثل هذا الشخص إذا كان لا يعد مسئولاً عن حدث الوفاة، فإنه يظل مسئولاً عن فعل ا جرح العمدى، وبذلك تنقرر مسئوليته عن جريمة جرح عمدى (المادة ٢٤٢) لا عن جريمة ضرب أفضى إلى موت (المادة ٢٣٦ عقوبات).

(١) فى هذا قضت محكمة النقض بأنه "متى كان مقررًا وكان للثابت من الأوراق أن الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب إعطاء حقنة البنسلين لسبب حساسية المجنى عليها وهى حساسية خاصة بجسم للمجنى عليها كامنة فيها وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تدل عليها ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها فمسلك المتهم هو مسلك الطبيب بعينه، وما كانت لتتغير لو أن الذى تولى الحقن هو أحد الأطباء فموقفه بموقف الطبيب شبه، فهما يتعادلان فى عدم الاستدلال على وجود تلك الحساسية قبل عملية الحقن، وفى عدم ملاحظة أثرها وفى عدم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذى يصح معه توقعها باعتبارها من النتائج المحتملة، متى كان مقررًا هذا فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ هى لم تحمل الجاني مسؤولية وفاة المجنى عليها. (نقض ١٩٥٧/١/٢٥ مجموعة أحكام للنقض من ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧).

الفصل الثاني

دفع مسؤولية المعلم القائمة على خطأ واجب الإثبات

دفع مسؤولية المعلم القائمة على خطأ واجب الإثبات، يخضع للقواعد العامة في دفع المسؤولية المدنية، وهذا ما يحدثنا لتطبيق هذه القواعد العامة على تلك المسؤولية الخاصة التي نتحدث عنها وهي مسؤولية المعلم. وإذا أراد المعلم دفع مسؤوليته، فهناك وسائل قانونية تتزج له دفع المسؤولية كلياً أو جزئياً، فهناك وسائل نفى الخطأ بتبرير الفعل الضار، وهناك وسائل لنفى رابطة السببية وهذا ما نعالجه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول

وسائل نفى الخطأ بتبرير الفعل الضار

المعلم هنا يقوم بتبرير الفعل الضار المتمثل طبقاً للقواعد العامة في ثلاثة أسباب هي الدفاع الشرعي، وحالة الضرورة، وتنفيذ أمر صادر من رئيس.

أولاً: الدفاع الشرعي

الدفاع الشرعي حق يعترف به القانون ويحميه، فمن يستخدمونه إنما يستخدم حقاً مقررأ بواسطة القانون.

وتحليل هذا الحق يظهر منه أن حق علم يقرره الشارع لكل شخص في مواجهة الكافة، ويقابل ذلك "التزام" للناس جميعاً باحترامه وعدم تعويق استعماله.

وهذا الحق ليس من الحقوق المالية، ولو استخدم في الدفاع عن المال، كما أنه ليس حقاً شخصياً، ولو استخدم في الدفاع عن النفس، أنه حق عام يتيح

لكل شخص أن يدافع عن نفسه به أو نفس غيره، وعن ماله أو مال غيره، وذلك من أجل حماية المصالح الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع القانوني المنظم^(١).

ومن الثابت أن معظم الأنظمة القانونية تسمح للفرد بأن يدافع عن نفسه في حالة العدوان المباشر، على النفس أو المال، فذلك مما يتفق مع الأمور، ومع الميل الغريزي للبشر، وأساس عدم المسؤولية في حالة الدفاع الشرعي، هو انتفاء الخطأ، أي أن الشخص لا يكون مسؤولاً عن فعله الضار إذا لم يكن هذا الفعل خاطئاً.

شروط الدفاع الشرعي:

قبل أن نتحدث عن هذا الشرط نبين الفارق بينه وبين حالة الضرورة. هناك ثمة فارقاً بين الدفاع الشرعي وبين حالة الضرورة، وهذا الفارق يظهر من حيث الشروط اللازمة لقيام كل منهما، ومن حيث الآثار المترتبة على كل منهما.

فمن حيث الشروط: يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الخطر ناجماً عن اعتداء أي عن فعل غير مشروع، أما في حالة الضرورة فإن الخطر قد ينجم عن فعل من أفعال الطبيعة أو من أفعال الحيوان أو إنسان غير مسئول، أي أن سبب لا يمكن وصفه بأنه غير مشروع. ولهذا فبينما يواجه المدافع دفاعه ناحية شخص معتدى، فإنه في حالة الضرورة يواجه الشخص فعله ناحية شخص بريء.

(١) د. جلال ثروت، المرجع السابق، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

كذلك فإن الدفاع الشرعى يكون بإزاء خطر يهدد النفس أو المال، أما الضرورة فإنها تتيح ارتكاب الفعل بإزاء الخطر الجسيم الذى يهدد النفس فقط دون المال.

ومن حيث الآثار: فإن الدفاع الشرعى سبب لإباحة بينما حاله الضرورة "مانع مسئولية" ومقتضى ذلك أن من يلقى فعلاً من أفعال الدفاع الشرعى ترفع عنه كل أنواع المسئولية القانونية، أما من يلقى فعلاً فى حالة صحيحة من حالات الضرورة فإنه يعفى من المسئولية الجنائية ولكنه قد يتعرض للمساءلة المدنية إذا توافرت شروطها^(١).

وطبقاً لنصوص القانون المدنى المصرى (م ١٦٦) فإن من اللازم توافر بعض الشروط من أجل إعمال حالة الدفاع الشرعى. الذى هم سبب لتقرير الفعل الضار وهذه الشروط

١- يجب وجود خطر حال على النفس أو المال، ويتوافر ذلك إذا كان المعتدى قد بدأ الأذى فعلاً وما زال مستمرّاً فيه، أو كان هذا الأذى وشيك الوقوع، ذلك أن الشخص العادى لا ينتظر وقوع الأذى فعلاً، بل يعمل على دفعه قبل وقوعه، فالذى يشترط أن يكون حالاً هو خطر وقوع الأذى وليس الأذى نفسه وهنا يجب لتوافر حق الدفاع الشرعى، أولاً: أن يكون التهديد بالأذى جدياً، بحيث يكون طبقاً للمعيار العادى للأمور، وبحسب الظروف المحيطة بالواقعة، من شأنه أن يصيب أو يؤدى إلى إصابة الإنسان فى شخصه أو فى ماله، كما يجب ثانياً: أن يكون هذا التهديد قريباً، بحيث لا يمكن الانتحاء إلى السلطة العامة، أى فى وقت غياب السلطة العامة عن المسرح، ولا توجد وسيلة أخرى لدفع الخطر، ولا يبقى سوى ارتكاب الفعل محل المساءلة بمستوى بعد

(١) أنظر د. جلال ثروت، المرجع السابق، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ذلك أن يكون هذا الخطر مهدداً نفس الشخص أو ماله أو حتى نفس الغير أو ماله.

ومثال ذلك بالنسبة للمعلم، أن يضطر المعلم إلى ضرب تلميذ، فيصيبه بأذى، ويكون الدافع إلى ذلك منع هذا التلميذ من إيقاع أذى أكبر بتلميذ آخر، كالمعلم الذى يرى تلميذاً ممسكاً بآلة حادة سيهوى بها على رأس زميل له، فيضربه المعلم على يده لإسقاط تلك الآلة، فيصيبه بأذى، ولكنه فى نفس الوقت ينقذ التلميذ الآخر من الهلاك.

ومن ناحية ثانية يجب أن يكون مصدر الخطر عملاً غير مشروع أى أن يكون العمل المطلوب منعه أو دفعه تعدياً من جانب مرتكبه، فيكون إساءة بغير وجه حق، فإذا كان التلميذ يأتى بعمل مشروع أمره به مدير المدرسة مثلاً، أو معلم آخر، فإذا أحدث به المعلم أذى لمنعه من ذلك أو أمر تلميذ آخر بمنعه عنوة، لم يكن ذلك من قبيل الدفاع الشرعى. فيجب أن يكون التلميذ قد أتى بعمل غير مشروع، يحظره القانون، أو أمر مدير المدرسة أو المعلم نفسه.

وأخيراً يجب أن يكون الدفاع بالقدر الضرورى لدفع الخطر أو وقعه، فالدفاع الشرعى ليس انتقاماً ولا عقاباً للمعتدى، بل هو فعل ضار مسموح به لغرض واحد هو توقى وقوع الاعتداء واستمراره، ولذلك يجب أن يكون الدفاع مقيداً بهذا الهدف، وهذا يقتضى ألا يكون فى الإمكان دفع الأذى بالالتجاء إلى طريقة أخرى غير استعمال القوة مع التلميذ المعتدى، مثل مجرد التهديد من قبل المعلم للتلميذ المعتدى وإلا أبلغ عنه إدارة المدرسة، أو حرمانه من درجات السلوك، أو حتى حرمانه من الامتحان.

واستعمال حق الدفاع استعمالاً صحيحاً أو ما يسمى بحدود استعمال الحق فى الدفاع يتطلب توافر شرط خاص يلزوم الدفاع وشرط خاص يتناسب الدفع.

١- لزوم اللزوم:

معناه أن المدافع لم يكن يستطيع أن يتخلص من الخطر الذي يهدده في نفسه أو ماله (أو نفس غيره أو ماله) إلا بهذا الفعل الخير مشرع، فإذا كان في وسعه درء الخطر بارتكاب فعل لا يعد جريمة (مثلاً الإمساك بيد المعتدى قبل أن يقوم بالاعتداء) أو بالالتجاء إلى السلطات في الوقت المناسب، وبالرغم من ذلك أصر على الاعتداء بفعله هو عمل غير مشروع، فإنه يكون قد خرج عن حدود الدفاع الشرعي فلا معنى للاحتجاج بالدفاع الشرعي إذا اتجه المدافع بفعله إلى مصدر آخر لا يأتي منه الخطر، فمن يهاجمه شخص لا يجوز له أن يوجه دفاعه إلى غيره، ومن يباغته كلب مسعور لا يصح أن يطلق النار على مالكه، ومن تدخل في أرضه مواشى لا يجوز أن يتركها ترعى ويتجه بفعله إلى صاحبها أو حائزها.

٢- أما تناسب الدفاع فمشرط يتعلق بكمية الدفاع أى مدى جسامته بالقياس إلى الخطر.

فمن القواعد المستقرة فقهاً وقضاءً أن حق الدفاع الشرعي لا بد أن يكون متناسباً مع الخطر الذي يهدد حق المدافع في نفسه أو ماله (أو نفس غيره وماله). وهذا الشرط مستفاد ضمناً من تجريم القانون "لتجاوز حق الدفاع الشرعي، بمعنى أن فعل الدفاع لا يعد مباحاً إذا كان أكثر من فعل الاعتداء، أى غير متناسب معه كماً ومقداراً، والصعوبة التي تعرض في هذا الصدد، هي صعوبة تحديد معيار التناسب.

النتاسب ليس بكمى الميزان:

النتاسب لا يعنى المساواة الحسابية بين الفعلين الاعتداء والدفاع بمعنى أن يرد المدافع بالضرب إذا وقع الاعتداء بالضرب، وبالجرح إذا هدد

بالجرح^(١). إن معيار التناسب يجب أن يحدد في ضوء الظروف التي ارتكبت فيها فعل الاعتداء، معنى ذلك أن القاضى يراعى مسلك الرجل العادى فى مثل هذه الظروف، مقترضاً أن الشخص المعتاد كان محطاً بنفس الظروف التى أحيط بها المدافع، وهى ظروف مختلفة، بعضها يتعلق بمن المدافع وقوته البدنية، وبعضها يتعلق بجنسه ودرجة ذكائه ووعيه ومكان الفعل (مكان مهجور وغير مأهول أم أنه معمر وأهل) أيضاً الزمان (الاعتداء ليلاً أم نهاراً).

وعلى هذا فإذا كان المعتدى عليه أضعف من المعتدى فى القوة، كان من المحتم أن يستعمل قدراً من العنف يزيد عما يباح له إذا كان يعادل أو يفوقه قوة، وله أن يستخدم أداة كعصا أو سوط. وإذا وقع الاعتداء فى مكان مقفر أو وقع ليلاً أباح للمدافع أن يلجأ إلى وسائل أشد جساماً مما يباح له فى رد الاعتداء فى مكان مأهول أو فى وضح النهار.

ومعيار التناسب ليس معياراً جامداً، بل يقدر وفقاً لتقدير رجل عادى من أواسط الناس لو وجد فى نفس الظروف التى أحاطت بالفاعل.

تجاوز حق الدفاع الشرعى:

تجاوز حق الدفاع الشرعى هو خروج على شرط التناسب بين الاعتداء والدفاع، وذلك باستعمال قدر من القوة تزيد على ما يكفى لدرء الخطر، أما الخروج على شرط اللزوم فلا ينشأ منه التجاوز وإنما ينشأ عنه وضع غير مشروع أصلاً لأن الحق ذاته غير موجود. والأصل أن يقع هذا التجاوز من قبل المدافع بحسن نية أما التجاوز بسوء نية، فهو من قبيل الخروج عن نطاق الحق فى الدفاع الشرعى.

(١) تقرر محكمة النقض أن التماثل ليس شرطاً من شروط الدفاع الشرعى، بل إن للمدافع أن يدافع عن نفسه بالوسيلة التى يراها لازمة لرد الاعتداء، والتى تختلف تبعاً لاختلاف الظروف.

(نقض ٦ يناير ١٩٤١ مجموعة للقواعد للقانونية ج ٥ رقم ١٨١ من ٢٤٢).

فإذا كان التجاوز بنية سليمة فالقاتون يقرر وجود عذر قانوني يستأهل تخفيف العقوبة.

ثانياً: حالة الضرورة:

إذا ارتكب شخصاً عملاً غير مشروع في ذاته، يؤدي إلى وقوع ضرر لغيره، ولكن هذا العمل الضار لم يرتكب بقصد سيئ، فالفاعل ليس متعمداً الإضرار بالغير، كما أنه غير مهمل وغير متهور، وإنما ارتكب هذا الفعل ليدفع ضرراً أكبر محدقاً به أو بغيره، وما ذلك إلا مجرد تطبيق للقاعدة الشرعية التي تقرر أن الضرورات تبيح المحظورات ولكن بشروط هي: ^(١)

الشرط الأول:

أن يكون الفعل الضار قد تم إلقاء لحظر جسيم، محدق يهدده هو أو غيره في النفس أو المال، ويقصد بالخطر الجسيم، الذي يحدث ضرراً كبيراً، أما الخطر المحدق، فهو الخطر الحال، أي الذي بدأ وقوعه ولزم منع تفاقمه، أو تهديد بخطر جدي.

ومثال ذلك المعلم الذي يسرع من أجل إنقاذ تلميذ صغير، يوشك أن يقع من نافذة حجرة الدراسة، فيحطم في طريقه أدوات خاصة بتلميذ أو بتلاميذ آخرين، كآلة حاسبة، أو كمبيوتر أو نظارة طبية.

الشرط الثاني:

أن يكون الخطر المراد تفاديه، ناشئاً عن سبب لا يد لمحدث الضرر فيه، فلا يجوز أن يكون المعلم هو سبب الخطر، وإلا كان هو المسئول عن الضرر، لأنه يكون هو الذي أنشأ حالة الضرورة بفعله، مثل المعلم الذي يسلم لتلميذ صغير أدوات أو مواد قابلة للإشتعال، ثم يحدث هذا التلميذ حريقاً،

(١) د. محسن عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق، ص ١٥٠ وما بعدها.

فيضطر المعلم من أجل إخماده، إلى استعمال أدوات بعض التلاميذ، فالخطر هنا يرجع إلى المعلم محدث الضرر نفسه.

الشرط الثالث:

أن ينصب الضرر اللاحق على المال، فلا تتوافر حالة الضرورة إذا اضطّر المعلم إلى إحداث ضرر بنفس أحد التلاميذ لانتفاذ تلميذ آخر. وإنما إذا أتلف مالا لتلميذ لحماية تلميذ آخر من ضرر أكبر. مع مراعاة أن يكون الضرر الناجم عن هذا الفعل أكبر من الضرر الذي كان يمكن أن يقع بالغير، وإلا فلا مبرر للمساس بحقوق الآخرين لتفادي ضرر معاو أو أقل.

إذا توافرت هذه الشروط، كان المعلم غير مخطئ، وفقاً لمعيار الرجل العادي، فما أتاه ليس سوى سلوك يمكن أن يأتیه الرجل العادي، ولذلك يكون غير مسئول على أساس المسؤولية المبنية على خطأ، ولكن بمقتضى قواعد الإثراء بلا سبب، فإن من يثرى دون سبب مشروع على حساب غيره يلتزم بتعويض بقيمة الإثراء الذي حدث للتلميذ المضروب، وهي بالضرورة أقل من قيمة الإثراء.

ويقدر القاضي التعويض المناسب، بمراعاة ظروف الحال ومقتضيات العدالة، فلا يلزم بأن يكون التعويض جابراً لكل الضرر، والذي يتمثل الخسارة اللاحقة وما فات من كسب، وإنما يراعى كلفة الظروف التي حدث فيها الضرر، وقد لا يحكم إلا بتعويض جزئي.

ثالثاً: تنفيذ أمر الرئيس:

يباح العمل الذي يأتیه المعلم في إحدى حالتين: الأولى: إذا كان فعل المعلم تنفيذاً لما أمر به القانون. والثانية: إذا كان تنفيذاً لأمر رئيس تجب عليه طاعته.

وبالحالتين يكون مبرراً كلفياً لرفع صفة عدم المشروعية عن فعل المعلم، وبالتالي سبباً لدفع مسؤوليته.

أولاً: الفعل تنفيذاً لأمر القانون:

تنفيذ أمر القانون هو من قبيل أداء الواجب القانوني، المفروض على الناس كافة. فإذا كان هذا الأمر موجهاً إلى موظف عام، أو كان مرخصاً له القيام به فإن عمله يعد بلا شك عملاً مباحاً.

ومن هنا نفهم أن تنفيذ أمر القانون – من جانب الموظف العام – يأخذ صورتين:

١- صورة الالتزام بتنفيذ القانون.

٢- صورة الترخيص له بالقيام به.

في الصورة الأولى:

يحدد القانون شروط قيام الموظف بتنفيذ القانون، ويفرض عليه العمل فرضاً بمجرد توافر شروطه، فسلطة الموظف هنا من قبيل السلطة المقيدة، ومثال هذه الصورة قيام الجلاّد بتنفيذ حكم الإعدام في المحكوم عليه، وقيام مأمور السجن بتنفيذ أمر الحبس.

أما الصورة الثانية:

فتفترض تمتع الموظف بسلطة تقديرية في تنفيذ العمل كعضو النيابة الذي يرخص له القانون بسلطة حبس المتهم أو تفتيش مسكنه.

هنا يكون عمل الموظف عملاً مشروعاً، طالما أن شروط منحه هذه السلطة قد توافرت وطالما أن قصده هو مجرد تنفيذ أمر القانون وتحقيق الغرض الذي من أجله خوله استعمال هذه السلطة. وهذا هو شرط "حسن النية"^(١).

(١) أنظر د. جلال ثروت، للمرجع السابق، ص ٢٨١ – ٢٨٢.

ثانياً: الفعل تنفيذاً لأمر رئيس تجب طاعته:

فى هذا الفرض يلتزم الموظف بإطاعة أمر رئيسه، وهى طاعة يفرضها القانون. ومعنى ذلك أن الموظف ينفذ أمر الرئيس وأمر القانون معاً، كالأمر الصادر من النيابة العامة إلى مأمور الضبط القضائى بتفتيش مسكن، والأمر الصادر من النيابة العامة إلى مأمور السجن بحبس المتهم.

والفرض أن أمر الرئيس لا يجب طاعته إلا إذا كان مطابقاً للقانون، فإن خالف القانون كان فعل المأمور تنفيذاً لهذا الأمر غير قانونى، وبذلك نخرج من إطار هذه الحالة لإباحة الفعل لندخل فى إطار الحالة الثانية التى نصت عليها المادة ٦٣ عقوبات.

أما إذا كان مطابقاً للقانون فتنفيذ الأمر يعتبر عملاً مشروعاً ولو اعتقد المأمور أنه مخالف للقانون، ذلك لأن طبيعة أسباب الإباحة طبيعية "موضوعية" فهى ترتب أثرها بغض النظر عن اعتقاد الشخص، فإن كان سبب الإباحة قائماً واعتقد الشخص فى تخلفه، أبيع الفعل تطبيقاً لنظرية "الجهل بالإباحة" أى الجهل بالقانون".

على أنه يشترط أن يكون الموظف "حسن النية" دائماً بمعنى أنه - فى تنفيذ لأمر الرئيس - يعتقد أنه ينفذ القانون ويحقق أهدافه، فإن كان يبغى مجرد الإنتقام، انتفى "حسن النية" وبالتالي انتفى سبب الإباحة، ولهذا فقد قضت محكمة النقض بأن تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم بغير رضاه لا يكون إلا إذا كان الضابط مأموراً من النيابة بذلك وعالماً بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش فعلاً^(١).

(١) نقض ٢ ديسمبر ١٩٣٤، مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٦٣ ص ٣٩٦.

ومن هذا كله نجد أن تنفيذ المعلم لأمر القانون، ولأمر صادر إليه من رئيسه، يكون مبرراً كافياً لرفع صفة عدم المشروعية عن الفعل، وبالتالي سبياً لدفع مسؤوليته، فلا يمكن أن يكون تنفيذ موظف علم، لأمر القانون، أو لأمر الرئيس خطأ، والقول بعكس ذلك، معناه وضع المعلم بين اثنتين كلتاهما النار: فهو إن رفض تنفيذ هذا الأمر، تعرض للجزاء الإداري، وإذا نفذ، تعرض للمسئولية القانونية، ولا يمكن للقانون أن يضع الأفراد في هذا المأزق، فالحكمة من تقرير هذا الحكم هي رعاية المصلحة العامة، حتى لا تكون خشية المسئولية سبباً في تردد الموظفين في قيامهم بأعمالهم^(١).

وبمقتضى نص المادة ١٦٧ مدنى مصرى التى تنص على أن "لا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذى أضر بالغير" إذا أداه تنفيذاً لأمر القانون أو لأمر صدر إليه من رئيسه ... " ويتوافر شرطين هما:

الأول: أن يكون المعلم موظفاً عاماً، أى معلماً بالمدارس الحكومية، أو بتعبير آخر معلماً بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، باعتبارها من أشخاص القانون العلم، فلا يكفى أن يكون معلماً فى المدارس الخاصة، أو هيئة خاصة. ولكن هنا أنه طالما المعلم فى المدارس الخاصة يخضعون لإشراف وزارة التربية والتعليم ويخضعون للنظام القانونى الذى يخضع له المعلمون الحكوميون، فلا يكون هناك مبرراً للتمايز بينهما فكنا نرى أنهم يعتبرون موظفون عامون أو من فى حكمهم.

الثانى: أن يكون المعلم قد أدى العمل تنفيذاً لأمر رئيسه، وفقاً للقانون، أو لأمر رئيسه، أو أمر القانون.

(١) أنظر د. منصور مصطفى منصور، المصادر غير الإدارية للالتزام، الكويت، ١٩٨٠ - ١٩٨١، ص ٣٠.

وتكون طاعة الأمر واجبة فعلاً، هذا يعنى مشروعية العمل الذى قام بهالمعلم فيكون الإغفاء من المسئولية هو الأمر للواجب الاحترام.

من أمثلة ذلك بالنسبة للمعلم، أن يطلب منه مدير المدرسة، أو المفتش، باعتباره الرئيس الإدارى المباشر، أن يعاقب التلاميذ بالوقوف ورفع الأيدى مدة معينة، جزاءً على ما أحدثوه من ضوضاء أو إخلال بالنظام، إلا أن ذلك يفضى إلى الإضرار ببعض التلاميذ، وأيضاً أن المعلم حين يعتقد أنه يتلقى أمراً مشروعاً وأن طاعته واجبة عليه، فالفقهاء لا يشترط أن يكون الأمر مشروعاً فى ذاته، وكون طاعته واجبة، بل يكتفى باعتقاد الموظف اعتقاداً مبنياً على مبررات مقبولة.

ولا يكون للمعلم الاحتجاج بدفع المسئولية إذا قام بالعمل دون اتخاذ جانب الحيطة والحذر وقام به برعونة وعدم احتياط، هنا لا يستطيع أن يحتجى وراء أمر رئيسه لدفع المسئولية.

ومثال ذلك أن يصحب المعلم التلاميذ، تنفيذاً لأمر مدير المدرسة لزيارة مزرعة المدرسة، وبها منحل، فيخرج منه النحل فجأة، دون خطأ من المعلم، ويصيب بعض التلاميذ أو يتسبب أحد التلاميذ فى ذلك فيصيب الغير بأضرار، بالرغم من حرص المعلم وحيطة فى تنفيذ ما صدر إليه من أمر.

ومن الواضح أن إعفاء المعلم من المسئولية فى هذه الأحوال إنما يستند إلى كونه غير مخطئ، فذلك تطبيق للقواعد العامة.

المبحث الثانى .

وسائل نفي رابطة السببية

قلنا أن رابطة السببية - فى أصلها - فكرة فلسفية وجوهرها تحديد معيار الصلة التى تربط بين واقعيتين بحيث تبين لنا من منها سبب الأخرى.

ورابطة السببية من الناحية القانونية هى اتصال الفعل والنتيجة، ورابطة السببية رابطة قانونية يختلف تصويرها من الناحية القانونية عن تصوير العلوم الفلسفية أو التطبيقية.

وإن ما يراد بالسببية هنا، هو أن خطأ المعلم، المتمثل فى التصور فى الرقابة، هو الذى سبب الضرر، بحيث لولاه لما وقع هذا الضرر، والبحث فى السببية وجوداً أو عدماً، هو أمر قانونى هام حتى تقوم المسؤولية، ومن هنا هى مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض، وقيلام علاقة بين الخط والضرر هو أمر جوهري حتى تقوم المسؤولية، وينفى الخطأ لا يكون هناك مجال للكلام عن السببية، إلا أنه قد يثبت الخطأ فى حق المعلم، ولكنه لا يسأل مع ذلك عن تعويض ضرر حدث للغير وقت وقوع الخطأ إذا لم تكن هناك علاقة سببية بين هذا الضرر وخطئه.

وبذلك يكون دفع مسؤولية المعلم هنا، رغم ثبوت خطئه، عن طريق نفي رابطة السببية، وذلك بإثبات حدوث الضرر نتيجة لسبب آخر لا يد له فيه، وهو ما يسمى بالسبب الأجنبى.

والسبب الأجنبى يتمثل فى أحد أمور ثلاثة: قوة قاهرة، أو حادث فجائى، وخطأ المضروب، وخطأ الغير، هذا ما يأتى تفصيله.

أولاً: القوة القاهرة أو الحادث الفجائي:

القوة القاهرة، واقعة لا يستطيع الشخص أن يدفعها أو يمنع أثره، والحادث الفجائي هو حدوث نتيجة بناءً على تدخل عامل فجائي لا يمكن توقعه ومن ثم لا يمكن تجنبه، ولا يرتب مسؤولية، وذلك لأن الحدث الفجائي مجرد السلوك من وصف الخطأ^(١).

وعلى القاضى أن يتحقق دائماً من أن الحدث كان حدثاً فجائياً خالصاً، بمعنى أن الشخص لم يستطع تجنب حدوث النتيجة لأنه لم يتمثلها من قبل، فإذا ثبت له أن هذا التوقع قد حصل فإن الحدث الفجائي ينتفى.

والواقعة التي تؤدي إلى قطع رابطة السببية بين الخطأ والضرر، يجب أن يتوافر فيها أمران معاً: أى أن تكون النتيجة غير ممكن دفعها، وأن تكون غير متوقعة. فالعائد فى الفقه الحديث هو عدم التمييز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي بل ينظر إليها على أنهما شيئاً واحداً فالتعبيران مترادفان، أى الواقعة التي يتعذر على الشخص دفعها وتوقعها^(٢).

وبناء على ذلك، قررت محكمة استئناف ليون^(٣) بصدد مسؤولية المعلم القائمة على خطأ واجب الإثبات، أن هذا المعلم لا ينعقد مسؤوليته، لأن الحادث

(١) قضت إحدى المحاكم الإيطالية بأنه يعد من قبيل الحدث الفجائي الذى يرفع الخطأ عن كاهل المتهم إذا كان سائق السيارة برغم أنه كان يسير مسرعاً، بعض الشيء فى شارع متقاطع مع غيره، قد صدم راكب عجلة بخارية وقتله إذ كان هذا الأخير قد خرج عليه فجأة وبصورة غير متوقعة وقطع عليه الطريق. أما نوم السائق أثناء سيره بالسيارة فيمكن أن يكون راجعاً لأسباب مرضية أو بسبب الإرهاق الشديد، وفى الحالة الأولى إذا وقع الحدث يعتبر حدثاً فجائياً، أما فى الحالة الثانية فيكون جريمة غير عمدية.

(٢) أنظر د. جميل الشرقاوى، النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، المصادر غير الإزادية، ١٩٧٤، بند ١٤ ص ٥٢.

(3) Lyon. 21 Juil 1949. D. 1949, 451.

الضار، الذى وقع من أحد التلاميذ الخاضعين لرقابته، لزميل له، إنما قد وقع فجأة، حيث كانت التلميذة ممسكة بإحدى لعب الأطفال العالية، غير الخطرة، بيد أنه عندما استدار فجأة، دون قصد الإيذاء، أصاب عين هذه التلميذة، مما أدى إلى فقد هذه العين القدرة على الإبصار، ومما يقطع فى فجائية هذا الحادث، أنه لم يسبق بأية إثارة أو مشادة بين التلميذتين، وبالتالي لم يكن باستطاعة أكثر الناس عناية أن يمنع هذا الحادث.

وكما قلنا أن معيار عدم التوقع هو معيار موضوعى يخضع لرقابة محكمة الموضوع. أيضاً أن هذا المعيار ليس ذاتياً، فلا ينظر إلى المدعى عليه فقط بل إلى أشد الناس يقظة وتبصراً بالأمور.

ويمكن تصور واقعة لمعلم لا تثبت المسؤولية فى حقه، فهذا المعلم ترك حجرة الدراسة دون رقابة، فاتفجر مصباح كهربائى لسبب فى مثل ارتفاع التيار الكهربائى، مما أصاب التلميذ بجروح خطيرة، فمثل هذه الإصابات كان يمكن أن تحدث حتى ولو كان المعلم قائماً بالتزامه بالرقابة بما ينبغى من العناية.

ثانياً: فعل المضرور:

تتقطع رابطة السببية إذا جب فعل المضرور فعل الجائى وكان السبب فى حدوث النتيجة، فإن علاقة السببية بين الخطأ والضرر، تنتفى إذا أثبت المسئول أن الضرر قد نشأ عن فعل أو خطأ المضرور نفسه. وفعل أو خطأ المضرور قد يكون أكثر أهمية فى حدوث الضرر من خطأ المعلم، بشكل واضح، بحيث لا يمكن أن يعزى الضرر إلا إلى خطأ المضرور، وفى هذه الحالة يكون خطأ المضرور استغرق خطأ المعلم الذى يعفى من المسؤولية لانتهاء رابطة السببية بين خطأ المعلم والضرر. وإذا كان خطأ المعلم هو الذى استغرق خطأ المضرور هنا تتعدد مسؤولية المعلم كاملة.

ويحدث أن يتسلى خطأ المعلم وخطأ المضرور في إحداث الضرر، ويكون كل منهما سبباً لإحداث النتيجة دون أن يستغرق أحدهما الآخر، وهنا تتعدّد مسؤولية الطرفين.

والمضرور قد يكون التلميذ الخاضع للرقابة، قد يكون من الغير.

فإذا كان المضرور من الغير، فإن المعلم سوف يثبت أن فعل أو خطأ التلميذ، الخاضع للرقابة، قد استغرقه خطأ المضرور، كان يكون التلميذ قد أثار الغير بالفاظ شديدة، مما دفع هذا الأخير للانتقام من التلميذ الذي فر من أمامه فسقط هذا الغير وأصيب بضرر. ويتحقق استغرق الخطأ إذا كان أحد الخطأين عمداً أو جسيماً، والآخرى ليس عمداً أو جسيماً. وقد لا يستغرق خطأ أحدهما خطأ الآخر، وهذه هي حالة الخطأ المشترك حيث ستوزع المسؤولية بينهما^(١).

أما إذا كان المضرور هو التلميذ نفسه، فإن المعلم يسأل، عما يقع لهذا التلميذ من ضرر من نفسه، إذا ما توافرت رابطة السببية بين خطأ المعلم في رقابة التلميذ، وما أوقعه التلميذ بنفسه من ضرر، يستوى أن يكون التلميذ غير مميز، أو مميز، ما دام قاصراً وخاضعاً لرقابة المعلم. فإذا كان التلميذ مميزاً، فإن المعلم إذا أخطأ في الرقابة، ونسب إلى التلميذ خطأ أدى إلى إحداث الضرر بنفسه، كنا بصدد حالة من حالات الخطأ المشترك، وأمكن أن يعفى المعلم جزئياً من المسؤولية.

ثالثاً: فعل الغير:

يقصد بفعل أو خطأ الغير، فعل أو خطأ شخص، يتدخل فيحول دون المعلم ورقابته للتلميذ، مما يؤدي إلى إيقاع هذا التلميذ ضرراً بالغير، وإما إلى أن يقع لهذا التلميذ ضرراً بواسطة الغير. ففعل أو خطأ الغير هو الذي منع المعلم من رقابة التلميذ، وليس تقصيراً أو إهمالاً من جانب المعلم.

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٥٨ - ١٥٩.

ومثال ذلك أن يقتحم البعض، كولى أمر لحد التلاميذ، صلاة الدرس، ويعتدى على المعلم، مما يحول بينه وبين رقابة التلميذ، مما يسمح لبعضهم بالاعتداء على بعض، ويؤدى إلى وقوع الضرر بأحدهم.

أما إذا قام شخص مباشرة بإحداث الضرر بالتلميذ، بالرغم من خضوعه لرقابة المعلم، فأتنا نكون هنا بصدد تعدد للأخطاء الممببة للضرر: خطأ المعلم فى الرقابة، وخطأ الغير المعتدى، ووفقاً لنظرية السببية المنتجة، التى يرجحها غالبية الفقه المعاصر، فإن على القاضى أن يحدد أى الخطأين يعتبر سبباً للضرر، ووفقاً للمألوف، كى يكون وحده سبب حدوثه، ويكون من ينسب إليه هذا الخطأ هو وحده المسئول عن تعويضه. وبالتالي، إذا ما طوالب المعلم بالتعويض عن ضرر أصاب التلميذ للخطأ فى الرقابة، فإنه يستطيع أن يدفع مسئوليته بنفى علاقة السببية بين خطئه والضرر الحادث بإثبات أن خطأ الغير هو السبب المنتج للضرر، وبالتالي يكون هذا الغير مسئولاً وحده عن تعويضه.

أما إذا ثبت أن كلا من الخطأين يعتبر سبباً منتجاً للضرر، كان من صدر منه أى من الخطأين مسئولاً مسئولية كاملة، أمام المضرور، عن تعويض ما أصابه من ضرر، ذلك أنه متى تعدد للمسئولون عن التعويض فى المسئولية التقصيرية كانت مسئوليتهم تضامنية فى مواجهة المضرور، أما فيما بينهم فالنزاهة بالتعويض يقسم بينهم بالتساوى، أو حسب جسامه خطأ كل منهم.

القسم الثاني
أثر انعقاد مسئولية العلم

تهديد:

بعد أن تثبت مسؤولية المعلم كما أوضحنا فى القسم الأول، فقد تكون عما أحدثه التلميذ من ضرر للغير، أو عما تحمله التلميذ نفسه من ضرر، والغالب أن تكون مسؤولية غير مباشرة، بأن يكون محدث الضرر ليس المعلم نفسه، وإنما التلميذ أو الغير، وقد تكون أحياناً مسؤولية مباشرة متى كان محدث هذا الضرر هو المعلم نفسه^(١).

وفى جميع هذه الأحوال، فإن مسؤولية المعلم، إما أن تكون مسؤولية تقصيرية، وهذا هو الأمر الغالب، وإما أن تكون مسؤولية المعلم عقدية. فالمسؤولية التقصيرية يكون أساسها إخلال المعلم بالتزام قانونى برقابة التلميذ، ويحدث ذلك متى كان معلماً حكومياً أو حتى معلماً فى المدارس الخاصة، فعليه قانوناً رقابة التلاميذ الذين تحت إشرافه ورقابته والذين يتولى هو تعليمهم.

والمسؤولية العقدية، إذا كان الإلتزام بالرقابة التزاماً عقدياً، نشأ بموجب اتفاق المعلم مع ولى أمر التلميذ على تعليم ورقابة التلميذ، والمسؤولية العقدية بعد انعقادها والإخلال بالإلتزام لا يوقع جزاً سوى تعويض الضرر الذى أصاب المضرور، وهو الضرر المتوقع، أما الضرر غير المتوقع فلا تعويض^(٢).

وإذا تثبتت مسؤولية المعلم عما أحدثه التلميذ من ضرر للغير، بناء على خطأ مقترض فى الرقابة، فإنه يلتزم بتعويض الغير عن كل الضرر (المتوقع وغير المتوقع)^(٣). ولذا، لا تظهر أهمية هذا التمييز إلا بالنسبة لما يقع للتلميذ من أضرار، ويكون خطأ المعلم، حينئذ، واجب الإثبات، فهذا تكون للمسؤولية

(١) أنظر د. مصنف عبد الحميد البية، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٢) تطبق القواعد العامة للمسؤولية العقدية، للمادة ٢/٢٢١ القانون للمدنى المصرى.

(٣) وإذا كان المعلم عليه التزاماً عقدياً برقابة التلميذ، الذى أحدث ضرراً للغير، فإن مسؤولية المعلم لا تكفى هنا على أنها مسؤولية عقدية عن فعل الغير، لأن أساس مسؤولية هذا المعلم إما خطأ شخصى منسوب إليه، وهو التصور فى الرقابة.

عقدية، ويقتصر التعويض على الضرر المتوقع، سواء أكان محدث الضرر للتلميذ الغير، أم التلميذ نفسه، أم المعلم، ما لم ينسب إلى هذا الأخير غش أو خطأ جسيم.

ويلتزم المعلم بتعويض كامل للضرر، بالرغم من كون التزامه بالرقابة عقدياً، وذلك متى كان التلميذ الخاضع للرقابة، هو الذى أحدث الضرر للغير، حيث إن الغير المضرور هنا، ليس متعاقداً مع المعلم، حتى يقال باقتصار مسؤولية هذا الأخير على الضرر المتوقع.

ومن ناحية أخرى، متى دفع المعلم التعويض للشخص المضرور، سواء أكان الغير أو التلميذ، كان لهذا المعلم حق الرجوع بعد ذلك، على أيهما، ويكون هذا الرجوع كلياً أو جزئياً حسب الأحوال.

والقانون الفرنسى نظم حلول للدولة، أو أصحاب المدارس الخاصة، محل المعلم فى المسؤولية، فإذا دفعت الدولة أو صاحب المدرسة الخاصة التعويض للمضرور، كان لكل منهما حق الرجوع على المعلم طبقاً للقواعد العامة.

ونعالج فى بابين:

الأول منهما: فكرة حلول الدولة أو صاحب المدرسة الخاصة فى المسؤولية محل المعلم.

والثانى: أحكام الحلول فى القانون المصرى.

الباب الأول

حلول الدولة أو صاحب المدرسة الخاصة

فى المسئولية محل المعلم

القانون الفرنسى سبق غيره من القوانين فى معالجة حلول شخص محل شخص آخر، وهنا هو "الدولة" تحل مسئوليتها محل المعلم، فالقانون الصادر فى العشرين من يولييه ١٨٩٩ الذى حدد نطاق الحلول بمسئولية المعلم القائم على الخطأ المفترض، وبعد ذلك حدث تطور بالقانون الخامس من أبريل سنة ١٩٣٧ حيث قرر حلول مسئولية الدولة محل مسئولية المعلم العام. وسوف نعرض نظام الحلول فى القانون الفرنسى فى الفصل الأول، وفى فصل ثان نعالج غياب نظام الحلول فى القانون المصرى.

الفصل الأول

نظام الحلول فى القانون الفرنسى

أوردت المادة الثانية من قانون الخامس من أبريل سنة ١٩٣٧، وفيه يقتصر حلول الدولة على أعضاء التعليم العام، أى فى القطاع الحكومى، إلا أنه أصبح يستفيد من هذا النظام، المعلمون فى مؤسسات التعليم الخاصة التى تعقد اتفاقات مع مؤسسات التعليم الحكومية، وذلك بمقتضى المادة العشرة من القانون رقم ٦٠ الصادر فى الثانى والعشرين من أبريل سنة ١٩٦٠^(١). وبهذا أصبح حلول الدولة يتم لمصلحة أعضاء التعليم العام والخاص، الذين يساهمون فى مهمة التعليم تحت توجيه وإشراف ورقابة الدولة^(٢).

(1) Loi no, 60- 389 du 22 Avril 1960. D. 1960, 166.

(2) Cass, Civ, 27 Janv, 1971. Somm, 81.

وفى هذا النظام الفرنسى لا يتم الحلول إلا إذا انتقدت مسؤولية المعلم، طبقاً للقواعد العامة، وعلى أساس الخطأ الثابت فى جانبهِ، وعندئذ، فإن الدولة تحل محل المعلم فى دعوى المسؤولية التى يرفعها المضرور.

والواقع أننا هنا أمام ما يسمى بحالة الدين، أى حلول الدولة فى دين التعويض، فهو حلول عن طريق تغيير الدين، أكثر من كونه مسؤولية عن فعل الغير، أى ليس من قبيل مسؤولية الدولة عن فعل المعلم، والثابت أن حلول الدولة فى القانون الفرنسى يشمل ما يقع من التلميذ الخاضع للرقابة، من أضرار للغير، وما يقع للتلميذ من أضرار بواسطة الغير.

ولكننا نذكر أن حلول الدولة فى الدين طبقاً للقانون الفرنسى ليس حلولاً فى جميع الأحوال إنما فى أمور تتوافر فيها شروط مسؤولية المعلم، لذلك يجب أن نحدد النطاق القانونى لهذا الحلول فى مبحثين نعالج فى الأول شروط الحلول فى القانون الفرنسى. وفى الثانى: نطاق الحلول فى القانون الفرنسى.

المبحث الأول

شروط الحلول فى القانون الفرنسى

هى مسؤولية كما أوضحنا هى مسؤولية تقصيرية أو مسؤولية عقدية، والحلول بمعنى أن الدولة تحل محل المعلم فى التعليم العام أو التعليم الخاص التى تبرم اتفاقات مع مؤسسات التعليم الحكومية، وهى كما قلنا أنه حلول أقرب إلى نوع من حلول الدولة فى دين التعويض (حالة الدين)، هو حلول بسيط تحل به الدولة محل الشخص المسئول (المعلم). ويترتب على ذلك أن المضرور لا ينجح فى دعواه ضد الدولة إلا إذا أثبت خطأ المعلم.

ويمرراجعة نص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٢٧، التى تنظم الحلول، فإن من الممكن أن نقف على الشروط اللازمة من أجل أن تحل الدولة محل المعلم فى دين التعويض أمام المضرور، ونقسم هذه الشروط إلى طائفتين:

الأولى تتعلق بالأشخاص المستفيدين من الحلول، والثانية، تتعلق بخطأ المعلم الذى يؤدى إلى انعقاد مسئولية فتح الدولة محله فيها.

ونعالج فى المطلبين التاليين: الأول: الشروط المتعلقة بالأشخاص المشار إليهم المشار إليهم فى المادة الثانية من قانون ١٩٣٧ والثانى: الشروط المتعلقة بطبيعة خطأ المعلم المسئول.

المطلب الأول

الشروط المتعلقة بالأشخاص المشار إليهم

فى المادة الثانية من القانون ١٩٣٧

طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون الخامس من أبريل سنة ١٩٣٧، فإنه لا يستبد من نظام الحلول الذى يقرره هذا النص سوى أعضاء التعليم العام^(١). "Les membres de L'enseignement Public"

دون أعضاء التعليم الخاص، أى على كل الهيكل التعليمى العام الذى تنظمه الدولة ويخضع على سياستها التعليمية العامة وإشرافها، ومعناه أنه يستفيد منه معلموا التلاميذ أياً كان هؤلاء التلاميذ، هم التلاميذ بالمعنى الفنى للاصطلاح، الذين يتلقون الدروس فى المدارس الحكومية طبقاً للبرنامج التعليمى والسياسات التعليمية المحددة وزارياً. كما يبرى ذلك على مرمى الأطفال وصغار الشباب الذين يعهد بهم إليهم بهدف التعليم، سواء كان التعليم عتلى، أدبى، بدنى. هنا يتم الحلول لمصلحة عضو التعليم العام، فى كل حالة يحدث فيها ضرر بواسطة التلميذ أو للتلميذ المعهود به إليه بسبب وظيفته. هنا نحن فى حدود المهمة التعليمية التى تقع على عاتق المعلم، ويقبل أن كل الأضرار التى يحدثها أو يتحملها التلميذ خلال للقيام بهذه المهمة، تقضى إلى حلول مسئولية الدولة محل مسئولية المعلم.

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد البية، المرجع السابق، ص ١٧٢ - ١٧٣.

وتقرر الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون ١٩٣٧، أن هذا الحلول يتم أيضاً في كل الأحوال التي تستغرقها العملية التعليمية داخل المدرسة أو خارجها، بشرط أن يكون الغرض منها تقديم تعليم ذهني، معنوي، بدني، ويكون التلاميذ خاضعين لرقابة وإشراف المعلم.

بهذا نكون أمام حلول الدولة محل المعلم، وأن يكون التلميذ خاضعاً لرقابة هذا المعلم، وعليه فلا يتم الحلول بالنسبة إلى بعض المعلمين الذين يقدمون دروساً تعليمية لأشخاص بالغين، ويتبعون باختيارهم هذه الدروس، مثل الدروس التي تقدم للكبار بهدف محو الأمية، لأن النص إنما يتحدث عن الأطفال أو صغار الشباب المعهود بهم إلى المعلم. وعليه أيضاً فإن معلم التعليم العالي لا ينطبق عليهم القواعد الخاصة بمسئولية المعلم، وبالتالي فإذا انعقدت مسئولية أحدهم فاته بمسأل شخصياً، ولا مجال لحلول الدولة في المسئولية محله.

وأثيرت أمام محكمة التلزع مشكلة حلول الدولة حينما عرض المسئول عن مرشدي الترويج، فقد رفضت المحكمة الاعتراف بالحلول، لأنه لم يتقرر إلا بالنسبة لأعضاء التعليم^(١).

غير أن محكمة النقض الفرنسية قد قبلت مثل هذا الحلول بشرط أن يكون هؤلاء المرشدون من أعضاء التعليم العام. كما قبلت محكمة النقض الفرنسية أن يتم هذا الحلول بالنسبة لمعلم منتدب للإرشاد في أحد مراكز التدريب الملاحي متى كان ذلك بصفة مؤقتة.

فهنا نجد أن القضاء الفرنسي يبرز روح المشرع الفرنسي ولم يكن عبداً لنص المادة الثانية من قانون ١٩٣٧، حيث يتبنى معياراً واسعاً لمفهوم المعلم، الذي إذا انعقدت مسئوليته طبقاً للمادة ١٣٨٤ / ٨ مدني، استقاد من نظام الحلول. وبناء على ذلك كان منطقياً بسط مسئولية المعلم، وما يستتبعه ذلك من

(1) Trib Conf. 22 Janv. 1955. 1956, 58. note Essenmann J. C. P. 1955, 11. 8804.

حلول الدولة في المسؤولية، على كل من يتحمل أعباء تعليمية، حتى ولو لم يكن تعليمياً بالمعنى الفني الضيق، أى الدروس التقليدية. ولذلك رأينا أن البعض كان يفضل تعبير مربي *éducateur* على تعبير معلم *instituteur*، ويقصر المادة ٨/١٣٨٤ مدنى، على المعنى الأول دون الثانى. وتطبيقاً لذلك، إذا لم يوجد على الشخص التزام بالتعليم بالمعنى الفني الدقيق، فإن بعض الأحكام كانت تقتضى وجود التزام بالتربية. والواقع أن العبارات العامة التى وردت بها الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون ١٩٣٧، تسمح بهذا التوسع فى مفهوم المعلم الذى متى انعدت مسؤولية حلت للدولة محله فى هذه المسؤولية، ولهذا، فإن حكم هذا النص يسرى، ليس فقط على معلمى المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ولكن أيضاً على كل أنواع المرشدين للرياضيين الذين يلتزمون، بالتاكيد، بالالتزام التربوي^(١).

والاتجاه الموسع للمادة الثانية من قانون الخامس من أبريل لسنة ١٩٣٧ يسرى فضلاً على معلمى التعليم العام أيضاً على معلمى للمدارس الخاصة التى تخضع لإشراف ورقابة وزارة التعليم.

ويرى الفقه الفرنسى، أن الدولة تحل أيضاً فى المسؤولية محل معلم التعليم العام، متى كان مرتبطاً بالدولة، حتى ولو كان منتخباً من مؤسسته التعليمية للعمل فى مؤسسة أخرى، متى كانت هذه الأخيرة خاضعة لإشراف الدولة، بحيث يكون قيد التلاميذ والبرنامج التعليمى مرتبطاً بما تقرره الدولة^(٢).

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد البيه، المرجع السابق، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) كريستيان لورميه:

H. L. MAZEAUD et A. TUNC, *Traité éthorique de la responsabilité Civile délictuelle et Contractuelle*, T. I, b ed. 1965, No 192. P. 903. Christian Larrouresponsabilité Fait d'autrui. *Ency. V. Responsabilité du Fait d'autrui*. 1915, No 41, P. 6.

رقم ٨٨، ص ١٢، مزوتتك للمرجع السابق، رقم ٨١٣، ص ٩١٨ قال "لمحكمة Nimmes صدر فى ١٦ من يونيو ١٩٤١، قررت لمحكمة حلول الدولة فى المسؤولية محل معلم، حتى عندما كانت هذه الأخيرة والدة للتلميذ الذى أحدث ضرراً للغير. =

وخلاصة القول أنه يشترط لانطباق نظام الحلول، الذى تقرره المادة الثانية من قانون الخامس من أبريل لسنة ١٩٣٧ أن يكون المسئول، الذى تحل الدولة محله فى المسئولية، عضواً من أعضاء التعليم العام، أو من أعضاء التعليم الخاص، متى كانت المؤسسة التعليمية الخاصة التى يتبعها مرتبطة بالدولة وفقاً لقانون الثانى والعشرين من أبريل لسنة ١٩٦٠، مستوى بعد ذلك أن يكون المضرور من التلاميذ أو من الغير.

المطلب الثانى

الشروط المتعلقة بخطأ المعلم المسئول

ذكرنا أنه يجب لإعمال نظرية حلول الدين، أى نظام الحلول أن يكون المسئول معلماً عاماً أو خاصاً تحت إشراف الوزارة، وهذا الشرط يجب أن يلحق بشرط آخر حتى تتعدد المسئولية طبقاً للمادة ٨ / ١٣٨٤ مدنى، وهو أنه يجب على المضرور إثبات خطأ المعلم، وإلا فلا إعمال لنظام الحلول.

وعلى ذلك، فبأنه من الضرورى لتطبيق نظام الحلول أن ينسب إلى المعلم خطأ فى الرقابة، أى فى رقابة التلميذ الذى أحدث الضرر للغير، أو التلميذ الذى أصابه الضرر، ولا شك أن فى ذلك توسع من نطاق الحلول، فيتم الحلول فى كل مرة يعهد فيها بأطفال أو صبيان إلى أعضاء التعليم العام، ويكونون تحت رقابتهم.

وأضيفت بمقتضى قانون الخامس من أبريل لسنة ١٩٣٧ الفقرة التى تتحدث عن أطفال أو صبيان معهود بهم "Confies" إلى المعلم أو المربي، وتعبير معهود بهم يتضمن بالضرورة التزام المعلم بالرقابة، فشرط الرقابة شرط عام، والقصور فى تنفيذ الالتزام به، هو الذى يقضى إلى إعمال نظام الحلول، وبعبارة أخرى فإن المسئولية التى تحل فيها الدولة محل المعلم، هى

=فقد أخطأت كام فى تركها طفلها يذهب إلى المدرسة ومعه مسدس سهام، كما أخطأت كملمة، فى تركها هذا التلميذ يلعب بهذا المسدس بالمدرسة دون أن تنزعه منه.

تلك التي تنشأ عن تخلف رقابة التلاميذ، وهي فقط التي أشير إليها خلال الحديث عن قانون سنة ١٩٣٧^(١).

وعليه، فإن الحلول لا يمكن أن يتم إلا إذا وقعت الحادثة الضارة وقت سريان التزام المعلم بالرقابة، وأن يكون خطأ المعلم أو المربي خطأ في الرقابة^(٢). ويترتب على تطبيق هذا الشرط أن يستبعد الحلول، عندما يكون المعلم أو المربي هو الفاعل المباشر للضرر الذي وقع للتلميذ، مثل ضربه للتلميذ عقاباً له، أو في توجيه عبارات مهينة إليه تسبب له ضرراً معنوياً، لأن خطأ المعلم حينئذ ليس خطأ في الرقابة. كما يستبعد أيضاً من مجال الحلول، ما قد يقع من أضرار، ولو بخطأ المعلم، ما دام أن ذلك ليس من فعل أحد التلاميذ الخاضعين لرقابته، كما لو أن الضرر قد أصاب أشخاصاً آخرين من غير التلاميذ الذين عهد بهم إليه بسبب وظيفته أو بهدف تعليمي، مثل ما قد يقع من حوادث لموظفي المدرسة بسبب رعونة أو إهمال المعلم أو مدير المدرسة، فنقل هذه الأضرار تظل خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية المدنية.

أما إذا كان الضرر الذي وقع لأحد التلاميذ، بسبب خطأ المعلم في الرقابة، حيث تتعقد مسؤوليته، وعليه تحل مسؤولية الدولة محله، أي أنه يجب لمربين نظرية الحلول أن يكون لوقوع الضرر علاقة بوظيفة المعلم بمعنى الكلمة، أو على الأقل، بمهمته التعليمية، وبالأدق يجب أن يتصرف المعلم بهدف تعليمي أخلاقي أو بدني، وبهذا يثير القانون إلى كل المجالات التربوية والترفيهية والرياضية، وكذلك النزاهات والرحلات التي تنظمها المؤسسة التعليمية، بل يشمل أيضاً التمرينات الرياضية الإضافية، والدروس المدرسية التي قد يطلب المعلم من التلاميذ مقبلاً لها.

(١) انظر: د. محسن عبد الحميد البيه، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) فالحلول لا يتم إذا لم يكن من الواجب أن يكون التلميذ تحت رقابة المعلم، مثال ذلك، أن يصل تلميذ إلى فناء المدرسة مبكراً، قبل الوقت المحدد لبدء وصول المعلم، ويصاب بضرر في هذا الوقت:

Trib. Civ. Bordeaux, m Mars 1943, G. P. 1943, I, 160.

واستبعدنا من قبل نظام الحلول إذا كان المسئول من معلمي التعليم العالى، حيث لا يلتزم برقابة طلابه. أيضاً يستبعد من نظام الحلول عدد كبير من الحوادث التى تقع خلال الاجتماعات المدرسية، مثل ما يقدمه القضاء الفرنسى فى ذلك تلك الحوادث التى يكون ضحيتها فريق رياضى مكون من التلاميذ القدامى، ثم تنظيمه بمساهمة معلمهم السابق.

الأولى: بين الخطأ المرفقى والخطأ الشخصى، والثانية: تتعلق بحالة كون خطأ المعلم جنائياً.

الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى .

يعتبر الخطأ أكثر عناصر المسئولية تأثراً بالطبيعة الخاصة لمسئولية الأشخاص الطبيعيين، ولذلك أقام القضاء وقوانين الوظيفة العامة مسئولية الأشخاص على مبدأ أنه فى نطاق الوظيفة العامة لا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطأه الشخصى، وبذلك فإن ركن الخطأ هو الذى يرسم حدود مسئولية هؤلاء العاملين، بين أن يتحملها العامل أو يتحملها المرفق العام، فإذا كان الخطأ شخصياً، فإنه ينسب إلى العامل، ويسأل عنه فى ماله الخاص، أما إذا كان الخطأ مرفقياً، فإنه ينسب إلى المرفق الذى يتحمل نتائجه.

ولقد كان من نتائج التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى أن جرى القضاء الفرنسى فى أول الأمر، على سياسة الفصل التام بين نظام المسئولية المترتب على كل منهما، وسمى المبدأ الذى يحكم هذه السياسة بمبدأ "عدم الجمع" أى عدم جواز اجتماع مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصى، ومسئولية الإدارة عن الخطأ المرفقى، وكذلك عدم جواز الجمع بين مسئولية الإدارة والموظف عن الخطأ الشخصى.

ومنذ أوائل هذا القرن، تخلى الفقه والقضاء عن قاعدة عدم جواز الجمع بين مسئولية الإدارة وبين مسئولية الموظف الشخصية، وتتمثل فى جواز الجمع بين المسئولية عن الخطأ الشخصى والمسئولية عن الخطأ المرفقى، فى حالة

مساهمة الخطأ فى إحداث الضرر، وكذلك تسأل الإدارة دون الموظف عن الخطأ الشخصى الذى يرتكب أثناء أو بمناسبة العمل.

ونتحدث بالتفصيل عن الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى فى المطلب التالى مبينين معيار التمييز بينهما فى كل من فرنسا ومصر. وفى مطلب رابع نتحدث عن الخطأ الشخصى المنفصل وغير المنفصل عن الوظيفة والمسئولية عنه.

المطلب الثالث

أولاً: الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ومييار التمييز بينهما فى فرنسا:

١- ظهور فكرة التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى^(١):

لا شك أن توزيع المسؤولية المدنية عن تعويض الضرر الناجم عن أعمال الموظفين غير المشروعة، بين أن يتحمله الموظف فى ماله الخاص أو تتحمله جهة الإدارة، هو السبب لتقسيم الخطأ إلى خطأ شخصى وخطأ مرفقى.

وتتص قواعد الاختصاص فى فرنسا بعدم جواز تعرض الحاكم المدنية للنظر فى الأعمال الإدارية ويجب تحديد الدور الهام فى الأفعال الشخصية للموظفين التى تنتظر فى أعمال إدارية، غير أن خروج العمل من نطاق اختصاص الموظف، أو دخوله ضمن اختصاصه، لا يصلح أساساً لتحديد الأفعال الشخصية من ناحية والأفعال المرفقية من ناحية أخرى، ذلك أن العمل غير المشروع للموظف، ق يدخل مادياً فى نطاق العمل الوظيفى، ولكنه يفصل ذهنياً عن هذا العمل، كأعمال الوظيفة التى يكون الباعث عليها الانتقام أو الأعمال التى تنفذ تنفيذاً سبياً جداً، مما يستتبع اعتبارها أخطاء شخصية، لا فرق بينها وبين الفعل الخاطئ الذى يفصل مادياً عن نطاق العمل الوظيفى، والذى يعتبر خطأ شخصياً. ولذلك ركزت محكمة التنازع اهتمامها على طبيعة الخطأ

(١) أنظر، دكتور حمدى على عمر، المسؤولية دون خطأ للمرافق الطبية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ١٠ - ١١.

الذاتية، وعلى الهدف من ارتكابه ومدى جسامته، للتعرف على ما إذا كان هذا الخطأ شخصياً أم لا، بدلاً من النظر إلى وضع الموظف أثناء ارتكاب الخطأ وما إذا كان يقوم بأعمال وظيفية أم أنه يقوم بعمل خارج عن اختصاصات الوظيفة، وبذلك اختلفت المقابلة بين الفعل الشخصي المنفصل عن العمل الوظيفي وبين العمل الإداري أو الفعل المرفقي والتي تستند إلى عوامل موضوعية لتحل محلها المقابلة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي القائمة أساساً على عناصر شخصية^(١).

٢- معيار التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي:

استقر المعيار الذي توصلت إليه محكمة التنازع في قضية (Mascars) وفيه لم تكف المحكمة بالبحث عما إذا كان الفعل منفصلاً عن الوظيفة، وإنما اهتمت بما إذا كان يعتبر خطأ جسيماً أو يظهر سوء نية مرتكبه، ولم تخرج عنه معظم المعايير التي قال بها الفقه للفرقة بين الأخطاء الشخصية والأخطاء المرفقية، إذ ترتبط بنية الموظف ومدى جسامته الخطأ.

أ- سوء نية الموظف:

ينعقد الإجماع في الفقه تقريباً على أن سوء نية الموظف تشكل خطأ شخصياً، ومن ذلك ما قضت به محكمة التنازع من أن إزالة العمدة إمضاء مواطن على رسم بسوء نية يعتبر خطأ شخصياً، وقضى مجل الدولة بأن امتناع موظف البريد عن إرسال تلغراف بشأن مناقصة بتحريض من مناقس لمرسل التلغراف يعتبر خطأ شخصياً، ويمتازم إثبات سوء نية الموظف، وهذا من العسير إثباته.

واتجهت أحكام بوجود أخطاء مرفقية في حالات كان من الممكن أن يستشف من الوقائع سوء نية مرتكبيها، فإذا كان سوء نية الموظف جسيماً لا يمكن التغاضي عنه واعتباره خطأ شخصياً.

(١) انظر د. حمدي صر، المرجع السابق ص ١١ - ١٢.

والقضاء العادى أعفى الموظف من المسؤولية المدنية، ما دام لم يكن
سوء نيته جسيماً ولم يثبت بوجه قاطع.

بـ **مقياس جسامه الخطأ:**

يذهب Chapus⁽¹⁾ إلى أن القول بأن الخطأ الجسيم هو الخطأ الذى لا
يقع من موظف متوسط الكفاءة، لا يقدم شيئاً، لأن المهم معرفة الموظف متوسط
الكفاءة، دون أن تلجأ إلى القول بأنه ذلك الذى لا يرتكب أخطاء جسيمة، وفى
هذا تشير إلى وجود عنصرين للوقوف على الخطأ الجسيم، عنصر شخصى،
وطبقاً له يعتبر خطأ الموظف جسيماً من الناحية الشخصية، إذا كان يجب عليه
فى الظروف التى ارتكب فيها الخطأ أن يتوقع نتيجة ضارة، أما من الناحية
الموضوعية، فإن الخطأ يعتبر جسيماً إذا أدخل بواجب أسامى يجب احترامه
أكثر من غيره.

ويذهب رأى أن الخطأ الجسيم وإن كان يفيد الاستدلال على الخطأ
الشخصى إلا أنه لا يصلح وحده لتعريف هذا الخطأ، لأن الخطأ الجسيم قد لا
ينفصل عن العمل الإدارى، كما أن الخطأ البسيط قد ينفصل عن، ولذلك فإنه لا
يمكن وضع قاعدة عامة مجردة، يمكن بها تعريف الخطأ الشخصى والخطأ
المرفقى، وإنما على القاضى أن ينظر فى وقائع كل دعوى على حدة، وأن يزن
الأفعال المنسوبة إلى الموظف ليستخلص منها طبيعة الخطأ، وهو يستهدى فى
ذلك بعدة عوامل أهمها نية الموظف، ومدى جسامه الخطأ.

الجريمة الجنائية ليست خطأ شخصياً فى كل الأحوال:

لمدة طويلة ساد الاعتقاد فى افقه والقضاء بأن الموظف الذى يرتكب
جريمة جنائية يعتبر دائماً أنه ارتكب خطأ شخصياً، ما يختص القضاء العادى

(1) Responsabilite Publique, et responsabilite Prive, Le influences
reciproques des Jurisprudences administratives et Judiciaires, Paris,
L. G. D. J. 2ed, 1951.

انظر د. حمدي عمر ص ١٤.

بنظره طبقاً للقواعد العامة. ذلك لأن أداء الخدمة التي تؤديها المرافق العامة يتعارض وارثكالب الجرائم، ولأنه لا يتصور أن ترتكب الإدارة جرائم وأن تسأل عنها، ومنذ عام ١٩٣٥ عدل القضاء عن اعتبار الخطأ الجنائي مرادفاً للخطأ الشخصي في جميع الأحوال.

ففي قضية Thepaz التي تخلص وقائعها في أن مقطورة ملحقة بقافلة سيارات عسكرية كانت تسير بسرعة معقولة صدمت أحد المواطنين بسبب انحراف السائق بالمسيارة لتفادي الاصطدام بالمسيارة التي أمامه، ولما صدر حكم المحكمة الجنائية بتغريم السائق وإلزامه بتعويض الضرر، دفعت الإدارة، التي لم تكن قد أدخلت في الدعوى، أمام المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص القضاء العادي بالنظر في مسؤولية الجندي المدنية، وبوجوب حلولها محلها في المسؤولية المدنية.

وعندما رفع أشكال الاختصاص إلى محكمة التنازع، قضت بأنه في الظروف المعروضة فإن الفعل المنسوب إلى الجندي أثناء قيامه بالمهمة التي كلف بها، لا تعتبر خطأ منفصلاً عن مباشرته مهام وظيفته، كما أن صدور حكم من القضاء الجنائي بإدانته لا يصح أن يؤدي - بالنسبة إلى التعويضات المالية - إلى اختصاص القضاء العادي بالنظر في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية^(١).

وأقرت غالبية الفقهاء حكم Thepaz - على رأسهم (Alibert) الذي أشار إلى وجود جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات رغم تفاهتها، كما توجد

(١) صدر الحكم في ١٩٣٥/١/١٤ ونشر في سيرى ١٧/٣/١٩٣٥ مع تطبيق Alibert وأيضاً مقال Mestre بعنوان الخطأ الإداري والخطأ الجنائي في دالوز ١١ ١٩٣٥ Ch ص ٥٧ وكذلك تطبيق فالين على حكم محكمة (Douai) في قضية Du'ez في ١٩٣٥/٣/٤ في دالوز p ٥١/٢/١٩٣٦ وقد أثار هذا الحكم إلى أن خطأ الموظف المعتبر جريمة جنائية في إدارة كوبري متحرك كان يرتبط بالعمل بدرجة يجب القول معها بأنه من وجهة نظر نتاجه المالية يعتبر خطأ مرقيقاً. انظر د. حدى عمر، المرجع السابق، ص ١٦.

أخطاء شخصية جسيمة لا يعاقب عليها جنائياً، وبالتالي فإن المنطق والعدالة يؤيدان إلى القول بعدم وجود تلازم حتمى بين الجريمة الجنائية وبين الخطأ الشخصى، كما أن الوصف القانونى للعمل لا يهم، إنما الذى يهم هو طبيعة ومدى جسامته العمل والظروف التى أرتكب فيها.

ثانياً: الخطأ الشخصى والخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ومياري التمييز بينهما فى مصر:

قبل إنشاء مجلس الدولة، كان القضاء، يطبق فى شأن مسئولية العامل المدنية عن الضرر الذى ينسب فيه، قواعد القاتون المدنى وحدها، ولم يكن يأخذ بالترقية الإدارية بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى، وهذا ما أكتنته محكمة النقض فى حكم شهير لها فى ١٠/٤/١٩٣٣^(١)، وعليه فإن قواعد القاتون المدنى هى التى كانت تحكم مسئولية الموظف، سواء أصاب الضرر الإدارة ذاتها، أو أصاب أحد الأفراد، ويمتوى إذا أصاب الضرر أحد الأفراد أن يقيم المضرور دعوى التعويض ضد العامل أو ضد الإدارة، وهو أمر كان يستقيم آنذاك، حيث كانت جهة القضاء المدنى تستقل بنظر دعاوى المسئولية المدنية المقامة ضد الدولة، أيا كان منشأ الضرر، واقعة مالية أو قراراً إدارياً، وظلت هذه القواعد مطبقة على كافة دعاوى المسئولية المرفوعة على الإدارى حتى عام ١٩٤٦، تاريخ صدور القاتون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة.

المطلب الرابع . .

الخطأ الشخصى المنفصل وغير المنفصل عن الوظيفة . . .

والمسئولية عنه . . .

منذ أن قنن المشرع المصرى مبدأ مسئولية العامل عن الخطأ الشخصى، دون الخطأ المرفقى، والخطأ الشخصى واحد، يرد النص عليه عاماً، دون تمييز بين خطأ شخصى وخطأ شخصى آخر، فصت المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقاتون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن "لا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصى".

(١) الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢ قضائية، مجلة المحاماة، السنة ١٤ رقم ٣ ص ٤.

أما المشرع الفرنسي فقد نص على المبدأ في المادة ١٤ من النظام العام للموظفين المؤرخ ١٩/١٠/١٩٤٦، وهي تقابل نص المادة ١١ من النظام الصادر بالأمر المؤرخ ١٩٥٩/٢/٤ وتقضي هذه المادة الأخيرة في فقرتها الثانية بأنه "إذا رفعت الدعوى من الغير على الموظف عن خطأ مرفقى ولم يثر تنازع الاختصاص، فإن السلطة العامة تلتزم بتغطية الموظف عن التعويضات المحكوم بها عليه. وذلك في الحدود التي لا ينسب إليه فيها خطأ شخصي منفصل عن ممارسة الوظيفة.

"Lorsque un Fonctionnaire a été Poursuivi Par un tiers Pour Faute de Service et que Le Conflit d'attribution n'a Pas été élevé. La Collectivité Publique doit, dans La mesure ou une Faute Personnelle détachable d L'exercice de ses Fonctions n'est Pas imputable act Fonctionnaire, Le Couvrir des Condamnations Prononcées Contre Lui".

وفهم من النص أن هناك ثلاثة أنواع من الخطأ، الخطأ المرفقى، والخطأ الشخصي غير المنفصل عن ممارسة الوظيفة، والخطأ الشخصي المنفصل عن ممارسة الوظيفة^(١)، فإذا كان الخطأ الشخصي يرتبط بالمرفق برابطة ما، هنا يختلف تكيف الخطأ ذاته في العلاقة بين المضرور والدولة من ناحية، وبين الدولة والعامل من ناحية أخرى. ففي العلاقة بين المضرور والدولة يكون الفعل خطأ شخصياً لصنوره من العامل لغياب بعيدة عن أداء الوظيفة، ويكون في الوقت ذاته خطأ مرفقياً، لكونه غير منقطع للصلة تماماً بالمرفق. وعلى هذا الأساس يستطيع المضرور أن يطالب الدولة بالتعويض الكامل، حتى إذا ما رجعت الدولة بعد ذلك على العامل المخطئ، إذا ظهر الفعل على حقيقته، كخطأ شخصي لا يزوج بخطأ آخر، وكان لها بالتالي أن تعود عليه بكامل ما دفعته عنه، وهكذا يكون الخطأ الذي اعتبر في العلاقة الأولى

(١) أنظر د. حمدي عمر، المرجع السابق، ص ٤٤.

خطأ مرفقياً، ليس له من الخطأ المصلحي إلا الاسم، إذ أنه يتحلل في النهاية إلى ضمانة تقدمها الدولة للمضروب، بأن تتحمل عنه الاقتضاء نتيجة إعمال العاملين بها؟.

إذا في النظام الفرنسي، تنحصر مسؤولية الموظف المدنية فيما ينسب إليه من خطأ شخص مثبت العلة بالمرفق، بينما لا يسأل الموظف عن الخطأ المرفقي، ولا يسأل كذلك عن الخطأ الشخصي غير المنفصل عن ممارسة الوظيفة.

بعد هذه المقدمة، يهنا فيما يلي أن نتبين الخطأ الشخصي المنفصل عن الوظيفة والذي يسأل عنه الموظف، وكذلك الخطأ غير المنفصل عن أداء الوظيفة والذي لا يسأل عنه الموظف، وهذا الخطأ الأخير هو لا يسأل عنه الموظف، وهو الخطأ الذي تربطه بالمرفق رابطة ما، وتتمثل في وقوع الفعل أثناء العمل أو أن يرتكب الفعل بمناسبة العمل.

أولاً: الخطأ الشخصي الذي يرتكب أثناء العمل:

من أوائل الأحكام التي قررت مساءلة الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي يرتكب أثناء العمل، حكم مجلس الدولة في قضية Passquelin^(١) التي تتعلق بالمسؤولية عن قتل شرطى أحد المارة لاعتقاده خطأ أنه كان قد ارتكب جريمة، ورغم أن المحاكم العلية أدانت الشرطى، فإن مجلس الدولة قضى بمسائلة الإدارة لأن الشرطى ارتكب خطأ جسيماً أثناء العمل.

وفي قضية Denoyelle قضى المجلس بأن تعدى بعض عمال مصحة حكومية على مواطن أثناء إقامته فيها، والذي أدى إلى قتله، سببه أخطاء شخصية ارتكبت أثناء العمل Dan L'exercice de Leur Fonction وتؤدي إلى مسؤولية الإدارة.

(١) صدر الحكم في ١٩٢٢/١١/٨ ونشر في المجموعة ص ١٠٢٢.

وتواترت الأحكام بعد ذلك على اعتبار الخطأ الشخصى الذى يرتكب أثناء العمل مؤدياً لمسئولية الإدارة، ومن هذه الأحكام حكم المجلس فى قضية Belero الذى اعتبر تعدى الشرطة أثناء المظاهرة على أحد الأفراد، خطأ شخصياً ارتكب أثناء مزاوله العمل ومؤدياً إلى مسئولية الإدارة. وحكم مجلس الدولة فى قضية Quesnel الذى اعتبر سهو موظفة البريد عن إيداع مبلغ فى صندوق التوفير خطأ شخصياً منها ارتكبته بصفتها هذه وفى أثناء مزاوله العمل، مما يؤدى إلى مسئولية الإدارة. وحكمه فى قضية Gaiot الذى اعتبر تعدى شرطى على أحد الأفراد، خطأ شخصياً ارتكب أثناء مزاوله العمل ومؤدياً إلى مسئولية الإدارة. وحكمه فى قضية Laffite الذى اعتبر إطلاق ضابط النار دون عذر على شخص كان قد طلب منه الضابط المساعدة فى إصلاح سيارته، خطأ جسيماً، ارتكب أثناء القيام بمهمة مرفقية.

Dans L'accomplissement d'un Service Public

ومؤدياً إلى مسئولية الإدارة، أياً كانت درجة الخطأ المنسوبية إلى الضابط. وحكمه فى قضية شركة Les Fromageries bel الذى اعتبر سماح بعض الموظفين بالإفراج عن بضاعة دون وجه حق مؤدياً لمسئولية الإدارية، حتى وإن كان هذا الفعل الذى حدث أثناء العمل Dans L'execution du Service يعتبر خطأ شخصياً.

هذه الأحكام جميعها يجمع بينهم أن المجلس ذكر أن الخطأ الشخصى الذى أدى إلى مسئولية الإدارة حدث أثناء العمل Dans Le Service أى أن المجلس لم يكف أن يرتكب الخطأ الشخصى فى زمن العمل لكى تسأل عنه الإدارة إنما الخطأ ارتكب أثناء تأدية واجبات الوظيفة، وبحيث يعتبر الخطأ نتيجة للقيام بمهام الوظيفة بشكل سئ.

أما إذا ارتكب الخطأ الشخصى بمناسبة العمل، أى حينما يرتكب الخطأ ويكون فعلاً غريباً عن الوظيفة رغم صلته به، فإن المجلس كان يقضى بعدم

مسألة الإدارة عن هذا الخطأ الشخصي ومن أمثلة هذه القضايا الأخيرة التي قضى فيها المجلس بعدم مساءلة الإدارة الحوادث المترتبة على استعمال السيارات الحكومية هذه السيارات لأغراض شخصية^(١).

وقد جرى القضاء الفرنسي على هذه الأحكام إلى أن عدل عنها في سنة ١٩٤٩، وأصبح يسأل الإدارة أيضاً عن الخطأ الشخصي الذي يقع من الموظف بمناسبة العمل، أي عن الخطأ الذي يعتبر غريباً عن العمل وإن ارتكب في زمنه.

ثانياً: الخطأ الشخصي الذي يرتكب بمناسبة العمل:

بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨ أصدر المجلس أحكاماً ذهب فيها إلى عدم مساءلة الموظف وبالتالي مساءلة الإدارة عن "الخطأ الشخصي غير منبث الصلة بالمرفق" "Non pourvu de tout Lien avec Le Service".

فما هي الروابط التي تربط الخطأ الشخصي بالمرفق وتؤدي إلى مسؤولية الإدارة وبالتالي عدم مسؤولية الموظف عن الخطأ.

١- الرابطة المكانية: أي ارتكاب الخطأ الشخصي في مكان العمل:

لا اعتبار لهذه الرابطة أمام القضاء في أخطاء المسائقين الذين انحرفوا بسيارات الحكومة عن الطريق المحدد لهم واقترفوا أخطاء.

وأيضاً الموظف يسأل وحده عن خطئه الشخصي رغم أنه استعمل وسائل المرفق في ارتكابه جريمة فحالة تصادم تسبب فيه جندي سرق إحدى سيارات الجيش أثناء لجأته هو خطأ شخصي يسأل عنه الجندي.

٢- الرابطة الزمنية: تعني ارتكاب الخطأ الشخصي في زمن العمل.

أي ارتكاب الفعل الموثم في أي وقت يكون فيه الموظف أو مفروض فيه أن يخصص هذا الوقت للعمل.

(١) أحكام المجلس في قضايا Paridis في ١٩٣٥/٣/٢٠.

هل هذه الرابطة تؤدي إلى مساءلة الإدارة وعدم مساءلة الموظف.

أعد القضاء الإداري الفرنسي بزمان العمل في قضائه الخاص بمساءلة الإدارة عن الخطأ الشخصي للموظف، إذ يتبين من بعض الأحكام المتعلقة بالمسؤولية عن الأخطاء الشخصية بمناسبة حوادث السيارات، أنه يعتبر أن الذهاب إلى محل العمل والعودة منه امتداد لزمان العمل، الأمر الذي يؤدي إلى مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي ترتكب في هذه الأثناء، ومن ذلك حكم مجلس الدولة في قضية شركة *Papeterie malaucene* المتعلقة بالمسؤولية عن حادث تسبب فيه ضابط كان علاناً إلى منزله وانحرف بمسارته فجأة، مما ترتب عليه اصطدام سيارة كانت تسير وراءه بشجرة، وذلك لتفادى الاصطدام بالضابط وقد أشار الحكم إلى أنه رغم أن الضابط لم يكن مكلفاً بالعمل وقت الحادث، فإن الخطأ لا يعتبر في الظروف التي تم فيها منبت الصلة بالمرفق وقضى المجلس في قضية *Ville de Paris* بأن خطأ الموظف راكب الدراجة والذهاب إلى محل عمله والذي يؤدي إلى وفاة أحد المواطنين يرتبط بالمرفق^(١). وفي قضاء مجلس الدولة، بصفة عامة، فإنه يكفي أن يرتكب الخطأ الشخصي في زمن العمل، لكي تسأل الإدارة عن الخطأ، وإذا لم يكن الموظف أثناء العمل، فيعتبر الخطأ منبت الصلة بالمرفق، ويسأل عنه الموظف، ولا تسأل عنه الإدارة، كما يجوز أحياناً مساءلة الإدارة في الحالات التي يرتكب فيها الخطأ الشخصي في وقت يعتبر امتداد لزمان العمل.

والإدارة لا تسأل عن الخطأ الشخصي الذي يرتكب أثناء أو بمناسبة العمل بسبب وجود خطأ مرفقي، وإنما تسأل الإدارة استناداً إلى أنها تضمن الغير تعويض الأضرار الناشئة عن أخطاء الموظفين الشخصية التي ترتكب أثناء أو بمناسبة العمل، حتى وإن لم تقترب بأخطاء مرفقية، وضمان الإدارة يختلف عن نظام المسؤولية الإدارية عن الخطأ المرفقي اختلافاً جوهرياً، حيث

(١) أنظر د. حمدي عمر، المرجع السابق، ص ٤٨ - ٤٩.

أنه يقتصر على علاقة المضرور بالإدارة. كما أنه لا يحول دون مطالبة الإدارة الموظف المخطئ، خطأً شخصياً أثناء أو بمناسبة للعمل.

إن مسؤولية الإدارة عن الأخطاء المرفقية ومسئوليتها عن الأخطاء الشخصية التي ترتكب أثناء أو بمناسبة العمل، معناه أن التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، لا تكاد تجد لها مكاناً في علاقة المضرور بالموظف والإدارة، بعد أن صار للمضرور حق الرجوع على الإدارة في معظم الحالات التي ينسب فيها الخطأ إليها أو إلى موظفيها. وحتى وإن كان لهذه التفرقة أهمية في علاقة الإدارة بالموظف. فسنجد أن رابطة السببية، وتطبيق القواعد الخاصة بها يمكن أن تؤدي إلى نتائج قريبة من تلك التي تحققها نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي بالنسبة لمسئولية العاملين الذين لا تطبق هذه النظرية عليهم، كالعاملين بالقطاع العام (وهذا موضوع يخرج عن هذه الدراسة وله توضيح في مجال آخر).

هذا، وقد ذكرنا، ونوضح أن المعلم في القطاع الحكومي هو موظف يصدق عليه ما سلف في علاقته وربطته الوظيفية وأثرها على أحكام مسؤولية العاملين بالدولة. وكما أوضحنا أن حلول الدولة في المسؤولية محل المعلم طبقاً للقانون الفرنسي يتطلب شرطان هما أن يكون المسئول معلماً وفقاً للمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح، وأن يكون قد ثبت لديه خطأ في الرقابة.

وأن المعلم الحكومي هو المسئول الأول، ومسئولية الإدارة مشتقة من مسؤوليته ولأجل هذا، فإن انتفاء المسؤولية عن الموظف (المعلم) يسبب من الأسباب ينفيها عن الحكومة^(١). لأن هؤلاء الصبيان لا يخضعون لرقابته في هذه الحالة، ويتمتعون باستقلال تام، وإن كان لهذا المعلم أن يتدخل فهو فقط بالتقدير الذي يعطى فيه بعض النصائح دون أن يصل ذلك إلى فرض رقابته عليهم.

(١) نقض ١٩٤٣/١١/٢٢ للمحكمة من ٢٦، ص ٣٧٢.

وحيث أن الهدف الذى يجب تحقيقه من العملية التعليمية، يلزم أن يكون غير مخالف للقانون فإن نظام الحلول لا يصرى بالنسبة لتلك الأضرار التى تقع على إثر جمع المعلم للتلاميذ، من أجل القيام بمظاهرة سياسية، لأن اللوائح التعليمية تفرض الحياد المدرسى، وتحظر مثل تلك المظاهرات.

وفيما عدا هذه الحالات المستبعدة، والتى يفرضها التفسير المنطقى لنص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧، فإن انعقاد مسئولية المعلم، سواء عن الحوادث التى تقع أثناء الأعمال المدرسية بالمعنى الدقيق، أو أثناء ممارسة تمارين تعليمية أو بدنية لا تخطر بها اللوائح، حتى ولو تمت خارج المدرسة، تسمح بإعمال نظام الحلول^(١).

وإذا كانت فى الحقيقة أن بعض التمارين وبين الأعمال المدرسية رابطة رسمية، مثال بعض التمارين أو التدريبات العسكرية، أو الرياضية، أو الموسيقية، ولكن الأطفال هنا يعهد بهم غالباً، من قبل ذويهم، إلى المعلم، بسبب ما يولونه من ثقة، بمقتضى وظيفة المعلم العامة التى مختص بها، فإن الدولة تتحمل ما ينجم عن ذلك من حوادث، غير أنه يجب عدم المغالاة فى ذلك، وقصر الحلول على ما يتم من أعمال بفرض تعليمى، أنبى أو بدنى، ولا يجب أن يشمل ذلك ما قد يتم من أعمال اللهو أو المتعة، التى تقع خارج نطاق العملية التعليمية بمفهومها الواسع^(٢).

وإذا كان القانون لا يستلزم، صراحة، أن يتعلق الأمر بتلاميذ قصر، فيجب الاعتراف أن غالبية الحوادث التى تقع بواسطة تلاميذ بلغوا سن الرشد أو تقع لهم، لا يؤدي إلى تطبيق نظام الحلول، حيث لا يكون على المعلم، فى أغلب الأحوال، التزاماً بالرقابة.

(١) أنظر د. مصن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(2) E. H. PERREAU, La loi du 5 Avril 1937, et La responsabilité des membres de l'enseignement Public, R. T. 1938. P. T, Surtout P. 4.

من كل ما تقدم، فإن خطأ المعلم فى الرقابة يثير مشكلتين: الأولى: تتعلق بالتمييز والثانية تتعلق بالالتزام بالرقابة من قبل المعلم.

ثانياً: الخطأ الملقى والخطأ الجنائى:

يتساءل البعض عن الفرق بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى، ونرى أن الفرق ينحصر فى النطاق والإثبات والآثار.

فطبيعة الخطأ الداخلية لا يمكن أن تكون إلا واحدة، إذ لا يعقل أن تكون للخطأ الجنائى طبيعة نفسية، وللخطأ المدنى طبيعة مادية أو موضوعية، وإنما الفرق بينهما ينحصر فى النطاق والآثار.

فمن حيث النطاق: هناك تخرج فى الخطأ المدنى، من الخطأ الطفيف جداً حتى الخطأ الجسيم.

ومن حيث الإثبات: هناك الخطأ المفترض والخطأ الذى يقع عبء إثباته على الدائن الذى ينتفى بإثبات المدين.

أما من حيث الآثار: فالخطأ المدنى (إذا اكتملت سائر عناصر المسؤولية) يؤدى إلى اقتضاء تعويض بينما الجنائى يؤدى إلى توقيع عقوبة أو تدبير احترازى.

وحينما تقرر إتحاد الخطأ الجنائى مع الخطأ المدنى من حيث الطبيعة النسبائية لكل منهما قلنا يجب أن نضع كل منهما فى إطار المسؤولية القانونية التى تحكم نطاقه وتحدد خصائصه وترتب آثاره، فالمسؤولية المدنية تختلف عن المسؤولية الجنائية من حيث العناصر التى تألف منها، ومن حيث المبادئ التى تحكم النظام القانونى لكل منهما، فالقانون المدنى يقبل فكرة افتراض الخطأ، وانتقال عبء الإثبات ومسؤولية الشخص عن خطأ الغير وأحياناً مسؤولية الشخص بغير خطأ، وهذه الفكرة تتعارض مع الأسس التى تقوم عليها المسؤولية الجنائية. فمبدأ البراءة حتى تثبت الإدانة، ومبدأ شخصية

العقوبة، ومبدأ إثبات الخطأ، كلها مبادئ لا يمكن حذفها من نطاق المسؤولية الجنائية^(١).

وإذا وجدت في المسؤولية المدنية "مقاسة" بين خطأ المدين وخطأ الدائن فلا مقاسة "بين خطأ الجاني وخطأ المجنى عليه عند تحديد المسؤولية الجنائية، أن مساهمة المجنى عليه بخطئه في حدوث النتيجة إنما يؤثر فقط على مقدار "التعويض" الذي يمكن أن يحكم به، أى يؤثر على عناصر المسؤولية المدنية التي يمكن أن تكون محلاً لدعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي أو المدني. لكن خطأ المجنى عليه لا يرقى إلى نفي المسؤولية الجنائية ما لم يعتبره القاضي "سبباً كافياً بذاته" لإحداث النتيجة، عندئذ تنقطع رابطة السببية بين سلوك الجاني والحدث^(٢) ولا يصبح هناك مجال لمساءلة المتهم من الناحية الجنائية.

ونعود إلى موضوعنا في هذه الدراسة وهي مسؤولية المعلم، وعلى وجه الخصوص في موضوع الطول، فقد وجدنا من خلال دراستنا في هذا الباب أن الشروط الجوهرية للطول أن ينسب إلى المعلم خطأ في الرقابة، رقابة التلميذ محدث أو ضحية الضرر، فهل يلزم التمييز في حالات هذا الخطأ في الرقابة بين ما يكون وما لا يكون منه جريمة جنائية.

فعندما يكون الخطأ في الرقابة مجرد خطأ مدني "Une Simple Faute Civil" فإن من المؤكد تطبيق المادة الثانية من قانون الخامس من أبريل سنة ١٩٣٧ التي تقرر حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم^(٣).

(١) انظر أ. د. جلال ثروت، قانون العقوبات، للقسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) رابطة السببية فكرة - في أصلها - فلسفية جوهرها تحديد معيار الصلة التي تربط بين واقعتين بحيث تبين لنا من منهما سبب الأخرى، فإن حدوث واقعة معينة تستتبع على نحو لازم وضروري، حدوث واقعة تالية لها.

انظر أ. د. جلال ثروت، المرجع السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) انظر د. مصنف عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٨٤.

ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما تضاف على هذا الخطأ فى الرقابة، وترجع هذه الصعوبة إلى سببين رئيسيين:

الأول: إن المادة الثانية من قانون ١٩٣٧ تحظر مقاضاة المعلم المسئول أمام المحاكم المدنية وإنما تحل الدولة محل المعلم المسئول، وهى التى يوجه إليها المضرور دعواه فى التعويض.

الثانى: إن دعوى المسئولية ضد الدولة، لا يمكن أن ترفع إلا أمام المحاكم المدنية، إذ لا يجوز مطالبة الدولة مدنياً أمام المحاكم الجنائية. وفى هذا الشأن، فإن الفقرة السادسة من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ تعتبر مجرد تطبيق للقاعدة الإجرائية التى تقرر أن الدعوى المرفوعة على الدولة بسبب مخالفة ارتكبتها أحد موظفيها لا يمكن مطلقاً أن ترفع أمام المحاكم الجنائية^(١).

أى خطر مقاضاة المعلم، ولا حلول للدولة فى المسئولية محله.

وبناء على ذلك، إذا شكل خطأ المعلم فى الرقابة جريمة جنائية، فإن يمكن مقاضاة المعلم مدنياً أمام القضاء المدنى، كما أن مسئولية الدولة التى تحل محل مسئولية المعلم لا يمكن مطلقاً أن تتعدّد أمام القضاء الجنائى، فهل يمكن مطالبة المعلم مدنياً أمام القضاء الجنائى؟.

انقسم الفقه الفرنسى فى هذا الشأن بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: يرى أنصاره أن من اللازم السماح للمضرور بمقاضاة المعلم مدنياً أمام القضاء الجنائى، وذلك خروجاً على المادة الثانية من قانون ١٩٣٧ التى تحظر مقاضاة المعلم. والمحكمة الجنائية المختصة عليها أن تقضى بالتعويض للمضرور على الدولة، التى تحل محل المعلم المسئول. وبهذا تطبق

(١) كريستان لورميه، المقالة السابقة، رقم ٩٧، ص ١٢.
وهذا ما يقوله البعض أيضاً فى القانون اللبنانى، فإن أقيمت الدعوى الجنائية على المعلم على أساس فعل جرمى ارتكبه، فإنه لا يكون للمضرور أن يدخل الدولة فى الدعوى المدنية المقامة تبعاً للدعوى العامة.
انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٨٥.

المادة الثانية من قانون ١٩٣٧ فيما يتعلق بنظام الحلول^(١). ويبررون هذا الرأي بأن نص المادة المشار إليه لا يمنع المضرور في الواقع إلا من رفع الدعوى على المعلم، أمم المحاكم المدنية، قنظل القواعد العامة سارية بالنسبة للمقاضاة الجنائية، خاصة وأن حرمان المضرور من مقاضاة المعلم جنائياً، في جنح الرعونة، سوف يكون فيه ظلم شديد لهذا المضرور^(٢).

وقد أنتقد فريق آخر من الفقه، هذا الاتجاه بحنف، بالنظر لما ينطوى عليه من تناقض، فالمادة الثانية من قانون ١٩٣٧، إما أن تطبق فيحظر مقاضاة المعلم، وتحل الدولة في المسؤولية محله، وإما ألا تطبق، فتتم مقاضاة المعلم شخصياً، ولا تحل الدولة في المسؤولية محله. وتفصيل ذلك، أن النص المشار إليه، والذي يخطر مقاضاة المعلم، يكون غير قابل للتطبيق متى كان خطأ المعلم جنائياً، وهنا فإن مسؤولية الدولة، التي لا تتعد إلا أمام القضاء المدني، لا تحل محل مسؤولية المعلم. والقول بعكس ذلك، يعنى قبول مقاضاة الدولة أمام القضاء الجنائي، وهذا يفيد إقامة استثناء، دون سند، على المبدأ العام الذي يحدد اختصاص المحاكم الجنائية، بالنسبة للدعوى المرفوعة ضد الدولة بسبب الجرائم التي يرتكبها أعضائها "Ses Organes". ولذلك يجب الاختيار بين أحد أمرين: إما قبول أن المضرور يستطيع مقاضاة المعلم أمام القضاء الجنائي، ويحصل منه شخصياً على التعويض. وفي هذه الحالة يتخلف تماماً الهدف الذي سعى المشرع إلى تحقيقه من وراء قانون ١٩٣٧، وهو خطر مقاضاة المعلم وحلول الدولة في المسؤولية المدنية محله. وإما أن نقبل أن المضرور لا يستطيع أن يرفع أية دعوى ضد المعلم أمام القضاء الجنائي. وهذا ما يدافع عنه أنصار الاتجاه الثاني.

(1) SAVATIER, Traité ... No 229. P. 292. Commentaire de la Loi de 1931. aux Lois nouvelles, 1937. I. P. 250, no. 10.

(2) Montargis, 21 Nov. 1941. G. P. 1942, I. 39.

الاتجاه الثاني: يرى فريق آخر من الفقه الفرنسي، أنه متى كان خطأ المعلم في الرقابة جنائياً، فإن الحل المقبول هنا هو عدم السماح للمضروب بمقاضاة المعلم أمام القضاء الجنائي. ولا يستطيع هذا المضروب سوى مطالبة الدولة، أمام القضاء المدني، بالتعويض باعتبارها حائلة محل المعلم الممسول^(١). فمن شأن الاتجاه الأول ضياع الهدف الجوهرى من قانون ١٩٣٧، حيث سيصبح أعضاء التعليم العلم مسؤولين مباشرة، وفي حالات عديدة ومتزايدة أمام المضروب، إذ من اليسر إضفاء صفة الجريمة على كثير من أخطاء عدم الحذر فى الرقابة، وبهذا يصبح نظام الحلول الذى أتى بها قانون سنة ١٩٣٨ نوعاً من السراب^(٢). والواقع أنه لا يمكن بطريقة حاسمة ترجيح أحد هذين الاتجاهين على الآخر. فإذا كن من شأن الاتجاه الأول ضياع الهدف من قانون ١٩٣٧، فإن من شأن الاتجاه الثانى إفلات المعلم المذنب من المسؤولية الجنائية.

وإذا أردنا أن نقف عند الهدف الحقيقى للمشرع الفرنسى حينما وضع هذا القانون فلا بد لنا من الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للإعداد له، فإننا نجد أنها لا تمدنا بأى عامل لترجيح أحد هذين الاتجاهين على الآخر، فقد سبق وعرض كل منهما عند مناقشة مشروع القانون، ودافع عن كل اتجاه فريق يعتد به من الفقه.

وبتحليل نص المادة الثانية من هذا القانون، فإن التفسير سوف يترك مجالاً واسعاً للتردد، فمن ناحية، تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن ".... أعضاء التعليم العام لا يمكن مطلقاً مقاضاتهم أمام المحاكم المدنية بواسطة المضروب أو مثليه"^(٣). ولا يمكن أن نستخلص من ذلك بمفهوم

(١) كرسيتيان لورميه، المقالة السابقة، رقم ٩٩، ص ١٢.

(٢) أنظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(3) Art, 2 alinéa 1: Les "... members de L'enseignement Public Ne Pourroni jamais étre mis en cause devant Fes tribunaux Civils Par La Victime o uses respresentants.

المخالفة، أنه إذا لم يكن من الممكن مقاضاة هؤلاء أمام القضاء المدني، فإن ذلك ممكن أمام القضاء الجنائي، لأن الاستنتاج بمفهوم المخالفة لا يقدم سوى حجة واهية، متنازع فيها. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن أيضاً أن نستنتج بمفهوم الموافقة، استحالة مقاضاة المعلم أمام المحاكم الجنائية، لأن النص لا يتعلق فقط بالدعوى المرفوعة ضد المعلم، ولكن تلك التي تحل فيها الدولة محله. فضلاً عن أن بقية نص الفقرة الأولى يحدد الهدف من هذه الصيغة، وبالتالي تظل دون حسم مسألة مدى حدود الخطر على مقاضاة المعلم أمام المحاكم المدنية. ومن ناحية القضاء الفرنسي، فقد أبدت بعض المحاكم الاتجاه القائل بعدم مقاضاة المعلم جنائياً، وقصر حق المضرور على مطالبة الدولة بالتعويض أمام القضاء المدني^(١).

وفي هذا المعنى قررت محكمة باريس^(٢)، أنه بمراعاة الهدف الذي أراده المشرع من المادة الثانية من قانون ١٩٣٧، يتضح أنه قد قصد بعبارة عدم مقاضاة أعضاء التعليم العام مطلقاً أمام المحاكم المدنية، بواسطة المضرور أو ممثليه، أن تشمل تعبير المحاكم المدنية، القضاء الجنائي أيضاً.

ولكن محكمة النقض الفرنسية في حكم لاحق صادر من الدائرة الجنائية في الثامن من يوليو سنة ١٩٧١ اتخذت موقفاً وسطاً، وأوضحت أنه إذا لم يكن من الممكن مقاضاة المعلم شخصياً، للحصول على التعويض، عن طريق المطالبة بالحق المدني أمام القضاء الجنائي، وبذلك تطبيق المادة الثانية من قانون ١٩٣٧ حتى في حالة الخطأ الجنائي، فإن ذلك لا يمنع من أن يكون للمطالبة بالحق المدني هدف آخر غير التعويض عن الضرر، وبصفة خاصة

(1) Crun 13 juil 1960. G. P. 1960, 2. 239. D. 1961. Somo. 30 VB. En meme Sens. Trib. Corr. Montragis. 21 Nov. 1941. G. P. 1942. 1. 39, Trib Corr seme 10 Fevr. 1953. P. 1953. 411.

(2) Paris 7 Juil 1937. G. P. 1937. 2. 788.

السماح بإطلاق الدعوى العمومية، وفي هذا النطاق يجب السماح للمضرور بمقاضاة المعلم أمام القضاء الجنائي.

ويرى البعض أن هذا القضاء جدير بالتأييد لأنه، يقيم توازناً عادلاً من ناحية بين ضرورة تطبيق قانون الخامس من أبريل سنة ١٩٣٧، أي حلول الدولة في المسؤولية المدنية محل المعلم، ومن ناحية أخرى، بين عدم استفادة المعلم من عدم العقاب عندما يكون مذنباً لجريمة، وهذا يفترض، بالتأكيد قبول استثناء على الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون، يسمح بمقاضاة هذا المعلم جنائياً، وبعد صدور الحكم بالإدانة، يتوجه المضرور إلى المحاكم المدنية لمطالبة الدولة بالتعويض.

ونحن نرى أنه إذا مثل المعلم بذنب أتهم فيه أمام المحاكم الجنائية، وطولبت أمامها عن طريق دعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية، هنا لا يحق حلول الدولة محل المعلم، وإنما على المحكمة الجنائية مباشرة الدعوى الجنائية والمدنية ويمثل أمامها المعلم المتهم بجريمة، فيكون على هذه المحكمة بعد أن تقضى بالحكم الجنائي إما بالبراءة أو الإدانة، وفي الحالة الأخيرة إما أن تقضى بالتعويض أو التعويض المؤقت وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة وهنا يستطيع المضرور إدخال الدولة؟؟؟ الشخص الملى لتحل محل المعلم ومقاضاتها بالتعويض.

هذا بإيجاز يصم جوهر الخلاف.

فعندما يكون خطأ المعلم في الرقابة جنائياً، وفيما عدا ذلك، فإنه يلزم لمسريان نظام الطول وفقاً للقانون الفرنسي، أن ينسب إلى المعلم خطأ في الرقابة، ولا شك أن الغالبية العظمى لحالات هذا الخطأ لا يكون المعلم فيها مباشراً للضرر، حيث رأينا أنه متى كان كذلك لا مجال لتطبيق القواعد الخاصة بمسؤولية المعلمين، وفيها حلول الدولة في المسؤولية محل المعلم المسئول. ولعل ذلك يقلل كثيراً من أهمية الاختلاف السابق حول كون خطأ المعلم جنائياً،

حيث أنه في غالبية حالات هذا النوع الأخير لا يكون خطأ المعلم مجرد خطأ في الرقابة، وإنما يأخذ إحدى صور الخطأ للشخصي العمدي أو غير العمدي الأخرى.

وبهذا يمكن إيجاز الشروط اللازمة لحلول الدولة في المسؤولية محل المعلم طبقاً للقانون الفرنسي في شرطين هما: أن يكون المسئول معلماً وفقاً للمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح وأن يكون قد ثبت لديه خطأ في الرقابة.

المبحث الثاني

نطاق الحلول في نطاق القانون الفرنسي

نصت المادة الثانية في فقرتها الثانية من القانون سنة ١٩٣٧، على أن حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم، يتم سواء بالنسبة لما يحدثه التلميذ من أضرار للغير، أو ما يقع للتلميذ من أضرار من الغير^(١).

أولاً: ما يحدثه التلميذ من أضرار للغير:

كان قانون سنة ١٨٩٩ يقرر أن حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم عما يحدثه التلميذ من أضرار للغير، يتم فقط عندما يقع الحادث الضار والمعلم ممارس لوظيفته التعليمية بالمعنى الدقيق، أي فقط تلك الأضرار التي تقع خلال ساعات خدمة الموظف للدولة، وكان ذلك موضع نقد لهذا القانون موجه من قبل المعلمين وكان يجب تعديله. ولهذا صدر القانون عام ١٩٣٧، قرر المشرع الفرنسي في مادته الثانية وفقرتها الثانية، أن الحلول يتم بالنسبة لكل الأضرار التي يحدثها التلاميذ خلال الوقت الذي يكونون فيه تحت رقابة المعلم، أي ليس فقط عندما يتم نشاط المعلم بسبب وظائفه، لكن أيضاً في كل مرة يقع فيها الحادث الضار، أثناء الساعات المدرسية، أو حتى خارج الساعات

(1) "...d'un Fait dommageable Commis. Soit Par enfants ou jeunes gens qui Leur Sont Confies à raison de Leurs Fonctions. Soit à Ces enfants ou jeunes gens dans Les memes Conditions. La responsabilité de L'Etat Sera Substituée a Celle desdits membres d L'enseignement....".

المدرسية، متى كان هذا النشاط قد تم بغرض تربوي، معنوي، أو بدني، لا تخطره اللوائح، ذلك أن المعلم يلتزم في هذه الأوقات الأخيرة أيضاً برقابة تلاميذه.

وفي مناقشات القانون عام ١٩٣٧ تقدم السيد "M. Uhry" بتقرير جاء فيه "من وقت أن يعهد بأطفال أو صبيان إلى أعضاء تعليم، سواء داخل الفصول الدراسية، أو أثناء فترة الراحة المدرسية "recreation" وسواء في حجرات الدراسة، أو في أي مكان آخر، للقيام بأعمال للتربية البدنية أو الصحية، حيث تتزايد الحاجة لمراعاة الالتزام برقابة التلاميذ، الذين يلعبون أو يتدربون بصحبة معلمهم، فأنه متى وقعت حادثة ضارة في هذا الوقت، انعقدت مسؤولية الدولة، ولا يمكن مقاضاة أعضاء التعليم، حيث تحل مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم طبقاً للمادة الثانية^(١).

فاللولة تحل محل المعلم في المسؤولية سواء كان المعلم يمارس أو لا يمارس نشاطاً تعليمياً بالمعنى الحرفي، فاللولة تحل محله في المسؤولية، حتى ولو كان هذا النشاط يخرج من مجال ممارسة وظائف المعلم التقليدية.

وتجنب القانون لعام ١٩٣٧ استخدام تعبير التلاميذ "élèves" واستخدم بدلاً منه تعبير "أطفال أو صبيان معهود بهم" إلى المعلم، ومع ذلك يجب أن يكون نشاط المعلم مرتبطاً بوظائف تعليمية، وبهمة التربية بوجه عام، أي أن يتصرف المعلم بغرض تربوي عقلي أو بدني أو أدبي لا تخطره اللوائح، ومن ذلك التدريبات الرياضية، والفنية ... الخ التي ينظمها المعلم، ويشمل أيضاً التدريبات التكميلية أو التدريبات التي يجمع للمعلم لها التلاميذ نظير مكافآت

(1) "Rapport Supplémentaire, Chambre, 28 juin 1937. j. off, 15 déc. 1937. doc, Part. Chambre, annexe no 4664, P. 1113 ".... Soit dans des Classes. Soit Pendant La recreation. Sont dans de etudes Surveillée. Soit Partout. Ou de Plus en plus, Pour L'education Physique, Pour Liygiène, Pour Les oeuvres Postcolaires.....".

خاصة، كما تحل الدولة محل المعلم في المسؤولية إذا كان هذا الأخير له صفة المرشد في معسكرات الترويض متى كان هذا المرشد من أعضاء التعليم العام. ونعرض لسؤال: قد يكون نادر الحدوث، وهو هل مسؤولية الدولة تحل محل مسؤولية المعلم في حالة الأضرار التي يحدثها التلاميذ وأصاب المعلم نفسه؟.

في ظل القانون لعام ١٨٩٩، رفض القضاء الفرنسي على المعلم أن يطالب الدولة بالتعويض عن هذا النوع من الضرر، لأن المسؤولية التي تقع على الدولة، في هذه الحالة، تقتض خطأ من المعلم في رقابة التلميذ، وبالتالي لا يستطيع هذا المعلم أن يتخذ من خطئه سنداً له للرجوع على الدولة^(١). وفي ظل القانون لعام ١٩٣٧ أخذ بما جاء بهذا الحكم لأنه يجب على المضرور الذي يقاضى الدولة أن يثبت خطأ المعلم في الرقابة.

ثانياً: ما يصيب التلاميذ من أضرار:

بسط القانون لعام ١٩٣٧ حلول الدولة في المسؤولية محل المعلم لأكثر من الحالة أولاً وهي ما يحدثه التلاميذ من أضرار للغير إلى ما يصيب التلاميذ من الأضرار، وبنفس شروط الحلول في حالة ما يحدثونه هم من أضرار للغير، وبأعمال الفكر نجد أن هذه الحالة لا تنصب على الأضرار التي تقع على التلاميذ من زملائهم أو تلاميذ آخرين، بل أنه ينصب على الحالة التي تقع فيها الأضرار على التلاميذ بواسطة الغير، وفي الوقت الذين يكونون هؤلاء التلاميذ تحت رقابة المعلم، وهذا حكم مستحدث بواسطة القانون لعام ١٩٣٧ حيث لم يكن موجوداً في القانون السابق سنة ١٨٩٩.

وإذا عرفنا "الغير"، نقول إنه شخص آخر غير المعلم المسؤول، وغير التلميذ المضرور، فإن من المشكوك فيه تماماً أن تحل الدولة في المسؤولية،

(1) Paris, 4 Nov. 1921, 2, o, D. P. 1924, 2, 8.

محل المعلم، عندما يتعلق الأمر بضرر وقع للتلميذ من المعلم نفسه كمباشر للضرر، ذلك أن مسؤوليته تخضع حينئذ للمادة ١٣٨٢ مدنى، أى طبقاً للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية، وليس على أساس المادة ٨ / ١٣٨٤ مدنى، الخاصة بمسؤولية المعلم، فهذا النص الأخير لا يجرى إلا فيما يتعلق بالأضرار الواقعة، بواسطة تلميذ لتلميذ آخر أو للغير، والأضرار الواقعة لتلميذ أو للغير، والأضرار الواقعة لتلميذ بواسطة تلميذ آخر أو بواسطة الغير. بمعنى، إن مسؤولية المعلم، التى تقوم على الخطأ واجب الإثبات، الذى ليس سوى خطأ فى الرقابة، إن هى إلا مسؤولية غير مباشرة، تكفى كى تتلائم مع مسؤولية التلميذ أو مسؤولية الغير، ومن أجل هذه المسؤولية أقر المشرع الفرنسى نظام الحلول، الذى تقرر لمصلحة المضرور، ولتحقيق الأمان للمعلم فى أدائه لمهمته التعليمية، فإذا كان المعلم هو الفاعل المباشر للضرر انتفتت الحكمة من إقامة نظام الحلول، ووجب خضوع المعلم للمسؤولية طبقاً للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية، ومن هنا، فإن نظام الحلول الذى يفترض انعقاد مسؤولية المعلم على أساس المادة ٨ / ٣٨٤ مدنى لا يطبق بالنسبة للضرر الذى يحدثه المعلم كمباشر، للتلميذ الخاضع لرقبته، ولكن يصبح المعلم مسؤولاً مسؤولية شخصية على أساس المادة ١٣٨٢ مدنى، أو المادة ١ / ١٣٨٤ مدنى حسب الأحوال^(١).

وتطبيقاً لذلك، قضت الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية فى العاشر من يولييه سنة ١٩٧٤ بعدم طول الدولة فى المسؤولية، محل مسؤولية مدير المدرسة، عن ضرر أحدثه هو شخصياً لتلميذ، ولم تستند المحكمة فى ذلك، لا إلى أن المضرور لم يكن تلميذاً فى المدرسة، ولكن بصفة خاصة، إلى أن الواقعة الضارة لم يرتكبها تلميذ خاضع لرقابة المدعى عليه، كما أنها لم تقع لأحد تلاميذه، ورغم ذلك، فإن هذا الحكم، كما يقره البعض، ليس حاسماً فى

(١) انظر د. مصنف عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٩٤، ١٩٥.

استبعاد نظام الحلول في جميع الأحوال التي يكون فيها المعلم الفاعل المباشر للضرر الذي وقع للتلميذ.

وقد اختلف الفقه الفرنسي حول مدى استفادة أحد والدي التلميذ المضرور من نظام الحلول، خاصة عندما يطالب بتعويض عن الضرر الذي أصابه شخصياً بسبب موت ولده، وليس في دعوى التعويض التي يخلف فيها ولده المضرور، فهل يعتبر من الغير، ولا يستفيد من نظام الحلول، لأن الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون عام ١٩٣٧ قصرت ذلك على المضرور وممثليه "La Victime et ses représentants".

ويذهب البعض إلى اعتبار والدي التلميذ المضرور من الغير، وبالتالي لا يستفيد أحدهم من نظام الحلول، خاصة وأن نص المادة الثانية يتضمن حكماً استثنائياً يجب تفسيره تفسيراً ضيقاً، وهذا ما ذهب إليه محكمة النقض الفرنسية^(١).

بينما يرى آخرون^(٢) إمكانية استفادة الوالدين أو أحدهم من نظام الحلول، حيث يرون ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار الهدف الذي توخاه المشرع الفرنسي من النص الخاص بالحلول. ولا شك أن هذا الهدف يتمثل في توفير الحماية لأعضاء التعليم العام بمنع مقاضاتهم، في حالة الأضرار التي تقع للتلاميذ الخاضعين لرقبتهم. ولا يمكن أن يتحقق ذلك لو أن والدي التلميذ المضرور كان باستطاعتهم مقاضاة المعلم مطالبين بالتعويض عن الضرر الذي أصابهما شخصياً من وفاة ولدهم، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الحل يجد سنداً له في النص، فالفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون لعام ١٩٣٧ الخاصة بالحلول تشير إلى "دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور ووالديه أو خلفه"، فما دام المشرع يذكر الوالدين إلى جانب الخلف العام، فإنه يشير بذلك

(1) Cass, Civ, 28 Mars 1966. D. 1966. Somm. 94.

(2) كرستيان لورميه، المقالة السابقة، بند ١٠٥، روجه نرسون، بند ١٧١، ص ٦٣٨.

إلى ما لهم من حق شخصي يتميز عن الحق في التعويض الذي ينتقل إليهم باعتبارهم خلفاء عما للتلميذ المتوفى.

وخلاصة ذلك، أن نطاق حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم، في القانون الفرنسي، يشمل كل الأضرار التي تقع من أو للتلميذ خلال الوقت الذي يكون فيه خاضعاً لرقابة المعلم، باستثناء ما يكون فيه المعلم فاعلاً مباشراً للضرر الذي أصاب التلميذ. ويستفيد من هذا النظام الغير المضرور بفعل أو خطأ التلميذ الخاضع لرقابة المعلم، وأيضاً التلميذ المضرور وممثليه، بالإضافة إلى خلف هذا التلميذ ووالديه^(١).

(١) أنظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.

الفصل الثاني

غياب نظام الحلول في القانون المصري

الملاحظ على القانون المصري في الحلول، الاختلاف البين بينه وبين القانون الفرنسي، فالقانون المصري لم يأخذ بنظام حلول مسؤولية الدولة، ولا أصحاب المدارس والمعاهد الخاصة، محل مسؤولية المعلم. ورغم أن القانون الفرنسي قد أخذ بنظام الحلول منذ قنوت العشرين من يولية سنة ١٨٩٩، وتؤكد ذلك بالقانون لعام ١٩٣٧، وكل هذا في مرحلة سابقة على وضع التقنين المدني المصري عام ١٩٤٨، إلا أن المشرع المصري، قد أثر، عدم معاملة المعلم، معاملة متميزة عن غيره ممن يتولون الرقابة على غيرهم من القصر، أو ذوى الحالات الجميمة أو العقلية الخاصة، بل سألوا بين المعلم وبين غيره ممن يتولى الرقابة على هؤلاء، كالوالدين أو المشرف على الحرفة، أو الزوج^(١). ولعل هذا النهج يظهر لنا مدى إصرار المشرع المصري على عدم تبني نظام حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم.

وفي مجال النقد فإننا لا نوجه سهله إلى القانون المصري لاختلافه مع القانون الفرنسي في عدم الأخذ بنظام الحلول، بل أننا يجب أن نقف على مبررات التقنين المصري من هذا الموقف، وما هي مبرراته في ذلك. ونعلم أن القانون هو تعبير عن الواقع يحميه ويصونه ويبين المسار الصحيح دون التعارض مع النظام العام والأداب لتفسير الحياة المدنية والتجارية، والقانون هو تعبير عن المجتمع وصيغة له، هو (القانون) متصل بالواقع وليس منفصلاً عنه. والقانون المصري وهو ينظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية نجد أنها انعكست على وضع قواعد التقنين الذي أن أخذ بنظام حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم فإن هذا يضع على كاهل الدولة عبئاً إضافياً فالدولة عليها

(١) المادة ١٧٣ مدنى.

كامل وأعباء فى مياادين كثيرة أخرى، ومن نظرة أخرى لواقع المجتمع الاجتماعى والاقتصادى أن إقرار القانون للمسئولية قد يصرف القطاع الخاص عن التوسع فى إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة، فى الوقت الذى يعانى فيه المجتمع المصرى من عجز شديد فى هذا المجال. ولذلك إذا أردنا توفير حماية للمعلم المصرى، فإن هناك من الوسائل القانونية البديلة، ما هو كفيل بتوفير تلك الحماية، وأهم هذه الوسائل هو وضع نظام متكامل للتأمين من مسئولية المعلم عما يحدثه التلاميذ، للخاضعين لرقابته، من أضرار للغير، أو يقع لهم منها، بحيث يساهم كل من المعلم والدولة أو صاحب المدرسة الخاصة، بنسب معقولة، فى دفع أقساط التأمين، وبذلك لا تحمل الدولة عبئاً تنوء به، وفى نفس الوقت توفر الأمان المطلوب للمعلم فى أدائه لمهمته التعليمية الجلية^(١).

دعوى المسئولية

نعالج دعوى المسئولية فى القانون الفرنسى ثم نعالجها فى القانون المصرى.

المبحث الأول

دعوى المسئولية الأصلية فى القانون الفرنسى

أولاً: المدعى والمدعى عليه:

المدعى فى هذه الدعوى هو المضرور أو من يمثله، فالتلميذ الذى وقع عليه ضرر، والوالد لهذا التلميذ حينما يطلب تعويض عما أصابه من ضرر مادى وأبىى لما أصاب ولده، والمؤمن الذى يحل محل المعلم المسئول فى حقوقه قبل الغير، كل هؤلاء لهم الحق فى المطالبة بالتعويض وليس قصره فقط على المضرور وحده.

والمدعى عليه، هو الدولة، وتعتد المخاصمة ضد من يمثّلها قانوناً.

(١) انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ٢٠٦ - ٢٠٧.

وطبقاً للمادة الثانية من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧، لا ترفع دعوى المسؤولية الأصلية على المعلم أو ممثليه، إنما ترفع هذه الدعوى ضد الدولة أمام المحكمة المدنية المختصة، وطبقاً للفقرة الخامسة من نفس المادة، تضيف أنه لا يمكن أن يمثل المعلم أمام القضاء في دعوى المسؤولية المرفوعة ضد الدولة، حتى يصفقه شاهد^(١).

غير أن المحكمة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية تجيز مقاضاة المعلم أمام المحاكم الجنائية، وإن كان على المضرور إن أراد الحصول على التعويض، أن يلجأ إلى القضاء المدني لمقاضاة الدولة التي تحمل محل المعلم في المسؤولية المدنية.

ثانياً: الاختصاص القضائي:

إذا كان المسئول معلماً حكومياً مطبقاً للفقرة السادسة من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ التي تنص على أن "دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور، تكون من اختصاص المحكمة الكلية، أو قاضي الصلح، في مكان وقوع الضرر، وتوجه ضد المحافظ وهذا النص يستبعد قواعد الاختصاص العادية التي تعقد الاختصاص للقضاء الإداري، لأن الأمر يتعلق بمقاضاة الدولة. ولكن المشرع الفرنسي رأى، وبحق، أن مقاضاة الدولة هنا لا يكون إلا باعتبارها حالة محل المعلم المسئول، فكان القضاء المدني هو المختص، كما لو كانت الدعوى قد رفعت ضد هذا المعلم، ولهذا فإن هذا الاختصاص الاستثنائي لا ينعقد للقضاء العادي إلا إذا توافرت شروط الطول كما قررتها المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧، فالدعوى التي يرفعها المضرور ضد الدولة التي تحمل محل المعلم، تخرج، إذا من اختصاص القضاء الإداري، وهذا بغرض مؤكد

(1) Ar. 2 aliéne 5: "Dons L'action Principe, Les membres de L'enseignement Public Contre Lesquels L'Etat pourrait éventuellement exercer L'action récursoire ne Pourront être Centendus Comme témoins.

وهو أن المضرور لا يستند إلى خطأ فى جانب الدولة، أو إحدى الهيئات والمؤسسات التابعة لها، مثل قصور فى صيانة المباني المدرسية، أو سوء إدارة مرفق التعليم^(١)، وإنما هنا الخطأ خطأ المعلم.

وأقرت محكمة النقض أن الاختصاص يكون للقضاء العادى، كما أن محكمة التنازع لم تؤيد مجلس الدولة فيما ذهب إليه^(٢).

وما ذهبت إليه محكمة النقض الفرنسية هو أمر صحيح، لأن الدولة لا تحل محل المعلم فى المسؤولية إلا إذا توافرت شروط مسؤولية هذا المعلم، فالدولة ليست مسئولة بصفة شخصية، على أساس أنها صاحبة سيادة وطبقاً لمبادئ القانون الإدارى، وإنما مسئوليتها هى نوع من الضمان، يتم لمصلحة الطرفين: المضرور، والمعلم، فالدولة هى الجهة المليئة وقد لا يكون كذلك المعلم، وإن كان هذا الأخير يظل طبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى هو المسئول الوحيد.

والاختصاص المكافئ طبقاً للنص السابق يكون لمحكمة وقوع الضرر. وترفع الدعوى على المحافظ باعتباره ممثلاً للدولة، وهو محافظ الإقليم الذى وقعت به الحادثة المسببة للضرر.

ثالثاً: إجراءات الدعوى:

بالنسبة للمعلمين غير الحكوميين وغير المستفيدين من نظام الحلول، فإن إجراءات دعوى المسؤولية هى ذات الإجراءات التى تتضمنها القواعد العامة بالنسبة لدعوى المسؤولية المدنية بوجه عام.

(١) هنا ينحدر الاختصاص للقضاء الإدارى

Cass, Civ, 19 Mars 1954, D. 1954, 399.

Chambéry, 28 juin 1954, D. 1954. Somm 16 G. P. 1954.

2, 127. Nîmes, 8 avr, 1953, D. 1955, Somm, 42/.

(2) Trib. Conf. 31 Mars 1956. D. 1950, 331. Cond. Dupuich. 5. 1950, 3. 85, note Galland, J. C. P. 1950, 11, 5579. note Vedel.

أما بالنسبة للمعلمين الحكوميين، ومن في حكمهم، فقد قرر قانون سنة ١٩٣٧ بعض القواعد الخاصة التي تنظم إجراءات دعوى المسؤولية المرفوعة على الدولة^(١).

فالدعوى ترفع ضد محافظ الإقليم الذي وقع في دائرته الحادث الضار، يمكن أن يحضر المحافظ نفسه أو يحضر من يمثله. والمادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ قد حظرت على المضرور مقاضاة المعلم، ونذكر أن نظام الحلول أقر لمراعاة مصلحة المضرور وفي نفس الوقت مراعاة لمصلحة المعلم.

وإن كان القانون يحظر على المعلم أن يختصم في الدعوى حتى ولو مثوله كشاهد فيها إلا أن هذا الخطر ليس في محله، فقد يكون حضور المعلم مصلحة له، وقد ينفي الخطأ عنه مما ينفي الإدعاء من أساسه وحتى لا يتعرض بعد ذلك للرجوع عليه من قبل الدولة لاسترداد ما دفعته للمضرور وهذا يكون بلا شك إهدار لمصلحة قد يكون له حق فيها.

وإن كنا قد أقرنا تدخل المعلم في الدعوى لينفي خطاه وهذا أمر منطقي ومقبول وهذا بخلاف حظر ممثل المعلم أمام القاضى المختص بصفته كشاهد وهذا أمر منطقي لأن خطأ المعلم هو أساس توجيه المضرور دعواه ضد الدولة، وسوف يكون من الظلم البين أن يستدعى المعلم كشاهد، في الوقت الذي يعتبر فيه هو المتهم الأسس، الذي قد تقرر الدولة أن ترجع عليه، بما دفعته للمضرور، فكيف يكلف شخص بالشهادة ضد نفسه.

والتقانون ١٩٣٧ نص ويحق في أن للدولة لها الحق في تدخل المعلم أو الغير المسئول كضامن في الدعوى التي يرفعها المضرور ضدها، وهذا منطقي حتى تتجنب الدولة اعتراض المعلم أو الغير، بحجة أن الدولة قد قصرت في الدفاع وأن هذا الحكم المرجوع بمنطقه عليه قد صدر على خلاف الواقع

(١) انظر د. مصن عبد الحميد، للمرجع السابق، ص ٣١٦، ٣١٧.

والقانون الذى تقاعست الدولة عن إثباتهما، وبهذا النص القانونى تضمن الدولة أن يكون رجوعها اللاحق على المعلم أو على الغير دون منازعة منهما.

وإن كان للدولة أن تدخل المعلم فى الدعوى لما سبق فإن هذا الأخير يستطيع أيضاً أن يستدعى شخصاً آخر ويدخله فى الضمان فله أن يستدعى والد الطفل باعتباره مسؤولاً عن سوء تربيته^(١).

رابعاً: تقادم دعوى المسئولية:

تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ على أن "تتقادم بثلاث سنوات دعوى تعويض الأضرار المنصوص عليها فى هذا القانون وتبدأ المدة من يوم وقوع الحادث الضار".

فالتقادم فى تلك الدعوى منته ثلاث سنوات تبدأ من يوم وقوع الفعل الضار، وهذا التقادم عن هذا الفعل الضار فى هذه الدعوى بخلاف الدعوى التى ترفع على الدولة أو على المحافظ بسبب خطأ مرفقى.

وهذا النص الخاص بالتقادم أيضاً يسرى على دعوى التعويض التى يرفعها المضرور على المعلمين غير الحكوميين ولا يوجد مبرر للاختلاف ما بين الحالتين.

وبالمنطق نجد أن هذا التقادم الثلاثى لا ينطبق فى الحالة التى تكون فيها الواقعة عملاً جنائياً، أى عندما يكون خطأ المعلم يشكل جريمة جنائية، وذلك متى توافرت أركانها وقعت الدعوى الجنائية ضد المعلم. هنا طبقاً للقواعد العامة فى القانون الفرنسى فإن الدعوى المدنية التى تستند إلى جريمة يخضع لتقادم الدعوى الجنائية، حتى عندما تمارس على الشخص المسئول مدنياً، ولا يوجد هنا ما يبرر الخروج على هذه القواعد العامة.

(١) انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢١٩.

وهذا التقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٨/٢ من قانون سنة ١٩٣٧ هي مدة تقادم وليست مدة سقوط، بمعنى أن هذه المدة تقبل الوقف حينما يكون المضرور قاصراً^(١).

المبحث الثاني دعوى المسؤولية ضد المعلم أو المتبوع في القانون المصري

ذكرنا أن القانون المصري لا يأخذ بنظام الحلول، وأن على المتضرر أن يرفع دعواه مباشرة في مواجهة المعلم، باعتباره مسئولاً شخصياً عن الفعل الذي سبب الضرر، وقد يفضل المضرور رفع دعواه على الشخص الذي يتبعه لامتلأته، وهو وزارة التعليم إن كان معلماً حكومياً، أو صاحب المدرسة أو المعهد الخاص إن كان معلماً غير حكومي. وهنا تطبق القواعد العامة في المسؤولية المدنية.

فإن رفع المضرور أو من يمثله دعواه ضد المعلم مباشرة فيخضع للقواعد العامة التي تنظم المسؤولية المدنية، ولكن إذا رفعت الدعوى على المتبوع، الذي المعلم هو تابع له أثناء تلاميذه وظيفته التعليمية، هنا بعض المشاكل نتعرض لها:

هنا إذا رفعت الدعوى على المتبوع فإن التي تطبق هي قواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع، وهنا يسأل المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة، أي عن خطأ ثابت ينسب إليه، وهذا الخطأ تسبب في ضرر بالمدعى، أو يكون خطأ مقترضاً في جانبه عندما يكون مكلفاً برقابة غيره^(٢). فمتى قامت مسؤولية

(١) غالبية المضرورين هم من القصر، لذلك فإن هذه المدة يقف سريقتها إلى بلوغهم سن الرشد.

(٢) المشرع المصري جعل مسؤولية المتبوع المقترضة مسؤولية تبعية تقوم إلى جانب مسؤولية التابع، وتكون معها وجوداً وعلماً. ويمتد إلى أن يكون خطأ التابع في مملكته الشخصية، أو خطأ مقترضاً في رقابة غيره أو خطأ في حراسة حيوان مما يتطلب حراسته عناية خاصة.

نقض جنائي ١٩٥٩/٤/٢٨ م. م. ف. س. ١، رقم ٥٦، ص ١١١.

التابع فلا يستطيع المتبوع أن ينفى المسؤولية عن نفسه، ينفى خطئه في اختياره أو تقصيره في رقابته، ولا بإقامة الدليل على أنه كان يستحيل عليه أن يمنعه من إحداث الضرر، فمتى ثبت خطأ التابع، قامت مسؤولية المتبوع إلا إذا أثبت أن الحادث الضار قد نشأ عن سبب أجنبي لا شأن لهذا التابع به، حين تنتفي مسؤولية هذا الأخير وفقاً للقواعد العامة^(١).

وإذا كنا بصدد دعوى على المعلم الحكومي فالمستقر فقهاً وقضاءً أن مسؤولية الإدارة تقوم هنا أيضاً على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع "فالحكومة تسأل مندياً عن عمل موظفيها إذا ارتكب أثناء تداية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها، والمعلم قانوناً يعد موظفاً"^(٢).

فعلى المضرور أن يثبت خطأ الموظف، أي أن يثبت أن الموظف ارتكب خطأ أثناء تدايته وظيفته أو بسببها، فإن أثبت ذلك، قامت مسؤولية الإدارة.

وعليه فقد قضت محكمة النقض "بمسؤولية وزارة التعليم عن غرق تلميذ في حمام سباحة المدرسة، بمقتضى قواعد مسؤولية السيد عن أعمال تابعه، حيث ثبت وقوع عدة أخطاء ارتكبها العمال التابعين لهذه الوزارة، ومنها تراخي ملاحظ الحمام عن إغاثة الغريق في الوقت المناسب، وأن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للغرق، وهذا السبب وحده كافياً لتقرير مسؤولية التابع وبالتالي ترتبت مسؤولية وزارة التعليم"^(٣).

ولنتحقق أيضاً مسؤولية التابع على أساس خطأ مقترض^(٤).

-
- (١) انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢٢٨.
 - (٢) الموظف هو كل من يعمل في خدمة مرفق عام، يديره أحد أشخاص القانون العام بطريقة مباشرة ويصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه.
 - (٣) نقض مدني ١٣/١/١٩٥٢، المحملة لسنة ٣٤ مارس ١٩٥٤، ص ١٠٢٥ رقم ٤٣٩.
 - (٤) انظر د. سليمان الطماوي، القضاء الإداري، للكتاب الثاني، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

ما هو القضاء المختص - القضاء العادى - أم القضاء الإدارى؟

رأينا أن القضاء المختص فى فرنسا هو القضاء العادى حيث أن الدولة تحل محل المعلم المسئول. أما فى القانون المصرى، فالإدارة لا تحل فى المسؤولية محل المعلم، وإنما تمسأل باعتبار المعلم تابعاً لها، وهى متبوعة، وعلى هذا الأساس اختلف الفقه عن جهة القضاء المختصة، وأحتتم الخلاف بعد صدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى قرر اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الإدارية، وذلك بعد أن حددت المادة العاشرة منه ثلاثة عشر نوعاً من أنواع المنازعات الإدارية التى تختص بها تلك المحاكم.

فقد ذهب البعض أن القضاء الإدارى قد أصبح بعد صدور هذا القانون مختصاً بجميع المنازعات الإدارية التى يثيرها نشاط المرافق العامة ومن ثم فإن مسؤولية الإدارة عن أفعالها المادية تخضع للمحاكم الإدارية.

ونرى أنه متى تعلق الأمر بعمل مادى لا يتصل بمباشرة الإدارة لسلطاتها التى يمنحها القانون، وامتيازاتها الثابتة بتطبيقها للقانون العام، فإن مسؤولية الإدارة تدخل فى اختصاص القضاء العادى، وقضت محكمة النقض أن القواعد العامة التى تحكم مسؤولية الإدارة هى القواعد المدنية وليست القواعد الإدارية، وعليه وبمقتضى القواعد المدنية فإن قيام مسؤولية الإدارة كمتبوعة لا أثر لها على بقاء مسؤولية التابع وهو المعلم، ويكون المضرور بالخيار أن يرجع على أحدهما أو على الآخر أو عليهما معاً، وهما متضامنان أمامه فى

= ومثال ذلك أن يكون الموظف مدرساً فى مدرسة أميرية، يهمل فى رقابة التلاميذ المعهود إليه برقابتهم فيصاب بعضهم أو يصيبون الغير بضرر، فتقوم مسؤولية المدرس عن تلاميذه فى هذه الحالة على أساس خطأ مقترض افتراضاً يقبل إثبات العكس، وتكون الحكومة مسئولة بمقتضى هذه الفقرة.

تعويض ما ألحقه المعلم من ضرر^(١). على أن التابع في علاقته بالمتبوع، يظل مسؤلاً وحده عن العمل غير المشروع الذي نسب إليه، وليس له أن يحمل هذا الأخير شيئاً منه، وفي هذا تؤكد محكمة النقض المصرية^(٢) أن حكم المادة ١٦٩ مدني، الخاص بتعدد المسؤولين عن الفعل الضار، لا يرد إلا عند تحديد مسؤولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين، وذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم، أما إذا كانت الحكومة لم ترتكب خطأ شخصياً من جانبها، فإنها لا تعتبر بالنسبة لهؤلاء الموظفين مدينة أصلاً ولا تتحمل شيئاً من التعويض المحكوم به.

وعلى ذلك يكون المعلم الحكومي (التابع) هو المسؤول الأول، ومسؤولية الإدارة (المتبوعة) مشتقة من مسؤوليته، ولأجل هذا، فإن انتفاء المسؤولية عن الموظف ينفيها عن الحكومة.

ولا يشترط لمسائلة المتبوع عما اقترفه تابعه من فعل ضار، أن يكون هذا التابع حاضراً أو ممثلاً في الدعوى التي يرفعها لمضور لمطالبة المتبوع بتعويضه، ما دام أنه يثبت خطأ للتابع الموجب لمسائلة المتبوع، ذلك أن دعوى المضور قبل المتبوع، وكذلك قبل المسؤول عن الحقوق المدنية، هي مسؤولية مستقلة تماماً، وفي كافة الأحوال عن دعوى المضور قبل التابع، أو محدث الضرر، وعلى هذا فإن تنازل المضور عن مخاصمة التابع، أو محدث الضرر متى كان ممثلاً في الدعوى، لا يعطى امتنعاد مسائلة المتبوع، أو المسؤول عن الحقوق المدنية.

(١) نقض مدني ١٦/١٢/١٩٥٤، م. ف. م. ٦، ص ٢٧٠ رقم ٣٥ "تسليم الدولة مسؤولية المتبوع عن تابعه، فهي ليست مسؤولية ذاتية عن خطأ شخص وقع عنها، إنما هي مسؤوليتها على أساس خطأ حاصل من الغير وهو الموظف التابع لها، وبذلك تكون متضامنة مع تابعها ومسؤولة قبل المضور عن أفعاله غير المشروعة".

(٢) نقض مدني ١٦/١٢/١٩٥٤، م. ف. م. ٦، ص ٢٧٠.

فيجوز للإدارة، كمتبوعة، أن تدخل المعلم في الدعوى، إذا رفع المضرور الدعوى على الإدارة وحدها، وللإدارة أن تطلب من المحكمة أن تحكم على المعلم بما قد يقضى به كتعويض للمضرور، ومصصلحة الإدارة في إدخال المعلم في هذه الدعوى واضحة^(١). ولكن يجب لصحة إدخال التابع في الدعوى، ألا تكون دعوى المسؤولية قد سقطت بالتقادم، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتبوع قبل انقضاء المدة اللازمة لسقوطها بالتقادم، وتراخى في إدخال تابعة فيها إلى ما بعد مضي هذه المدة، كان لهذا الأخير التمسك بتقادم الدعوى.

وإذا كان خطأ المعلم جنائياً، وهذا الخطأ مهما خفت درجته يكون في ذاته خطأ مدنياً، وفي هذه الحالة يكون أمام المضرور إما أن يملك الإدعاء المدني أمام المحاكم الجنائية أو اللجوء مباشرة إلى المحاكم المدنية.

ومصير الدعوى المدنية هي حتماً مرتبطة بمصير الدعوى الجنائية بحيث لو حكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم، فإن ذلك ينعكس بالضرورة على الدعوى المدنية، كما أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تبعية للدعوى الجنائية، في كل ما قد يترتب على هذه التبعية من آثار قانونية.

ومن حق المضرور أيضاً أن يدعى مدنياً عند تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلم، كموظف عام، مطالباً إياه أو الإدارة التي يتبعها أو هما معاً

(١) الإدخال واضح لأن مسؤولية المتبوع تبعية لمسؤولية التابع، فإذا استطاع هذا درء مسؤوليته، وهو بطبيعة الحال أكثر من المتبوع على الدفاع عن نفسه، استغنى المتبوع من ذلك، وانتقلت بالتالي مسؤوليته هو، وإذا لم يستطيع التابع، كان حكم التعويض حجة عليه، فلا يمكن أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه من عدمه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور من التعويض للمحكوم به.
نقض مدني ١٩٦٩/١/٣٠، م. ف. ص ٢٠٠، رقم ٣٣.

بالتعويض^(١) وهذا الطريق الاستثنائي في رفع الدعوى الجنائية فيشترط أن يكون المدعى هو الشخص الذى أصابه ضرر مباشر من الجريمة.

وتخضع الدعوى المدنية المقامة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية، وعليه فإن الدعوى المدنية المقامة أمام القضاء الجنائي. تخضع للقواعد المقررة فى هذا القانون فيما يتعلق بالمحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها.

بهذا نكون قد أنهينا من عرض أحكام عوى المسؤولية، سواء أكان يوجد حلول لشخص آخر (الدولة) فى المسؤولية محل المعلم، كما هو الحال فى القانون الفرنسى، أو لم يكن هناك حلول مطلقاً، كما هو الحال فى القانون المصرى، حيث يسأل المعلم شخصياً ومباشرة أو يسأل عنه المتبوع إذا كان تابعاً فى عمله لشخص آخر.

وفى جميع هذه الحالات، فإن من المحتمل أن يعود من نفع التعويض للمضرور - دون أن يكون مسئولاً عنه - للرجوع على المسئول عن حدوث هذا الضرر، فهل من مشكلة فى دعاوى الرجوع هذا ما سنعالجه فى الفصل التالى.

(١) الإدعاء مدنياً أمام المحكمة الجنائية لا يقبل إلا تبعاً للدعوى العمومية المقامة على التتابع، أو على من ارتكب الفعل الضار فإذا كانت الدعوى العمومية قد حركتها النيابة العامة، فللمضرور أن يدعى مدنياً بل المتبوع وتابعه، أو قبل أحدهما وحده. ولكن إذا كان للمضرور هو الذى يحرك الدعوى العمومية فلا تتحرك هذه الدعوى الجنائية، إلا بإدعاء المضرور مدنياً ضد التابع أو محدث الضرر الذى يكون متبوعاً فى تلك الدعوى، وكما أن للمضرور أن يطالب المتبوع وحده بالتعويض، فله كذلك أن يطلب التابع وحده به أو أن يرفع دعواه على الاثنين. انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

الفصل الثانى

دعوى الرجوع

نبحث دعوى للرجوع فى القانون الفرنسى فى المبحث الأول.
وفى المبحث الثانى نبحث دعوى الرجوع فى القانون المصرى.

المبحث الأول

دعوى الرجوع فى القانون الفرنسى

تستطيع الدولة بنص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ أن ترجع بما دفعته من تعويض، إما على المعلم، وإما على الغير، وذلك طبقاً للقواعد العامة^(١).

فاللولة لها أن ترجع بما دفعته من تعويض كله أو جزء منه على المعلم أو الغير، وكنا قد تحدثنا فيما سبق أن القانون الفرنسى يسمح بطول الدولة محل المعلم كما فصلنا سابقاً.
أولاً: رجوع اللولة على المعلم:

الدولة وقد دفعت التعويض يحولها محل المعلم، لها طبقاً للقانون أن ترجع بعد ذلك على المعلم والقواعد العامة تنظم ذلك.

وهنا تميز القواعد العامة فى القانون الإدارى بين إذا كان خطأ المعلم، خطأ مرفقياً، أم أنه خطأ شخصياً، فلا يمكن أن تمارس الدولة دعوى الرجوع على المعلم إلا إذا كان خطأه خطأ شخصياً^(٢)، أما لو ارتكب المعلم خطأ مرفقياً

(1) Art 2 alléna 4 : "L'action récursoire Pourra être exercée Par l'Etat Soit Contre L'instituteur, Soit Contre Les tiers, Conformément au droit Commun".

(2) Nancy, 19 Mai 1949. G. P. 1949, 2, 166.

Nancy, 25 Mai 1953 J. C. P. 1953, 11. 1694. note 11., Gal.

فلا يمكن أن ترجع الدولة عليه بما دفعته من تعويض وتحتمل المسؤولية كاملة، لأن المعلم الحكومي ليس سوى موظف في الدولة^(١).

ولإعمال نص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧، في رجوع الدولة على المعلم بما دفعته من تعويض، أن تكون الدولة قد حلت محله في الخطأ الشخصي الذي ارتكبه، وأيضاً أن تكون الدولة قد دفعت فعلاً مبلغ التعويض إذا توافر الشرطان فالدولة تستطيع ممارسة هذا الرجوع لأنه يرققها المبلغ يكون قد ثبت فعلاً خطأ المعلم الشخصي، أي أن هذا الأخير هو المسئول عن فعل الضرر الذي أصاب الغير. هذا وإن كان عملاً في حالات ضئيلة تمارس الدولة هذا الحق.

ومن ناحية أخرى أنه إذا باشرت الدولة الدعوى التأديبية ضد المعلم، هذا ليس له شأن في دعوى الرجوع الخاصة بتعويض عن ضرر شخصي ارتكبه المعلم، فالدعوى التأديبية ترفع على المعلم لمعاقبته عما اقترفه مخالفات لواجبات الوظيفة العلمية، أي أن سبب كل دعوى مستقل عن الآخر. والدعوى التأديبية تحركها الدولة في أي وقت لا شأن لها بدعوى الرجوع.

ثانياً: رجوع الدولة على الغير:

نص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ يقرر حق الدولة ليس فقط الرجوع على المعلم، ولكن يمكنها الرجوع على الغير، فإذا ما كان غير المعلم قد ساهم في الخطأ وفي إحداث الضرر، وهنا تكون أمام حالة تعدد الفاعلين. وهذا الغير يختلف من حالة إلى أخرى، فقد يكون أحد التلاميذ المعهود بهم إلى المعلم، وقد يكون أحد المساعدين الخاضعين لتوجيه المعلم، كموظف

(١) جرى التقه والقضاء الفرنسي على سياسة الفصل التام بين نظم المسؤولية المترتب على كل من الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، ومسمى هذا بمبدأ "عدم الجمع" أي عدم جواز اجتماع مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي، ومسؤولية الإدارة عن الخطأ المرفقي، وكذلك عدم جواز الجمع بين مسؤولية الإدارة والموظف عن الخطأ الشخصي.

بالمدرسة، أو عامل يتولى عمل بالمدرسة غير المهمة التعليمية، أو مرشد أو رئيس فريق تدريبات بدنية بالمدرسة، استدعاء المعلم أو اختياره لتدريب التلميذ، أو والد الطفل المسئول عن إساءة تربية طفله، أو الهيئة أو المحافظة المالكة للأبنية المدرسية، أو المسئول عن تشييدها أو صيانتها، أو أى شخص آخر، تدخل دون حق للإضرار بالتلميذ، دون أن يستعبد المعلم فى الوقت المناسب^(١).

وبالأصل كان للمضروب الحق فى رفع دعوى التعويض على هذا الغير، وإذا حلت الدولة فى دفع التعويض المحكوم به، فيحق للدولة أن ترجع على هذا الغير، ويكون هو المسئول عن الضرر.

فإذا كان خطأ المعلم ويفرض أنه ساهم فى الخطأ مع هذا الغير، وكان خطأ المعلم مرققياً، فلا يكون للدولة الرجوع على هذا المعلم، وترجع فقط على هذا الغير بمقدار مساهمة خطئه فى إحداث الضرر. فالدولة لا تستطيع أن ترجع بكامل التعويض على الغير، كما لم تستطيع ذلك بالنسبة للمعلم المخطئ، كما أيضاً لا تستطيع للدولة أن ترجع على التلميذ الذى أحدث الضرر.

وإذا رجعت الدولة على الغير، فى حدود ما ساهم به من خطأ، فيكون بغير حق أن يرجع هذا الغير مرة أخرى على المعلم.

ثالثاً: الإختصاص القضائى بدعوى الرجوع:

لا خلاف فى اختصاص القضاء العادى بدعوى الرجوع على الغير لاسترداد ما دفعته الدولة والثابت بنسبة خطأ هذا الغير فى إحداث الضرر.

غير أن الفقه الفرنسى اختلف بشأن تحديد القضاء المختص فى دعوى رجوع الدولة على المعلم الحكومى، فيرى جانب من الفقه، أن دعوى الرجوع التى تمارسها الدولة ضد المعلم الحكومى تكون من اختصاص القضاء العادى،

(١) انظر: د. مصنف عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

وحيث أن خطأ المعلم مستقل عن تنظيم مرفق التعليم، أى أنه مجرد خطأ شخصى وليس مرفقياً، فالاختصاص ينعقد للقضاء العادى.

بينما يرى جانب آخر من الفقه أن الاختصاص بهذه الدعوى ينعقد للقضاء الإدارى ونص المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٣٧ يعنى اختصاص القضاء العادى بالنسبة لدعوى المسؤولية الأصلية التى يرفعها المضرور أو أحد ممثليه أو خلفه على الدولة، أما دعوى الرجوع فيها تمارس طبقاً للقواعد العامة، وحيث أن المعلم الذى ترجع عليه الدولة هنا معلم حكومى، أى موظف عام، فإن مقتضى القواعد العامة أن يكون الاختصاص للقضاء الإدارى، وليس القضاء العادى.

ومن ناحية أخرى فإن الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية^(١) ترى أنه إذا وقع الضرر نتيجة جريمة جنائية نسبت إلى المعلم، وحلت الدولة محل المعلم فى المسؤولية المدنية ودفعت التعويض للمضرور، فإن ما أصاب الدولة من ضرر فى هذه الحالة يكون قد نشأ من طولها محل المعلم، ولم يقع لها مباشرة من الجريمة التى أرتكبها المعلم، فإن الرجوع لا يكون من اختصاص المحاكم الجنائية.

ونحن نرى أن ينعقد الاختصاص للقضاء العادى دون القضاء الإدارى، والملاحظ حينما تفصل المحاكم الجنائية فى الشق المدنى وحين تحيل الدعوى المدنية فأنها تحيلها إلى القضاء العادى، ولم يحدث أن تقوم المحكمة الجنائية بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة القضاء الإدارى.

وبالنسبة للاختصاص المكافئ، فإن دعوى رجوع الدولة على الغير، يمكن أن تتم أمام قاضى دعوى المسؤولية الأصلية، أما لو رفعت دعوى الرجوع معقولة، فإن الدولة تكون بالخيار بين رفعها أمام محكمة مكان وقوع

(1) rim, 24 Mai 1973. B. Crim, no 238, "Le recours de l'État ne Pouvait être intenté que devant Les tribunaux non repressifs".

الحادث الضار، أو مكان موطن الغير المسئول، وقبل العمل بقانون سنة ١٩٣٧، قرر القضاء الفرنسي أن المضرور إن أراد مقاضاة مؤمن المعلم، فإنه يجب تطبيق المادة الثالثة من قانون التأمين لسنة ١٩٣٧، وبالتالي يستطيع المضرور رفع الدعوى على هذا المؤمن أمام محكمة موطن المؤمن له، أو محكمة محل وقوع الحادث. وبالرغم من أن المضرور يجب، قبل الرجوع على المؤمن، أن يحدد، بواسطة القضاء، التعويض المستحق على الشخص المسئول، إلا أن القضاء الفرنسي قد قبل استثناء رجوع المضرور مباشرة على المؤمن دون تحديد قضائي مسبق للتعويض المستحق على المسئول، عندما يكون من غير الممكن مقاضاة هذا المسئول بواسطة المضرور، وهذا هو وضع المعلم الآن في القانون الفرنسي، فما تقرر عن سيرة للمعلم المسئول، لا يجب أن يسوى من مركز المضرور في مواجهة المؤمن^(١).

رابطاً: تقادم دعوى الرجوع:

تنص المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ أن دعوى المسؤولية الأصلية التي تحل فيها الدولة محل المعلم، تتقادم بثلاث سنوات، تبدأ من يوم وقوع الحادث الضار فما هي مدة تقادم دعوى للرجوع؟

يرى البعض أن دعوى الرجوع تتقادم بمرور ثلاث سنوات شأنها شأن تقادم دعوى المسؤولية الأصلية، حيث أن دعوى الرجوع تتعلق بالفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ وهي دعوى تعويض قضى "بتعويض الأضرار المنصوص عليها" في هذا القانون وهذا شرط ضروري قرره الفقرة الأخيرة من هذه المادة من أجل أعمال نظام التقادم الثلاثي.

ويرى جانب من الفقه معارضيه ذلك، ويسنده أحكام القضاء الفرنسي، ويُقدر وجوب خضوع دعوى الرجوع من حيث التقادم للقواعد العامة في

(١) انظر د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢٤١.

القانون الإدارى، أو القانون المدنى، ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون سنة ١٩٣٧ المتعلقة بدعوى الرجوع، تحيل بشأن هذه الأخيرة إلى القواعد العامة، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من هذا القانون، المتعلقة بالتقادم الثلاثى، لا تشير إلا إلى تعويض الضرر الذى ينص عليه قانون سنة ١٩٣٧، وهذا كله يفترض أن الأمر يتعلق قبل أى شئ، بدعوى المضرور ضد الدولة، وليس بدعوى رجوع الدولة على المعلم أو الغيرن ولهذا، وجب أن تخضع هذه الأخيرة من حيث التقادم للقواعد العامة، وليس لتلك القاعدة الخاصة بالتقادم الثلاثى، الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية التى تعتبر حكماً استثنائياً لا يجوز التوسع فيه، ويجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً، فلا يطبق حينئذ على دعوى الرجوع، التى لا تمثل دعوى تعويض ضرر، وإنما دعوى استرداد^(١)، والقول بعكس ذلك من شأنه حرمان الدولة من دعوى الرجوع، فى بعض الحالات، وذلك متى تمت مقاضاتها بواسطة المضرور - فى دعوى التعويض الأصلية - فى آخر يوم من أيام التقادم^(٢).

الباب الثانى

دعوى الرجوع فى القانون المصرى

فى القانون المصرى يمكن أن ترفع دعوى الرجوع على المعلم، ويمكن أن ترفع لمصلحة المعلم.

أولاً: دعوى الرجوع على المعلم:

لم يأخذ القانون المصرى بفكرة الحلول محل المعلم، غير أن الدولة أو صاحب المدرسة أو المعهد الخاص يمكن أن يقوم بدفع التعويض بصفة

(1) ".... Cette disposition doit s'interpréter restrictivement et Par Conséquent ne Concerne Pas L'action recoursoire de l'Etat, Contre Le responsable, qui n'est Pas action" en reparation du dommage. "mais une action en remboursement" Perreau, op. cit., P. 2.

(٢) انظر د. محسن عبد الحميد، للمرجع السابق، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

المتبوع، والمعلم هو التابع، فطبقاً للمادة ١٧٥ من التقنين المدني، فإنه يكون للمتبوع؛ الدولة أو صاحب المدرسة أو المعهد الخاص؛ الحق في الرجوع بعد ذلك على المعلم، بما دفعوا من تعويض للمضروب، فهذا النص يقرر أن "المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها مسئولاً عن تعويض الضرر".

والمعلم الحكومي كما بينا أن له صفة الموظف العام. ومحكمة النقض تكيف العلاقة بينهما على أنها علاقة كفالة، فالدولة تكون في حكم "الكفيل المتضامن" والكفالة ليس مصدرها العقد، وإنما مصدرها القانون، فإذا دفعت التعويض المحكوم به على موظفها باعتبارهم مسئولين عن إحداث الضرر الذي كان أساساً للتعويض، فإن لها أن تحل محل الدائن المحكوم له بالتعويض في حقوقه، ويكون لها الحق في الرجوع على أي من المدينين المتضامنين بجميع ما أنته.

وهذه المنازعة بين الإدارة وبين المعلم يختص بها القضاء الإداري باعتبارها إحدى المنازعات الإدارية وذلك على إثر صدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

أما رجوع صاحب المدرسة أو المعهد الخاص على المعلم فهي من اختصاص القضاء العادي. وطبقاً لإجراءات القواعد العامة.

ثانياً: رجوع المعلم على التلميذ:

متى دفع المعلم التعويض للمضروب، لأنه لم يتمكن من دفع مسئوليته، ولأن المضروب لم يرجع على التلميذ المسئول، وإنما رجع على المعلم مباشرة، كان للمعلم في حدود القواعد العامة أن يرجع على التلميذ المسئول عن الضرر، بما دفع للمضروب، وفي هذا المجال فإن بيان عما إذا كان التلميذ مميزاً أم غير مميز.

فإذا كان التلميذ "محدث الضرر" مميزاً، ومع ذلك أضطر المعلم، متولى الرقابة، إلى دفع التعويض عنه للمضروب، كان لهذا المعلم أن يرجع على التلميذ المسئول، بكل ما دفعه من تعويض للمضروب، ذلك أن مسؤولية المعلم لم تكن سوى مسؤولية مفترضة فقط، بسبب خطأ التلميذ، وتقررت لمصلحة المضروب وحده، ولا يجوز لغيره أن يتمتع بها^(١). ولأن مسؤوليته المفترضة تسقط أمام مسؤولية التلميذ الثابتة، فيتحمل هذا نتيجة الفعل الضار بأكملها، ولا يجوز له أن يلقى بعضها على المعلم، الذي لم يثبت وقوع خطأ منه أسهم في إحداث الضرر^(٢). فالشرط الرئيسي، لرجوع المعلم على التلميذ هنا، أن يكون هذا الأخير مميزاً حتى يمكن القول بأن مسؤوليته عن أفعاله قد قامت فعلاً، وذلك طبقاً للمادة ١٧٥ من التقنين المدني، فوفقاً للقواعد المقررة بهذا النص الأخير فإنه يجوز للمكلف بالرقابة إذا قام بأداء ما التزم به من تعويض، عما أحدثه المشمول بالرقابة من ضرر، أن يرجع بما آداه كاملاً على محدث الضرر إن كان هذا الأخير مميزاً، وليس لمحدث الضرر أن يدفع بأن المكلف بالرقابة قد أدى ما التزم به. كما لا يصح له أن يتمتع بما تنص عليه المادة ١٦٩ مدني، كى توزع المسؤولية بينه وبين المكلف بالرقابة بالتساوى، باعتبارهما متضامنين، حيث أن التضامن يقتصر على حالة الأشخاص الذين ساهم كل منهم بخطئه في إحداث الضرر.

التلميذ غير مميز:

الخطأ ينسب إلى الشخص المميز، فإذا كان الشخص وقت ارتكاب الفعل صغير السن، أو مريض بمرض عقلي أو عته، هنا لا ينسب لهذا الشخص ارتكاب فعل ضار أو خطأ أو مسؤولية، ولا يجوز بالتالي الرجوع عليه من جانب متولى الرقابة.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني، ج ٢، ص ٤٢١.

(٢) د. محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ٢٥٢.

وإذا كان القانون المدني في مادته ١٦٤ / ٢ يعطى المضرور الحق في الرجوع على عديم التمييز، فإنه لا يجوز للمعلم أن يفيد من هذا النص للرجوع على التلميذ عديم التمييز وذلك لسببين:

السبب الأول: أن ما يقرره هذا النص من مسؤولية مخففة نحو المضرور لا نحو متولى الرقابة، إنما يتقرر بصفة استثنائية وأيضاً هي طبقاً للقانون مسؤولية احتياطية ومحدودة، وهي لمصلحة المضرور وحده، دون غيره، ومن أجل ضمان حصوله على تعويض عادل عند تعذر حصوله على التقويض القانوني من الراعي المسئول مدنياً، فلا يجوز للأخير أن يستند إليها في الرجوع على المرعى بما دفعه من تعويض للمضرور.

السبب الثاني: إن المادة ١٧٥ مدني التي تقرر أن "المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر"، لا يمكن أن تطبق في هذا المجال، حيث أن الشرط الجوهري لإعمالها هو انعقاد مسؤولية التلميذ الخاضع للرقابة، وهذا لا يتم إلا إذا كان مميزاً، فالحدود التي يكون المشمول بالرقابة مسئولاً فيها عن تعويض الضرر تقتصر فقط على الحالات التي يكون فيها الفاعل مميزاً. فإذا لم يتمكن المعلم الرجوع على التلميذ لصغره فيمكن أن يرجع على الوالدين لإساءة تربية ولدهم.

ويتضح لنا من العرض السابق أن دعوى المسؤولية في القانون الفرنسي تكون من اختصاص القضاء العادي وهي ترفع من المضرور أو من ينيه على الدولة، وذلك بتوافر شروط الطول، والمضرور لا يلجأ إلى اختصاص الدولة هنا والمطالبة بالتعويض لخطأ منها إنما لخطأ ارتكبه المعلم وعن خطأه الشخص. وأيضاً في القانون المصري أن دعوى المسؤولية ترفع على الدولة كمتبوعة تسأل عن أعمال المعلم التابع لها، وتكون أيضاً من اختصاص القضاء

العادى وليس القضاء الإدارى لأن الأمر هنا يتصل بمسئولية الإدارة عن عمل
مادى لا يرتبط بمباشرتها لما تتمتع به من سلطات وإمكانيات تختص بها جهة
الإدارة وحدها.

الباب الثالث

المسئولية الجنائية للمعلم

المسئولية هي تحمل الإنسان نتيجة عمله، ولكى يسأل جنائياً عن جريمة من الجرائم يجب أن يكون أهلاً لتحمل المسئولية الجنائية، فيكون مدركا مختاراً فيما يفعل وفوق ذلك يلزم أن يكون مخطئاً.

فالخطأ أساس المسئولية الجنائية، إذا انعدام فلا يسأل عما حدث، والخطأ وصف يلحق بالإرادة، ومن أجل ذلك إذا انعمت الإرادة في شخص فلا محل لنسبة الخطأ إليه، كما لو ارتكب الجريمة تحت تأثير قوة لا قيل له برفعها. ويترتب على ذلك أن الخطأ لا يكون درجة واحدة بل هو درجات تختلف شدة وضعفاً باختلاف المدى الذى تتسحب عليه الإرادة، فقد يريد الإتيان بالفعل ونتيجته كما فى حالة القتل العمد والمسرقة؛ وهذه هي حالة الخطأ العمدى المعبر عنه اصطلاحاً بالقصد الجنائى، وهو أشد أنواع الخطأ.

وقد تقتصر الإرادة على ارتكاب فعل من الأفعال فتترتب عليه نتائج لم يكن الجائى قد أرادها فيسأل عنها إذا كانت راجعة إلى إهماله أو عدم احترازه أو احتياظه، وقد يرجع إلى رعونته وطيشه، وهذه حالة الخطأ غير العمدى وهو أقل درجة من القصد الجنائى، كما أن القانون يعاقب فى بعض الجرائم على مجرد ارتكاب بعض الأفعال ولو لم يترتب عليها أى نتيجة، كما هو الحال فى المخالفات^(١).

ومحل المسئولية الجنائية فى التشريعات الحديثة هو الإنسان الحى، الذى ارتكب السلوك الذى يجرمه التشريع الجنائى، وتوافرت لديه أهلية المساملة الجنائية، فلا يسأل جنائياً غير الإنسان الحى الذى يتمتع بالإدراك وحرية الاختيار. فالإنسان الحى هو المخاطب بالقاعدة الجنائية، وهو الذى

(١) انظر د. أحمد قحى بهنسى، المسئولية الجنائية، دار القلم، ١٩٦١، ص ٤٥.

يمكن أن يخالف أمر أو نهى القانون الجنائي الذى يحافظ على ركائز المجتمع ودعائم هذه الركائز، فمن يخالفه يوقع عليه جزاء هذه المخالفة^(١).

وقد عرفت الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية والجزاء، فقد نقرر أن الإنسان الحى هو الذى يتوجه إليه تكليف الشارع، فالحيوان والجماد ليسا أهلاً للتكليف، والميت كذلك لا يمكن أن يكون أهلاً للتكليف، ولذلك فالشريعة الإسلامية لا تجعل أهلاً للتكليف ومحلًا للمسئولية الجنائية سوى الإنسان الحى الذى يتمتع بالإدراك وحرية الاختيار، وهذا المبدأ من أصول التشريع الإسلامى^(٢).

أما القوانين الوضعية فقد مرت بتطور طويل، فتشريعات العالم القديم تقرر مسؤولية الجماد والحيوان وجثث الأموات، وتسمح بمحاكمة هذه الجمادات والحيوانات والأموات وتوقيع الجزاءات عليها^(٣). ثم مرت هذه التشريعات بتطورات نلاحظها فى التشريعات الأوروبية القديمة، ثم بتطور طويل انتهى بإقرار مبدأ أن الإنسان الحى هو محل المسؤولية الجنائية وذلك فى أعقاب الثورة الفرنسية. ولم يصبح الإنسان الحى المدرك المختار هو وحده محل المسؤولية الجنائية إلا بعد أن تجاوز الفكر القانونى النظرة الضيقة للمسئولية.

(١) انظر أ. د قحوح عبد الله الشاذلى، أ. د أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية ٢٠١٣، ص ٢٣.

(٢) انظر أ. د محمد كمال إمام، المسؤولية الجنائية أساسها وتطورها، دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والشريعة الإسلامية، ١٩٨١، ص ٢٣.

(٣) وقد سجل تاريخ القضاء فى أوروبا خلال العصور الوسطى عدداً من المحاكمات كان المتهمون فيها حيوانات، مثل النعاب والخنازير والخيول والجرذان والحشرات والذئبة والكلاب والقطط ولأن الأوروبيون فى القرون الوسطى كفوا يدعون الحيوانات للإدلاء بالشهادة أمام المحاكم، فتعتبر شهود إثبات أو نفى حسب ما يصدر عنها من حركات أو سكوت، فسكوتها دليل البراءة ولو أراد الله غير ذلك لأنطقها بالحق تقتصر عنها حركة ما.

انظر فى ذلك: أ. د قحوح عبد الله الشاذلى، أ. د أمين مصطفى محمد المرجع السابق، ص ٢٤.

فالإنسان هو الذى يرتكب الجريمة ولا يتصور أن يرتكبها الحيوان أو يساهم فيها مع الإنسان، لأن الحيوان قد يكون أداة لو آلة تستعمل فى ارتكاب الجريمة، فيسأل عن الجريمة الإنسان وحده. لكن الإنسان قد يرتكب الجريمة ولا يسأل عنها إذا تخلف مناطق المسؤولية، أى الإدراك وحرية الاختيار فالصغير والمجنون والمكره والمضطرب يرتكبون الأفعال التى يجرمها القانون الجنائى، لكنهم لا يسألون جنائياً عن هذه الأفعال لانتفاء التمييز والإدراك وحرية الاختيار.

ولا يسأل عن الجريمة ولا يعاقب عنها إلا الشخص الذى ارتكبها وذلك تطبيقاً لمبدأ شخصية المسؤولية الجنائية فهو من الأصول التى تحكم القانون الجنائى الحديث الذى هدفه تحقيق العدالة والاستقرار فى المجتمع ويلبى أن يسأل عن الجريمة غير من صدر عنه أركانها المادية والمعنوية وبشكل فعل أو الامتناع عن فعل يجرمه القانون الجنائى، كما يجرم أفعال المساهمة أى من ساهم فى ارتكاب الجريمة. فيعاقب كل من الفاعل كان أو شريكاً.

وبدء ذى بدء نعرف الجريمة بأنها سلوك غير مشروع، فهى ليست مجرد مخالفة لنص فى قانون العقوبات، وإنما هى نشاط يتم به "العدوان" على مصلحة من المصالح الأساسية فى المجتمع التى يصبغ عليها القانون حمايته ليكفل للمجتمع نفسه البقاء والاستقرار⁽¹⁾.

فالجريمة ظاهرة قانونية تتمثل فى مخالفة قاعدة قانونية جنائية. أى أنها عنوان على مصلحة أساسية فى المجتمع، هى بالضرورة اعتداء على مصلحة هى محل الحماية الجنائية، هى اعتداء على مصلحة قانونية هى موضع الحماية الجنائية.

(1) G. D. pisapia. Introduzione alle Speciale diritto Penale, I, 1948, Pag. 13.
وانظر أ. د. جلال ثروت، أ. د. على القهوجى، قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١١، ص ٢٥.

والمقصود بالمصلحة القانونية كل ما هو يشبع حاجة مادية أو معنوية لشخص من الأشخاص، فالنقود والخبز والمنقول والعقار والصحة والحياة والشرف والحرية والعقيدة كلها من قبيل الأموال لأن كل منها يشبع حاجة من حاجات الشخص في الجماعة. وعندما يرتبط المال بشخص معين ليتولى إشباع حاجة من حاجاته فهذا يصبح المال بالنسبة لذلك الشخص مصلحة، وعندما يسبغ القانون الجنائي عليها حمايته فلها تصبح مصلحة قانونية، وعلى المشرع الجنائي تقييد أى من هذه المصالح من يقوضها يكون قوض ركيزة من ركائز المجتمع أو دعامة لهذه الركيزة، أو بمعنى آخر هي مصالح أساسية للمجتمع لا يجوز لشخص أن يعتدى عليها، هذه المصالح يتوقف على حمايتها بقاء المجتمع واستقراره، وإسباغ الحماية الجنائية على هذه المصالح لا يوفر الثبات وتحقيق العدالة في المجتمع فقط وإنما يحدد أيضاً المجال السوى لنشاط الأفراد وسلوكهم المشروع في الحياة الاجتماعية^(١).

على هذا الأساس لا تكون الجريمة مجرد مخالفة لقاعدة جنائية إنما يشكل جريمة عدوان على مصلحة قانونية أساسية، يتمثل هذا العدوان في إهدار المصلحة القانونية كلها أو بعضها هي صورة العدوان "Offesa" على المصلحة القانونية موضع الحماية الجنائية في الجريمة.

إن مضمون الجريمة أو المصلحة محل الحماية الجنائية فيها يرتبط مباشرة بشخص من الأشخاص، ويعتبر هذا الشخص هو "المجنى عليه" في الجريمة وهذا هو المضمون الخاص الذي يختلف من جريمة إلى جريمة، كما يرتبط بطريقة غير مباشرة بالدولة، بوصفها النظام القانوني المتمثل للجماعة، وتكون عنده، "المضمون العام" للجريمة، وهو يتمثل في الحفاظ على الشرائط الأساسية لبقاء المجتمع وكيانه، وفي هذه الحدود يصح القول بأن الجريمة ضرر يصيب المجتمع دائماً.

(١) انظر أ. د. جلال ثروت، أ. د. على القهوجي، المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

بهذا نكون قد توقفنا عند أن هناك مصلحة قانونية موضوع الحماية الجنائية، جريمة الضرب المفضى إلى الموت (المنصوص عليها بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات المصري) يتيح تحديد المحل القانوني، موضع الحماية الجنائية فيها، ربطها بالنظام القانوني الخاص بجرائم الاعتداء على مصلحة الحياة، أى وضعها فى الجرائم الخاصة بالقتل وليس بين طائفة الجرائم الخاصة بالضرب أو الجرح أو الإيذاء^(١).

فنتحدث فى هذا الباب عن الجريمة ومسئولية المعلم فى قانون العقوبات وأسباب إياحة أفعال تشكل جريمة ولكن لا عقاب عليها وإداء الواجب وموقف المعلم من تنفيذ القانون وتنفيذ أمر صادر من الرئيس وجبت عليه إطاعته.

وأخيراً نطى فكرة عن العقوبة كجزاء جنائى يوقع على فعل استهجنه المجتمع وتصدى له قانون العقوبات بتجريمه لأنه يشكل تهديد للمصالح الأساسية للمجتمع ويهز ركيزة أساسية من ركائز المجتمع.

ونحن نتحدث فى هذا الباب عن الجريمة، والقانون الذى يحكمها ويضع مجموعة القواعد القانونية التى تهتم بتحديد الجرائم وبيان ما يترتب عليها من عقوبة أو آثار جنائية أخرى، أو على القانون الذى يتضمن مجموعة القواعد القانونية التى تضع الحدود ما بين المباح والمحظور من أفعال الإنسان أو عدم أفعاله وتقرر جزاء معين. هذا القانون هو قانون العقوبات الذى بين دفتيه الجرائم والعقوبات.

(١) أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت، المادية والمعنوية، فنجد أن هناك سلوك ونتيجة ورابطة سببية فى جرائم القتل جميعاً، ويفرق بين هذه الجريمة وجرائم القتل العمد أو القتل غير المقصود، بل إن هذا يدلنا على طبيعة "الخطأ" فى هذه الجريمة وعلى "وحدة" الجريمة فى تركيبها القانونى بالرغم من عناصرها المادية المتحددة هذه الجريمة ذكرناها لأنها من ضمن الجرائم التى نتحدث عنها فى مسؤولية المعلم، فلن كان أمر القتل العمد أثناء تلبية المعلم لمهمته التعليمية هو أمر يعيد التحقيق فأنه من المتصور أن تحدث هذه الجريمة كصورة لجرائم القتل أو بصورة أخرى فى القتل الخطأ. وهذا ما نراه لاحقاً.

تعريف الجريمة:

الجريمة هي سلوك إرادي يحظره القانون ويقرر لفاعله جزاءً جنائياً^(١).

تعريف قانون العقوبات:

هو مجموعة القواعد الجنائية الموضوعية التي تحكم المسؤولية الجنائية بتحديد الجريمة والجزاء، أى تحدد مفردات الجرائم والعقوبات المقررة لها^(٢).

نتحدث فى الفصل الأول عن الجريمة.

وفى الفصل الثانى عن مسؤولية المصم فى قانون العقوبات.

(١) انظر أ. د على عبد القادر القهوجى، قانون العقوبات، ص ٢٤.
(٢) انظر أ. جلال ثروت، أ. د على القهوجى، للمرجع السابق، ص ٥.

الفصل الأول الجريمة

الجريمة كما قلنا أنها سلوك إرادي يحظره القانون ويقرر لفاعله جزاءً جنائياً.

المبحث الأول أركان الجريمة

انقسم الفقه الجنائي إلى مذاهب متعددة في تحديد أركان الجريمة، فمنهم من رأى أن للجريمة ركن واحد هو الركن المادى، أى الفعل أو الامتناع الذى ينتج عنه أثر فى المجتمع، ويرون أن الركن المعنوى أى العامل النفسى لا يعد ركناً فى الجريمة إنما هو شرط لقيام مسئولية فاعلها جنائياً، وهذا الاتجاه ما يطلق عليه الاتجاه الموضوعى أو المادى.

على عكس هذا رأى نجد من يرى أن الركن المعنوى هو الركن الوحيد للجريمة وما السلوك الإجرامى أو الركن المادى سوى تجسيد للغاية أو الهدف التى يبتغيها صاحب السلوك.

وجمهور الفقه لا يأخذ بالرأىين السابقين ويرون أن للجريمة ركنان هما الركن المادى والركن المعنوى، ولا تقوم جريمة إلا باجتماع الركنين معاً فإذا انتفى أحدهما انتفت الجريمة فلا يوجد لهما نموذج مصور فى قانون العقوبات حيث أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وهذا ما يدفعنا للحديث عن فكرة عامة عن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

المطلب الأول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

معنى الشرعية:

يعنى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانونى يحدد تلك الجريمة، ويقرر لها جزاءً معيناً بلفظ صريح ومحدد^(١).

(١) التحديد يردى إلى عدم بسط سلطة تقديرية للقاضى حتى لا يصل به الأمر إلى إنشاء قاعدة قانونية وجزاء معين، فلا يقضى للقاضى بعقوبة قبل أحد إلا بعد التحقق من وجود أركان جريمة ويوقع العقاب المحدد.

ومبدأ الشرعية من المبادئ التي قررت لحماية حقوق وحريات الأفراد، التي تقرها الدساتير المختلفة للدول وتحصر على النص عليها، وكذلك المواثيق الدولية وإعلانات حقوق الإنسان (عن الأمم المتحدة - الفرنسي) حرصت على النص لحقوق وحريات الإنسان صراحة.

مبادئ مبدأ الشرعية:

وجود مبدأ الشرعية، أنه لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص، هو ضمانات لحقوق الأفراد وحرياتهم، وحدوداً للقاضي فلا يستطيع أن يقضى بمعاقبة شخص إلا إذا تأكد من وجود العناصر اللازمة للجريمة وأن هذا الفعل أو الامتناع عن فعل هو منسوب إلى شخص معين يستحق العقاب.

ولمبدأ الشرعية أهمية أخرى وهي تحقيق الردع العام والردع الخاص، فيكون الأفراد على علم تام بالفعل المؤثم فيجتنبوه، ومن يقترفه يوقع عليه الجزاء وهو ردع خاص على شخص يعد مجرماً ارتكب جرمًا.

تتألف مبدأ الشرعية:

أولاً: الالتزامات التي تقع على عاتق المشرع:

- ١- على السلطة التشريعية أن تتميز بالدقة والوضوح عند وضع النص التشريعي لتجريم فعل أو الامتناع عن فعل، فلا يكون النص غامضاً أو فضفاضاً، يكون النص محدداً للجريمة وأركانها والجزاء.
- ٢- يلتزم المشرع بعدم إصداره قوانين يعود تطبيقها إلى الماضي، إلا إذا كانت أصحح للمتهم.
- ٣- على المشرع أن يراعى نفعه في صياغة الجزاء، وفي تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى للعقوبة، ويوضح عما إذا كانت العقوبة واجبة أو تحييزية لعقوبة أخرى أو هما معاً.

٤- يلتزم المشرع بتحديد الإجراءات الواجب إتباعها لنظر قضية ما، وتوضيح ضمانات الأفراد في كفالة حقهم في الدفاع حتى يشعر الفرد أنه محكمة عادلة وبرضاء تام هم يكونون مقتنعين بالعقوبة^(١).

ثانياً: الالتزامات التي تقع على القاضي:

١- على القاضي التحقق من أن الفعل أو الامتناع عن الفعل يدخل في النموذج المقرر في قانون العقوبات، أي يشكل جريمة بأركانها المادية والمعنوية، يقوم بتكييف الأفعال والبحث عن النص القانوني الذي ينطبق على هذه الواقعة.

٢- لا يقضى القاضي إلا بالعقوبة المقررة في قانون العقوبات، فلا يقضى بعقوبة تفوق الحد الأقصى أو تقضى بعقوبة تقل عن الحد الأدنى، أو يقضى بعقوبات تكميلية غير منصوص عليها في القانون، ولا يستطيع أن يحدد طريقة معينة لتنفيذ العقوبة غير المنصوص عليها في القانون.

ثالثاً: الالتزامات التي تقع على الأفراد:

بمجرد نشر القانون يصبح الأفراد ملتزمين بما جاء به ولا يعذر أحد لجهله بالقانون.

مبدأ "لا يعذر أحد بجهله بالقانون":

من المبادئ الهامة للقانون الجنائي مبدأ "لا يعذر أحد بجهله بالقانون" ويفترض في الكافة العلم بالقانون الجنائي.

النقد الموجه لهذا المبدأ الشرعي:

واجه مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات عدة انتقادات، وخاصة من أصحاب المدرسة الوضعية وهو كالتالي:

(١) انظر أ. د أمين صطفى محمد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ١٨، ١٩.

(أ) إن تطبيق مبدأ الشرعية في قانون العقوبات سيؤدي إلى إفلات عدد من الأفعال المنافية للأخلاق والخطرة، طالما لم ينص عليها في القانون، لأن المشرع لن يتمكن بآ حبال من الأحوال من التحديد الكامل والكافي لكل أوجه الانحراف داخل المجتمع، فبطء التشريع لا يتسارع ويمابقه بالفعل أفعال تستحدث بشكل هزة لركائز المجتمع ودعامة لهذه الركائز، وهذا ما يؤدي إلى وجود ثغرات في القانون يستغلها الأشرار ويفلتوا من العقاب ولا يقعون تحت طائلة القانون^(١).

ولهذا يرى الأستاذ الدكتور أمين مصطفى محمد ويحق أن يفسح المجال للقاضي عن طريق القياس حتى لا يفلح أحد في الإفلات من العقاب فتتحقق حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره.

(ب) كما أن التطبيق المجرد لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات دون الأخذ في الاعتبار بشخصية الجاني يتنافى وضرورة تقرير العقاب تبعاً لشخصية الجاني وظروفه.

ورغم أن هذا النقد لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ونظراً لضمانة هذا المبدأ لحقوق الإنسان وحرياته فلا مناص من الإبقاء على المبدأ لأنه الأكثر فائدة وأجل نفعاً.

ونريد قبل الخوض في مسئولية المعظم الجنائية، والأفعال وعدم الأفعال التي قد تشكل جريمة جنائية أن نلقى الضوء في المطلب الثاني عن الطرف الآخر في المعادلة وهو المتلقى الذي هو غالباً صغير السن الذي هو أحد موانع المسئولية الجنائية، هذا يفرض أن ها الصغير هو مقترف جريمة.

(١) انظر أ. د. أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٥.

المطلب الثاني

موانع المسؤولية الجنائية

توافر المسؤولية الجنائية يرتبط بوجود شخص يقدم على ارتكاب جريمة بإرادته ومدركا لما يفعله، أى أن المسؤولية الجنائية لا تقوم إلا قبل شخص يتمتع بأهلية جنائية تتمثل فى قدرته على الإدراك والإرادة، فلهذا إذا ما تعرض هذا الشخص لظروف تؤثر على إدراكه أو إرادته بحيث يقدم على ارتكاب جريمته وهو غير مدرك لما يفعل أو على غير إرادته فلهذا لا يكون محلا للمساءلة الجنائية.

وقد تناول المشرع المصرى موانع المسؤولية الجنائية بالمانتين ٦١، ٦٢ من قانون العقوبات وهى صغر السن، والجنون، أو العاهة العقلية، والمسكر غير الإختياري، والإكراه المعنوى وحالة الضرورة. ويقتدر الإمكان هذه موانع المسؤولية الجنائية فترى ما يمكن أن يتصور فى حالة العلم موضوع بحثنا.

الفرع الأول

صغر السن

إن الاهتمام بصغار السن لا يعنى الاهتمام بجانب كبير فى أى مجتمع، إنما يعنى كذلك الاهتمام بحاضر ومستقبل هذا المجتمع، والمجتمعات بأجمع قد أولت صغار السن معاملة تشريعية خاصة تستهدف حمايتهم من الوقوع فى الجريمة، وتمنعهم من العود إليها مرة أخرى.

فقتانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ أولى الطفل بتشريعات خاصة.

وفى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، وتعرضهم أنفسهم لخطر الاعتداء عليهم سواء جنسيا أو قتلا أو المتاجرة فى أعضائهم، أو توجيههم

لارتكاب الجرائم وسواء كانوا ضحايا أو جناة، فقد تدخل المشرع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وقانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية^(١).

وما يهمنا في هذا المجال دراسة صغر السن كمائع من موانع المسؤولية ما يتعلق بالسلوك الخطر أو الإجرامى الذى يقع من الطفل، وبالتالي قد يتواجد الطفل فى إحدى حالات الخطر التى من المحتمل معها أن ينحرف ويرتكب جريمة، فهو فى خلالها يعد معرضاً للانحراف، أو قد ينحرف الطفل بالفعل ويرتكب جريمة، وبالتالي يعد طفلاً منحرفاً يخضع لأحكام تختلف عن الأحكام التى يخضع لها الطفل المعرض للانحراف^(٢).

الطفل المعرض للخطر

طبقاً للمادة ٩٦ من قانون الطفل يعد الطفل معرضاً للخطر، إذا وجد فى حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له وذلك فى أى من الأحوال التالية:

(١) نقضى المادة الثانية من قانون الطفل ويعد استبدالها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بأنه "يقصد بالطفل فى مجال الرعاية المنصوص عليها فى هذا القانون كل من لم يتجاوز الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة.

(٢) ولقد صدمت بعض الجرائم التى وقعت على ومن أطفال عرفت فى وسط الرأى العام بقضية "التوريينى" حيث أسند للمتهمين خطف وهتك عرض وقتل صدى لما يزيد على ٣٢ طفلاً فى ثمان محافظات بمصر وذلك خلال الفترة من ١٩ أبريل ٢٠٠٤ وحتى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٦، ولقد أبدت محكمة النقض بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ حكم محكمة الجنايات الصادر بإعدام اثنين من المتهمين، والسجن المؤبد للآخرين، حيث أثبتت التحقيقات مدى انحراف المتهمين وقسوتهم حيث كانوا يقومون بختطف الأطفال المشردين أو من يجدونه منهم بالشوارع والاعتداء عليهم جنسياً فوق أسقف القطارات والتخلص منهم بالتخلف بهم من أعلى للقطارات أو الأمكن المهجورة.
انظر أ. د. أمين مصطفى محمود، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

- ١- إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حيته للخطر.
 - ٢- إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر أو كان معرضاً للإهمال أو للإساءة أو العنف أو الاستغلال أو التشرد.
 - ٣- إذا حرم الطفل، بغير معوغ، من حقه ولو بصفة جزئية في حضنة أو رؤية أحد والديه أو من له الحق في ذلك.
 - ٤- إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو تعرض لفقد والديه أو أحدهما أو تخليهما أو متولى أمره عن المسؤولية قبله.
 - ٥- إذا تعرض لدخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للأداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال التجاري أو التحرش أو الاستغلال الجنسي أو الاستعمال غير المشروع للكحوليات أو المواد المخدرة المؤثرة على الحالة العقلية.
 - ٦- إذا وجد متمولاً، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيلم بالمعاب بهلوانية، وغيرها مما لا يصلح مورداً جدياً للعين.
 - ٧- إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات.
 - ٨- إذا لم يكن له محل إقامة مستقراً أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.
 - ٩- إذا خلط للمنحرفين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم منوء السيرة.
 - ١٠- إذا كان سبب السلوك ومارفاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو متولى أمره، أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيبه أو عدم أهليته.
- ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الطفل، ولو كان من إجراءات الاستدلال، إلا بناء على شكوى من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه أو متولى أمره بحسب الأحوال.

- ١١- إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن.
- ١٢- إذا كان مصاباً بمرض بدني أو عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي، وذلك على نحو يؤثر في قدرته على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى من هذا المرض أو الضعف على سلامته أو سلامة الغير.
- ١٣- إذا كان الطفل دون سن السابعة وصدرت منه واقعة تشغل جنائية أو جنحة.

وفيما عدا الحالات المنصوص عليها في البندين ٣، ٤ يعاقب كل من عرض طفلاً لإحدى حالات الخطر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

التدابير التي يخضع لها الطفل المعرض للخطر:

تناولت المادة ٩٨ من قانون الطفل المعدل هذه التدابير، حيث أنه إذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في البندين ١، ٢ والبنود من ٥ إلى ١٤ من المادة ٩٦ من هذا القانون، يعرض أمره على اللجنة الفرعية لحماية الطفولة ويكون لها إذا رأت لذلك مقتضى أن تتخذ الإجراءات التالية:

- ١- أن تطلب من نيابة الطفل إنذار متولى أمر الطفل كتابة لتلافى أسباب تعرضه للخطر، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام محكمة الطفل خل عشرة أيام من تاريخ تسليمه، ويتبع في نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للاعتراض على الأوامر الجنائية، ويكون الحكم فيه نهائياً.
- ٢- وإذا وجد الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر المشار إليها بعد أن يصبح الإنذار نهائياً، عرض أمره على اللجنة الفرعية لحماية الطفولة، واللجنة فضلاً عن السلطات المقررة لها في الفقرة السابقة، عرض أمر

الطفل على نيابة الطفل ليتخذ في شأنه أحد التدابير المنصوص عليها في المادة ١٠١ من هذا القانون، فإذا كان الطفل لم يبلغ السابعة من عمره فلا يتخذ في شأنه إلا تدابير التسليم أو الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة.

وتتمثل هذه التدابير طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الطفل المعدل^(١) فيما يلي:

- التوبيخ.
- التسليم.
- الإلتحاق بالتدريب والتأهيل.
- الإلزام بواجبات معينة.
- الاختبار القضائي.
- الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة.
- العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذا العمل وضوابطها.
- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

الطفل المنحرف

تبنت التعديلات الأخيرة لقانون الطفل عام ٢٠٠٨ منهجاً جديداً للمعاملة العقابية للأطفال المنحرفين يختلف عما كان عليه الوضع قبل هذا القانون. والطفل المنحرف هو كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره وارتكب جريمة. فإن المعاملة العقابية لهذا الطفل ومدى توافر المسؤولية الجنائية قبله تختلف بحسب المرحلة العمرية.

(١) هذه التدابير هي ذات التدابير التي يمكن أن يحكم بها على الطفل المنحرف الذي لم يتجاوز سنه خمسة عشر سنة ميلادية إذا ارتكب جريمة.

ويمكن أن نعرض لأحكام المعاملة الجنائية للطفل المنحرف فى قانون الطفل المصرى من خلال التعرض لمرحلتين بحسب سن الطفل، الأولى: تتعلق بامتناع المسؤولية الجنائية للطفل، وتتعلق المرحلة الثانية: بالمعسولية الجنائية المخففة للطفل^(١) وذلك كالتفصيل التالى:

المرحلة الأولى: امتناع المسؤولية الجنائية:

تقضى المادة ٩٤ من قانون الطفل المعدل بأنه لا تمتنع المعسولية الجنائية على الطفل الذى لم يجاوز اثنتى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة، ومع ذلك إذا كان الطفل قد جاوزت سنه السابعة ولم تتجاوز الثانية عشر سنة ميلادية كاملة، وصدرت منه واقعة تشكل جنائية أو جنحة تتولى محكمة الطفل دون غيرهما الاختصاص بالنظر فى أمره، ويكون لها أن تحكم بأحد التدابير المنصوص عليها فى البنود ١، ٢، ٧، ٨ من المادة ١٠١ من هذا القانون.

وبالتالى يلاحظ أن المشرع للمصرى يتناول فى هذه المرحلة فرضين:

الفرض الأول: يتعلق بالطفل المنحرف الذى لم تتجاوز سنه السابعة.

ويبين نص المادة ٩٠ من قانون الطفل بأن "الطفل فى هذه المرحلة العمرية تمتنع مسؤوليته الجنائية تماماً، فلا يسأل عن أية جريمة وقعت منه سواء أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة.

والأصل أن الطفل فى هذه السن لا يقوى على فهم أفعاله أو إدراك النتائج التى تترتب عليها، فهو لا يستطيع غالباً أن يميز بين الخير والشر، إذ تنعدم لديه القدرة على التمييز والإدراك حتى ولو توافرت له حرية الاختيار^(٢). فهذا الطفل الذى يقف فى شرفة منزله ويدفع شيئاً ثقيلاً وتصادق وجوده على

(١) انظر أ. د. أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(٢) أ. د. فوزية عبد المنار، المعاملة الجنائية للأطفال، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٤١.

حادثتها فيقع على أحد المارة فيقتله، أو الطفل الذي يترك يلهو بألة حادة فتجرح طفلاً أو تقتله فإنه بلا شك يعد مرتكباً لهذه الجرائم، ولكن تلبى حاسة العدالة بمساءلته جنائياً عنها وهو في هذه المرحلة المبكرة من العمر.

وبهذا تكون هذه القواعد هي القواعد المطبقة على كافة الأطفال أينما هم تواجدهم، في المنزل، في المدرسة، نفس القواعد، أى لا يسأل الطفل عما يحدثه لطفل آخر وهو في هذه السن، هذا بالنسبة للجاني والمجنى عليه، وهنا أين تقع مسؤولية المعلم من جنابة أو جنحة متصور حدوثها في وقت انتقلت الرقبة والرعاية إليه، إهمال يسأل عنه مساهمة أيضاً يكون مسؤولاً حتى ولو لم يكن الجاني غير مسئول.

ومع ذلك فقد اعتبرت المادة ٩٦ من قانون الطفل في البند ١٤ هذا الطفل دون سن السابعة والذي يرتكب جنابة أو جنحة معرضاً للخطر على نحو يلزم مواجهته بتدابير معينة تتخذها اللجنة الفرعية لحماية الطفولة على النحو السابق ذكره، وقد تصل لخضوعه لتدابير معينة تتمثل في تسليمه لولى أمره أو إيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة.

الفرض الثاني: يتعلق بالطفل المنحرف الذي تجاوزت سنه السابعة ولم تتجاوز الثانية عشرة سنة.

إذ أنه على الرغم من القاعدة للعلمة التي قررتها المادة ٩٤ من قانون الطفل ماثلة الذكر من امتناع المسؤولية الجنائية للطفل الذي لم يجاوز اثنتى عشر سنة وقت ارتكب الجريمة، إلا أن المشرع قدر أن الطفل الذي يتجاوز سنه السابعة ولم يتجاوز الثانية عشر سنة قد بلغ قدراً من الأهلية المتمثلة في زيادة نمو ملكة الإدراك لديه، وبالتالي يتوافر قدر من المسؤولية الجنائية قبله مما يقتضى خضوعه للمحكمة ولتقرير جزاء جنائى قبله يقتصر فقط على التدابير الاحترازية وأبست العقوبات، هي إقرار بالمسؤولية الجنائية لكن العقوبة مخففة.

والطفل فى هذه المرحلة ما بين السابعة والثانية عشرة إذا صدرت منه واقعة تشكل جنائية أو جنحة تتولى محكمة الطفل الاختصاص بالنظر فى أمره، وبحيث يكون لها الحكم بأحد التدابير التالية: التوبيخ - التسليم - الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ويجوز استئناف الحكم الصادر بالإيداع أمام الدائرة الاستئنافية المختصة بنظر الطعون فى قضايا الأطفال.

المرحلة الثانية: المسؤولية الجنائية المخففة للطفل المنعرج الذى تجاوز الثانية عشرة سنة ولم يبلغ الثامنة عشرة من عمره:

وتبدأ هذه المرحلة ببلوغ الطفل من الثانية عشرة وعدم تمامه للثامنة عشرة من عمره، حيث يتمتع الطفل فى هذه المرحلة بقدر من التمييز الذى يمكنه إلى حد ما من فهم طبيعة أفعاله وتقدير النتائج الضارة التى قد تترتب عليها، ويقابل هذا التطور فى التمييز قدراً آخر من المسؤولية الجنائية والتى لم تصبح كاملة بعد إلا بعد تمام الطفل من الثمانية عشر من عمره، ما قبل ذلك فهى مسؤولية جنائية ناقصة تستوجب معاملة عقابية مخففة. وقد تناول قانون الطفل المصرى هذه المرحلة من المسؤولية الجنائية المخففة على فترتين كالتالى:

أولاً: خضوع الطفل المنعرج الذى بلغ الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره لتدابير وليس لعقوبات...

تقضى المادة ١٠١ من قانون الطفل بأنه "يحكم على الطفل الذى لم تجاوز منه خمس عشرة سنة ميلادية كاملة، إذا ارتكب جريمة، بأحد التدابير الآتية:

١- التوبيخ.

٢- التسليم.

- ٣- الإلحاق بالتدريب والتأهيل.
 - ٤- الإلزام بواجبات معينة.
 - ٥- الإختبار القضائي.
 - ٦- العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذا العمل وضوابطه.
 - ٧- الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة.
 - ٨- الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- وعدا المصادرة وإغلاق المحال ورد الشئ إلى أصله لا يحكم على هذا الطفل بأى عقوبة أو تدبير منصوص عليه فى قانون آخر.
- ويقصد بالتوبيخ - طبقاً للمادة ١٠٢ من قانون الطفل - توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بالألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى^(١).
- ويقصد بالتسليم - طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون الطفل - تسليم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه، فإذا لم تتوافر فى أيهم الصلاحية للقيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك. وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإتفاق عليه قانوناً فإنه يتم إعلانه بالجملة المحددة ومواعيد أداء النفقة، ويكون تحصيلها بطريق الحجز الإنارى، ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإتفاق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- والإلتزام بواجبات معينة يكون يحظر إرتياد أنواع من المحال، أو بفرض الحضور فى لوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التى تحدد بقرار من

(١) انظر أ.د. أمين مصطفى محمد، للمرجع السابق، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

وزير الشؤون الاجتماعية، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات (مادة ١٠٥ من قانون الطفل).

ويكون الإختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف، ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة، ولا يجوز أن تزيد مدة الإختبار القضائي على ثلاث سنوات، فإذا فشل الطفل في الإختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة بالمادة ١٠٦ من قانون الطفل.

ويكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة للوزارة المختصة بالشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها، فإذا كان الطفل معاقاً يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة الإيداع، ويجب على المحكمة متابعة أمر الحدث عن طريق تقرير تقدمه المؤسسة التي أودع بها الطفل كل شهرين على الأكثر لتقرر المحكمة إنهاء التدابير فوراً أو إيداله حسب الإقتضاء على أن تراعى أن يكون الإيداع لأقصر فترة ممكنة، وفي جميع الأحوال يتعين ألا تقضى المحكمة بتدبير الإيداع إلا كملاذ أخير.

وفي جميع الأحوال، يجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنائيات وخمس سنوات في الجنح (المادة ١٠٧ من قانون الطفل).

ثانياً: خضوع الطفل المنصرف الذي بلغ الخامسة عشر ولم يكمل الثامنة عشر لجزاءات جنائية مخففة:

تبني المشرع المصري بعض مظاهر التخفيف في مواجهة الطفل الذي بلغ هذا العمر وزادت لديه قدرات الفهم والإدراك وتقدير نتائج أفعاله، وبالتالي فرض عليه القانون جزاءات جنائية، ولكنها بالنظر لصغر سنه تخفف المشرع معه على النحو التالي:

أولاً: حظر الحكم عليه بالعقوبات القاسية:

طبقاً للمادة ١١ من قانون الطفل فإنه لياً كانت الجريمة التي وقعت من الطفل فى هذه الفئة العمرية فإنه لا يحكم عليه بالإعدام ولا بالسجن المؤبد وبالسجن المشدد طالما ثبت أن المتهم لم يجاوز سنه الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.

ثانياً: إذا ارتكب الطفل الذى تجاوزت سنه خمس عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشدد يحكم عليه بالسجن:

وإذا كانت الجريمة عقوبتها السجن يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم عليه بعقوبة الحبس فى هذه الحالة أن تحكم عليه بالإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: أما إذا ارتكب الطفل الذى تجاوز سنه خمس عشرة سنة جنحة مطلقاً عليها بالحبس: جاز للمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم بأحد لتدابير الآتية:

- الاختبار القضائى.
 - العمل للمنفعة العامة بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته.
 - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- بهذا نكون قد ألقينا الضوء بصفة عامة عن الطفل ووضعها الخاص فى المسؤولية الجنائية.

الفصل الثاني

مسئولية المعلم

قلنا إن الرقابة على القاصر تنتقل إلى معلمه في المدرسة، وإن كان يلاحظ أن القوانين المنظمة لمعاهد التعليم الحكومية تقضى بمنع العقوبات البدنية منعاً باتاً، وبالتالي إذا ما صدر من معلم مثل هذه العقوبات فلا يكون مستمعلاً لحق التأديب، ويعاقب جنائياً وتأديبياً مما صدر منه، غير أنه طبقاً لأسباب الإباحة فمن حق الوالد أن يستعمل حقه في التأديب بالضرب الخفيف، وليس هذا الحق القانون للمعلم.

وكما أوضحنا أن حق الرقابة ينتقل من ولي الصغير إلى معلمه أثناء دراسته وذلك استناداً لأحكام المادة ١٧٣ من القانون المدني والتي تتناول الرقابة على شخص في حاجة إلى رقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية، وحيث أنها تسوى بين الملامم بالرقابة بمقتضى القانون وبين المكلف بمقتضى الاتفاق.

ومن المستقر عليه أن حق التأديب ينتقل إلى كل من تنتقل إليه الرقابة ولو مؤقتاً، وذلك كالمعلم وملقن الحرفة أو المخدوم وذلك على الصغير الذي تحت رقبته بسبب تلقين الدروس أو الحرفة أو الخدمة، لكن لا يجوز في تلك الحالات استخدام العقوبات البدنية، وبالتالي يحظر استخدام الضرب ولو كان خفيفاً سواء من المعلم أو ملقن الحرفة أو المخدوم على الصغير.

تأديب الصغير في الفقه الإسلامي^(١)

الأصل في الشريعة أن للأب والجد والوصى والمعلم أيًا كان مدرساً أو معلم حرفة، تأديب الصبي دون سن البلوغ.

(١) انظر، بدائع الصناعات، جزء ٨ ص ٣٠٥.

قلو ضرب الأب أو الوصى الصبي للتأديب فمات اختلف الفقهاء في مسئوليته:

- ١- يرى أبو حنيفة أنه يضمن لأن التأديب اسم لفعل يبقى المؤدب حياً بعده، فإذا تبين أنه قتل وليس بتأديب وهم غير مأذونين في القتل.
- ٢- ويرى صاحبان أنه لا يضمن لأن الأب والوصى مأذونان في تأديب الصبي وتهذيبه والمتولد من الفعل المأذون فيه لا يكون مضموناً كما لو عزر الإمام إتساقاً فمات.

أما لو ضربه المعلم أو الأستاذ فمات كان الضرب بغير أمر الأب أو الولي أو الوصى، يضمن لأنه متعد في الضرب والمتولد منه يكون مضموناً عليه. أما إن كان الضرب بالإذن لا يضمن للضرورة لأن المعلم إذا علم أنه يلزمه الضمان بالسراية وليس في وسعه التحرز عنها، يمتنع عن التعليم فكان في تضمينه مد باب التعليم وباللهم حاجة للعلم^(١). أما إذا ضربه المعلم لغير التعليم تعدياً أو تجاوز الأب المعهود ضمن ما أصابه.

وقد ورد في ابن هاندين:

"والأب والوصى لو ضرب للتعليم لا يضمن إتفاقاً، ولو ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن الدية ولا يرثه، وقال أبو يوسف يرثه ولا يضمن الدية.

وإن ضرب المعلم بإذن الوالد لا يضمن المعلم لأن ضرب التعليم واجب لا يتقيد بالسلامة، وفي رواية في "اللولولية" أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب والوصى في التأديب والتعليم لأنهما مأذونان في التأديب بشرط السلامة ولأنهما يملكان التصرف في نعمته وماله وقول أبي حنيفة هو المعقول.

(١) انظر د. أحمد قحى بهسى، المرجع السابق، ص ١٤٢.

وورد في الفتاوى الكاملية للطرابلسي:

"يجوز للمعلم ضرب الصغير ضرباً وسطاً معتاداً في محل الضرب، وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتطعيم بإذن الأب أو الوصي، وأنه لو مات من ضرب التأديب يضمن. ويقيد بوصف السلامة. وأما من ضرب للتعليم بإذن الولي فلا يضمن ما لم يتجاوز المعتاد على قول الصحبين، ورجع إليه الإمام وحكى الإجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ما نقله السيد الطهطاوى عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال: والمنصوص عليه أنه يجوز للمعلم أن يضرب بإذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضرباً وسطاً سليماً ولم يقيده بغير العصا.

والمراد منه خلاف الضرب على ترك الصلاة فأنهم يقيدوه باليد لا بالخشية، وقد ذكروا أنه يجوز الحبس للتأديب. قال في التحقيق للباهر شرح الأشباه والنظائر: ويقام عليه - أى على الصبي - التعزير إن كان من حقوق العباد، وكذا يحبس تأديبياً لا عقوبة، ومن هذا يعلم أن الضارب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب، وله الحبس للتأديب وإن يكون ضرب التأديب بإذن الولي. وأنه قيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد أيضاً للتعليم^(١).

(١) وفي المهذب جزء ٢ ص ١٩٢:

"وإن سلم صبياً إلى معلم ليُعَلِّمه المباحة ففرق ضمن المباح لأنه سلمه إليه ليحتاط في حفظه فإذا هلك بالتعليم نسب إليه التفریط فضمنه كالمعلم إذا ضرب للصبي فمات، وإن سلم المباح نفسه إلى المباح ففرق لم يضمن لأنه في يد نفسه. وقيل ملك في تبصرة للحكم جزء ٢ ص ٢٤٣ في معلم الصبيان: "أما المعلم أو معلم للصنعة وإن ضرب صبياً ضرباً يعلم أنه من الأب فمات لم يضمن وإن ضربه تعدياً أو جاوز في لحيه ضمن ما أصابه من ذلك، فلو ضربه فقفاً عينيه أو كسر ضرسه ففليه العقل وكذلك إن كان أصابه ذلك من شرك السوط أو عود الذرة". وانظر الفتاوى الحاقية ص ٦ جزء ٣" والمعلم إذا ضرب صبياً أو الأستاذ المحترف إذا ضرب التلميذ فمات قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن =

أما الأم فقد اختلف في شأنها الفقهاء إذا ضربت ولدها للتأديب، فقال أبو حنيفة أنها تضمن، وقال البعض لا تضمن، وقال آخرون هي ضامنة لأن الضرب تصرف في النفس وليس لها ولاية التصرف في النفس أصلاً^(١).

بهذا نكون في العصر الحديث معنوية المعلم التي تحتاج إلى تدقيق وبحثها في النطاق الذي يمكن أن يحدث عملاً.

نحن أمام معنوية جنائية الإخلال بها يتعرض لأقصى عقوبات على النفس والبدن. وتدرج الجرائم من حيث شدتها وخطورتها إلى جنائيات - جنح - مخالفات هذا التقسيم بحسب جسامته الجريمة، فالجنائيات هي أشد الجرائم جسامته تأتيها الجنح ثم المخالفات وتعرف للمادة العاشرة من قانون العقوبات الجرائم كالتالي:

الجنائيات:

هي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشدد.

الجنح:

هي الجرائم المعاقب عليها بالسجن أو الغرامة (حده الأدنى ٢٤ ساعة والأقصى ثلاث سنوات) والغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه.

ضرب بلهر أبيه أو وصيه ضرباً معتداً فمات ضمن كل الدية في قولهم سواء ضرباً معتداً أو غير معتاد، والأب إذا ضرب ابنه فمات ضمن كل الدية في قولهم سواء ضرباً معتداً أو غير معتاد، والأب إذا ضرب ابنه فمات ضمن كل الدية عند أبي حنيفة سواء ضربه ضرباً معتداً أو غير معتاد، وعند صاحبه لا ضمن في المعتاد. وأما الوصي إذا ضرب اليقيم ضمن في قول أبي حنيفة وهو كالأب وعند صاحبه لا ضمن كما لا ضمن الأب إذا ضربه للتأديب أو التعليم ولا يرثه وقال أبو يوسف ومحمد لا ضمن ويرثه - انظر ص ٣٩٥ ابن عابدين جزء ٥.

(١) انظر: تكملة البحر الرائق، جزء ٨، ص ٣٩٣.

المخالفات:

هى الجرائم المعاقب عليها فقط بالغرامة التى لا يزيد حدّها الأقصى على مائة جنيه.

ويلاحظ أن العبرة فى تحديد نوع الجريمة بالعقوبة المقررة بالنص القانونى وليس بما يحكم به القاضى، فقد تكون العقوبة المقررة للجريمة المسجن وهى عقوبة جنائية ويحكم القاضى بعقوبة الحبس (وهى عقوبة جنحة) فإن الجريمة تبقى جنائية.

وتبدو أهمية هذا التقسيم إلى جنائيات وجنح ومخالفات من حيث الناحية الإجرائية والموضوعية:

أولاً: من حيث الناحية الإجرائية:

١- من حيث الاختصاص:

تختص محكمة الجنائيات بنظر الدعاوى الجنائية المتعلقة بمواد الجنائيات وبعض الجنح (كجنح الصحافة) بينما تختص المحكمة الجزئية (محكمة الجنح) بالجنح والمخالفات.

٢- من حيث التحقيق الابتدائى:

يعد التحقيق الابتدائى لازماً فى الجنائيات وهو غير لازم فى الجنح والمخالفات.

٣- من حيث الحبس الاحتياطى:

يجوز فى الجنائيات عموماً ولكنه لا يجوز إلا فى الجنح المعاقب عليها بالحبس الذى لا يقل مدته عن سنة^(١).

٤- من حيث تقدم الدعوى الجنائية والعقوبة:

بالنسبة لتقدم الدعوى الجنائية:

(١) انظر أ. د. أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص ٩٥، ٩٦، ٩٧.

تتقدم الدعوى الجنائية بمرور عشر سنوات منذ وقوع الجريمة فى الجنائية، وثلاث سنوات فى الجنب وسنة فى المخالفات، أى لا يجوز تحريك الدعوى العمومية بعد هذه المدد.

أما بالنسبة لتقدم العقوبة.

تتقضى عقوبة الجنائية بمضى عشرين سنة من تاريخ الحكم البات، وإذا كان الحكم بالإعدام ينقضى بمضى ثلاثين سنة، وتتقضى العقوبة بمضى سنتين من المخالفة.

ثانياً: من حيث الناحية الموضوعية:

١- من حيث السريان الزمانى لقانون العقوبات على ما يرتكبه مصرى فى الخارج: .
تشرط المادة الثالثة عقوبات أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة وبالتالي فلا يسرى القانون إذا كانت الجريمة مخالفة.

٢- من حيث الشروع:

الأصل أنه يعاقب على الشروع فى الجنائيات ما لم يوجد نص يخالف ذلك (المادة ٤٦ عقوبات) بينما الشروع فى الجنب لا يعاقب عليه إلا بنص (مادة ٤٧ عقوبات) أما المخالفات فلا عقاب على الشروع بشأنها.

٣- من حيث المصادرة:

يجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المتحصلة من جريمة أو التى استعملت فيها وذلك فى الجنائيات والجنب، وبالتالي فلا يجوز المصادرة فى المخالفات إلا إذا نص القانون على ذلك.

رأينا أن نلقى الضوء على أنواع الجرائم وأهمية تقسيمها إلى جنائيات، جنب ومخالفات قبل أن نتصور الجرائم التى قد تكون فى حق المعلم فى الواقع والعمل حتى لا نسهب فى حديث قانونى جنائى يهتم به المتخصصون من أهل القانون دون أن يكون من الأهمية بمكان لمسئولية المعلم وما نتصور أن تكون هناك من جرائم فى محراب العلم.

المسئولية الجنائية مسؤلية خطيرة

إن المسؤولية الجنائية مسؤلية خطيرة، ولهذا يجب أن نتحرى عناصرها بمنتهى الدقة والتروى والتأكد، فإذا كنا حتى الآن لا نستطيع أن نعامل من يقرّف الجريمة معاملة "المريض" (هذا ما زال يلهث في بحثه علم الإجرام) فلا أقل من أن نؤاخذه بالخطأ الذي ارتكبه، وبالقدر الذي أتاه من خطأ ويدرّجته نقوم بعقاب شدة ولينا (هذه سياسة العقاب المتحضرة) وإلا عدنا إلى عهود سابقة كان الفرد فيها يعاقب على النتيجة التي حدثت مهما كان ما اقترفه من خطأ، مقصود أم غير مقصود أم متعدي، فكانت سابقاً العقوبة تمثل انتقاماً أكثر منها وسيلة إصلاح الذي يتحقق بالعدل وهذا ما ضحى عليه العصر الحديث تكريماً لهذا الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى فالإنسانية الحديثة انتصرت على ما مضى في إصلاح وتكريم الإنسان.

جرائم لا يتصور حدوثها

القتل العمد:

القتل عدوان على مصلحة الحياة للإنسان، القانون يعاقب على فعل القتل ويمتهدف حماية الوجود الإنساني والحفاظ على حق الحياة. أولاً: والقتل المقصود غير متصور حدوثه تماماً في هذا المجال. ثانياً: القتل العمد.

المبحث الأول

القتل غير العمد

يفرق هذا النوع من القتل عن القتل العمد في "نوع الخطأ" فعندما يكون الخطأ هو بقصد جنائي فهذا نكون أمام قصد عمل، وعندما نكون أمام خطأ غير مقصود نكون بصدد هذه الجريمة محل البحث "القتل غير العمد".

وعندما يكون الخطأ أدى إلى نتيجة غير هدف الجاني "خطأ متعدي" نكون أمام جريمة "قتل متعمد القصد".

علماً أن المسؤولية الجنائية مسئولية خطيرة وهي معقدة بقيام جريمة، كما علمنا أن الجريمة لها ركنان: ركن مادي، وركن معنوي. وصور الخطأ تتمثل في (إهمال أو تقصير أو رعونة أو مخالفة قوانين).

فإذا قام المعلم بارتكاب أى صورة من صور الخطأ ونسب هذا الخطأ إلى المعلم وبسلوكه وخطأه أدى إلى قتل متعلم.

فإذا طلب المعلم من طفل وألح عليه فى ذلك أن يفلق طاقة فوق شبك مفتوح فسقط الطفل مقتولاً يسأل عن هذا الإهمال أو التقصير.

الخطأ الجنائي والخطأ المدني:

الفارق بينهما ينحصر فى النطاق والإثبات والأضرار لا فى الطبيعة الداخلية لكل منهما. فطبيعة الخطأ لا يمكن أن تكون إلا واجبة، إذ لا يعقل أن تكون للخطأ الجنائي طبيعة نفسية، والخطأ المدني طبيعة مادية أو موضوعية، وإنما الفارق بينهما ينحصر فى النطاق والإثبات والآثار.

فمن حيث النطاق، هناك تدرج فى الخطأ المدني، من الخطأ الطفيف جداً حتى الخطأ الجسيم. ومن حيث الإثبات، هناك الخطأ المفترض والخطأ الذى يقع عبء إثباته على الدائن والخطأ الذى ينتفى بإثبات المدين. أما من حيث الآثار فإن الخطأ المدني يؤدي إلى اقتضاء تعويض بينما الخطأ الجنائي يؤدي إلى عقوبة أو تدبير احترازي^(١).

إن المسؤولية المدنية تختلف عن المسؤولية الجنائية من حيث العناصر التى تألف منها ومن حيث المبادئ التى تحكم النظام القانوني لكل منهما.

(١) انظر أ. د جلال ثروت، أ. د على القهوجي، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

فالقانون المدني يقبل فكرة افتراض الخطأ، وانتقال عبء الإثبات ومسئولية شخص عن خطأ الغير وأحياناً مسؤولية الشخص بغير خطأ. وهذه الفكرة تتعارض مع الأسس التي تقوم عليها المسؤولية الجنائية، فمبدأ البراءة حتى تثبت الإدانة، ومبدأ شخصية العقوبة، ومبدأ إثبات الخطأ كلها مبادئ لا يمكن حذفها من نطاق المسؤولية الجنائية.

الخطأ الفنى:

الخطأ الفنى صورة من صور الخطأ الجنائى، والقياس فيه لا يتم إلى الشخص العادى " إنما يتم القياس فيه إلى الشخص المعتاد فى الفن الذى يمارسه الجائى لا فى مجال مواء. فمن يرتكب خطأ فنياً بالتقصير كطبيب الصحة الذى يرفض أن يعطى لشخص جريح حقنة مضادة للجراثيم فيؤدى إلى وفاته.

وإهمال الطبيبة فى مستشفى خلص بالأمراض النفسية والعصبية إذا أهملت فى مراقبة شخص يعالج هناك مصاب بحالة هبوط نفسى تتذر بإقدامه على الانتحار. كذلك يسأل عن قتل خطأ بإهمال الجراح الذى يقدم على إجراء عملية استئصال الرحم حيث لا تستدعى الضرورة إجراء تلك العملية وحيث تنقصه الخبرة والمعرفة بهذا النوع من الجراحة (وهو جراحة عامة) فيؤدى ذلك إلى إحداث نزيف حاد يودى بحياة المرأة.

وإرسال عمال غير فنيين وغير متخصصين لمراقبة مد خطوط كهربائية عندما يرتب ذلك وفاة بعض الأشخاص.

والمعلم بدخوله بعجلة بخارية مسرعاً إلى قناء المدرسة فيمتسبب بقتل طفل كان واقفاً فى القناء فيكون بإهماله مسئولاً جنائياً الرعونة برعونة وهى إحدى صور الخطأ.

القتل بغير متعدي القصد .

مثل هذه الجريمة جريمة الضرب أو الإيذاء عندما يفضى إلى وفاة المجنى عليه دون قصد إحداثه، أى ينشأ حدث الوفاة من ذات فعل الضرب أو الإيذاء الموجه إلى إحداث الجريمة المنشودة الأساسية (الضرب).

فمن المتصور أن المعلم انصرفت نيته إلى ضرب المجنى عليه فتقع الوفاة. فعلى القاضى أن يثبت أولاً من توافر القصد الجنائى بكل عناصره بالنسبة للجريمة الأصلية المقصود، ثم عليه بعد ذلك أن يثبت من أن المعلم لم ينصرف قصده (لا بطريق مباشر أو غير مباشر) إلى ترتيب الحدث الجسيم (القتل) ففى جريمة الضرب المفضى إلى وفاة (م ٢٣٦ عقوبات مصرى) يجب على القاضى أن يثبت أن الجانى قد انصرف قصده إلى الإيذاء أو الجرح أو الضرب ليس إلا. أما حدث الوفاة - أن ترتب عن الضرب أو الجرح أو الإيذاء - فلا بد أن يثبت أن قصد المعلم لم يكن منصرفاً إليه حتى ولو بطريق غير مباشر (احتمالى). فحتى لو كان حدث الوفاة متوقعاً (وظن الجانى أن بإمكانه اجتنباه) فإن هذا لا ينفى أن الحدث لم يكن مقصوداً وأنه - إذا تحقق برغم ذلك - فإنه تحقق على نحو "متجاوز لقصده" وليس الأمر كذلك لو توقع المعلم الحدث (وهذا أمر نادر فى هذا الموقف) وقيله بالمخاطرة، فقبول الجانى للحدث - عند تصور إمكان حدوثه - يفيد انصراف إرادته إليه وبالتالي شمول قصده إياه وهنا لا نكون بصدد حدث "متعدي القصد" وإنما نكون بصدد حدث مقصود متعمد^(١).

(١) تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً وتركه فى مكان منعزل محروماً من وسائل الحياة بنية قتله يعتبر قتلأ عمداً (أى مقصوداً) متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال - محكمة النقض تركز دائماً على ضرورة تحرى القاضى لطبيعة القتل - لدى الجانى لأن ذلك هو الفارق الجوهرى بين القتل غير العمدى والقتل المتعدي القصد من ناحية والقتل العمد من ناحية أخرى.

المبحث الثاني

الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة

يقصد بالضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة.

الجريمة عدوان على حياة إنسان أو يصيب سلامة جسمه، أو عدوان على المال، والقانون الجنائي وضع مجموعة قواعد قانونية جنائية لكل فعل ماس بسلامة الجسم، وهذا الفعل جرائم نص عليها في المادتين ٢٣٦، ٢٦٥ من قانون العقوبات وهي جرائم الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة.

وهي متصورة في هذا البحث بخلاف ما نحيناها جانباً وهو القتل العمد الذي ليس له مكان في هذا الموضوع من البحث ونرجو ألا يكون له موضع في المجتمع ككل.

هذه الجرائم عدوان على مصلحة سلامة الجسم، والعدوان هو سلوك معاقب عليه، ونستطيع أن نحدد الركن المادي في هذه الجرائم جميعاً وهي بحق تشترك في ركنها المادي، ولا يغير كون أحد الأفعال "ضرباً" في جريمة و"جرحاً" أو "إعطاء مواد ضاره" في جريمة أخرى أن سلامة الجسم قد اعتدى عليها بصورة أو بآخرى. نلاحظ أن ما يفرق بين هذه الجرائم بعضها البعض إنما هو الركن المادي أو بعبارة أدق "ركن الخطأ" فأحياناً نكون بصدد عدوان مقصود أو متعدي القصد.

المصلحة القانونية محل الحماية الجنائية:

يهدف القانون بتجريمه لأفعال الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة إلى حماية جسم الإنسان، أي الحفاظ على سلامة البدن أو سلامة الجسم. وهو في ذلك إنما يهدف إلى الحفاظ على مصلحة قانونية جدية بالدرجة الأولى لأنها تكون حقاً من حقوق الإنسان المكرم من قبل خالقنا الله سبحانه وتعالى. وهو يهدف

إلى الحفاظ على مصلحة قانونية جديرة بالحماية لأنها تكون حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

ما هو المقصود بسلامة الجسم؟

هى أن من حق الإنسان أن تنتظم أعضاء الحياة انتظاماً طبيعياً، وذلك بأن تؤدى الأعضاء وظائفها الطبيعية، وبأن تظل هذه الأعضاء كاملة غير منقوصة، وبألا تلحق الجسم ألاماً بدنية^(١).

أ- وتؤدى أعضاء الجسم وظائفها أداءً طبيعياً إذا كان الشخص يتمتع "بالصحة" وتخلل إذا ألم بالشخص "المرض"، ولكل شخص الحق فى ألا يهبط مستواه من الصحة، ومن أجل ذلك فإن كل فعل ينقص من هذا المستوى يعد ماساً بالحق فى سلامة الجسم، سواء تحقق عن طريق مرض لم يكن موجوداً به من قبل أو بالزيادة فى مقدار مرض كان المجنى عليه يعاقبه أصلاً.

فإذا قام المعلم بالمساس بحق أو سلامة المؤتمن عليهم فيتعرض للمساءلة الجنائية، فالضرب ممنوع قانوناً والإيذاء غير مشروع طبقاً للقانون فإذا بفعل قام المعلم بانتقاص فعالية وكفاءة عضو جسد ما فعقاب الجريمة يلاحقه.

ب- والتكامل الجسدى، وهو عنصر آخر من عناصر سلامة الجسم، معناه أن يحتفظ عادةً جسمه كلها غير منقوصة، وكل فعل ينقص من مادة الجسم يعتبر اعتداء على سلامته وأبرز مثال على النيل من التكامل الجسدى، أو النيل من المماس بسلامة الجسم، هو يتر الأعضاء أو انفصال جزء منها. أما الجرح فهو كل تماسس بأنسجة الجسم يؤدى إلى تمزيقها من الداخل أو الخارج ويعتبر جرحاً قطع الجلد قطعاً سطحياً أو أفتياً بمسكين أو بإبرة.

(١) انظر أ. د. جلال ثروت، أ. د. على القهوجى، المرجع السابق، ص ٣٦٥.

وبعد كسر العظام جرحاً لأن الكسر يتم بتهتك الأنسجة التي تكسو العظام وكذلك كسر الأسنان^(١).

وعلى العكس لا يعد "جرحاً قص الشعر، لأنه لا يتم بتمزيق الأنسجة في الجسم، وإنما يعد صورة من صور الممسح بسلامة الجسم (إذا تم بغير رضاء صاحبه).

أما الضرب، فهو كل ممسح بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها ممسحاً لا يؤدي إلى تمزيقها، وقد يكون الضغط وليد تصادم جسم خارجي بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها ممسحاً لا يؤدي إلى تمزيقها، وقد يكون الضغط وليد تصادم جسم خارجي بأنسجة أو تلامسه معها والتأثير عليها بنقله. والجسم الخارجي قد يكون عضواً في الجسم الجاني بحركة على نحو يسبب ضغطاً على أنسجة الجسم كالصفع باليد والكل بالقدم والقرص. وقد يكون أداة يستزيد بها الجاني من قوته كعصا أو حبل أو حجر، وقد يأتي الضغط نتيجة حركة من جسم المجنى عليه تصطدم بالحيطة ولا يشترط حدوث الألم نتيجة الضرب، فقد يحدث الممسح بجسم شخص مغمى عليه أو تحت تأثير مخدر^(٢). وإما إعطاء المواد الضارة فلا مجال لها في هذا البحث وليس بها مجال ينكر في العمل.

(١) وقد اعتبر القضاء الفرنسي من قبيل "الجرح" تحريض حيوان كي يعقر شخصاً. راجع:

Crim. 7 avr, 1967. Bull. Crim. 105. 1957. 601.

راجع هاشم أ. د جلال ثروت، أ. د على التهجوي، المرجع السابق، ص ٣٦٨.
(٢) من الواجب أن يشير القاضى فى الحكم إلى الأفعال التى اعتبرها "ضرباً" إذ لا بد أن تكون على درجة من الجسامة حتى لا تختلط بأفعال التعدى الخفيف (وهى مخالفة طبقاً للمادة ٣٩٤ من قانون العقوبات الفرنسى).
وأعتبر القضاء الفرنسى أن الصفع من قبيل "الضرب" لا التعدى للعقوف.

إن العلة في تجريم أفعال الجرح والضرب وعطاء المواد الضارة هي حماية مصلحة الإنسان في سلامة جسمه، وأن بسط هذه الحماية يقتضى تجريم أى فعل من أفعال الإعتداء على سلامة الجسم، ومن أجل هذا يجب أن تتضافر ألفاظ "الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة" لكي تحدد معاً نمط السلوك الذى يمثل اعتداءً على سلامة الإنسان في جسمه.

تتكون جرائم الإيذاء العمدى (الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة عمداً) من ركنين هما ركن مادى يتألف من فعل الاعتداء يؤدى إلى المماس بسلامة الجسم، وركن معنوى هو القصد الجنائى.

والقصد الجنائى يتكون من عنصرين العلم والإرادة.

العلم:

هو الإحاطة بأن العدوان يقع على جسم إنسان حى، فإن كان الجانى يعتقد أنه يعتدى على جسم فارقه الحياة فهذا يقوم "غلط جوهري" ينفي عنه القصد الجنائى.

ويلزم أن يعلم الجانى بأن فعله يترتب عليه المماس بسلامة جسم إنسان آخر، فإذا أعطى شخص لآخر مادة ضارة لإبادة الحشرات متوقعاً أن يستعملها فى هذا الغرض ولكن التالى تناولها ظناً بأنها مادة نافعة، وأصيب من جراء ذلك بأضرار صحية فإن القصد الجنائى لا يتوافر فى جانب الأول.

الإرادة:

الإرادة يجب أن تنصرف إلى الفعل وإلى النتيجة المترتبة عليه، ومعنى ذلك أنه يجب أن تنصرف إلى فعل الاعتداء وإلى المماس بسلامة الجسم على أية صورة من الصور، أى تنصرف إلى إحداث ضغط على الجسم (الضرب) أو قطع فى الأنسجة (الجرح) أو إحداث الألم أو الإضرار بالصحة (إعطاء المواد الضارة والإيذاء بتعبير أشمل).

على هذا ينتفى القصد الجنائي - في جرائم الضرب والجرح والإيذاء - بانتفاء إرادة إحداث النتيجة، فإذا ارتكب الجاني الفعل تحت تأثير إكراه مادي فلا محل للقول بتوافر القصد الجنائي، وإذا لم يثبت اتجاه الإرادة إلى إيذاء المجنى عليه في بذنه فلا يعد القصد الجنائي متوافراً أيضاً ولو كان الشخص يتوقع أن فعله يمكن أن يؤدي إلى هذه النتيجة، فلو رأى شخص صديقه يصارع وحشاً أو مجرمًا عاقياً، فاطلق النار على الوحش أو المجرم وهو يتوقع أن الإصابة قد تمس جسم صديقه وإن كان لا يريد قطعاً ترتيب هذه النتيجة، فهنا لا يصح القول بتوافر القصد الجنائي لديه.

العقوبة:

إذا اكتملت عناصر جريمة الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة عمداً فإن العقوبة في القانون المصري طبقاً للمادتين ٢٤٢، ٢٦٥ عقوبات هي الحبس الذي لا يجاوز سنة واحدة أو الغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات، وعلى القاضي أن يختار بين إحدى هاتين العقوبتين ولكن ليس له أن يجمع بينهما.

الظروف المشددة:

تتمثل الظروف المشددة في:

١. حدوث مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً:

والمرض هو كل عارض يخل بالمسير الطبيعي لوظائف الحياة في الجسم، ومجرد الانحراف عن المسير الطبيعي، لا يكفي للقول بتوافر المرض بل يجب أن يمثل قدراً من الخطورة يختص قاضي الموضوع بتحديد، وهو يستمر طالما الشفاء لم يتم، وذلك بزوال عوارض المرض وآثاره زوالاً تاماً، فالكسر يتم شفاؤه بجبر للعظام والجرح يتم بالتئام الأنسجة والتهيار العضبي يزول بتقرير الطبيب المختص بأن الحالة العصبية والنفسية للمريض قد عادت طبيعية.

أما العجز عن الأعمال الشخصية، فليس المقصود به العجز عن الأعمال التي تتطلبها مهنة المجنى عليه، بل المقصود به العجز عن الأعمال البدنية التي تتوقف عليها حرية المجنى عليه في تحريك أعضائه جسمه، وهي حرية يشترك فيها الناس جميعاً، ومثالها العجز عن تحريك اليد أو عدم استطاعة الوقوف على القدمين.

ومعنى ذلك، أن الطرف المشدد يتوافر ولو لم يعق المجنى عليه عن مباشرة مهنته كما لو كان المجنى عليه يباشِر عملاً ذهنياً وأصابه الاعتداء بعجز عن السير.

العقوبة:

قرر القانون في المادتي ٢٤١، ٢٥٦ عقوبات – عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تجاوز خمسين جنهما، إذا أُضيف هذا الطرف المشدد إلى جريمة الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة عمداً، فإذا أُضيف ظرف سبق الإصرار أو التردد كانت العقوبة الحبس.

٢- حلول عاهة مستديمة: . .

معنى العاهة المستديمة: . .

أمثلة هي:

قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو كف البصر.

أو فقد إحدى العينين – أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها (م ٢٤٠ عقوبات مصرى).

العقوبة: . .

الاعتداء على سلامة الجسم إذا أفضى إلى حدوث عاهة مستديمة العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، فإذا توافر سبق الإصرار أو التردد كانت العقوبة السجن المشدد من ثلاث إلى عشر سنوات. (م ٢٤٠، ٢٦٥ عقوبات).

الفصل الثالث

أسباب الإباحة

يتدخل المشرع الجنائي ليجرم أفعال هي تهز ركيزة من ركائز المجتمع أو دعامة معززة لهذه الركيزة، أى أفعال تمس مصالح أساسية فى المجتمع، فيقوم المشرع الجنائى بتجريم أفعال بوضع نصوص لها وجزاء فى قانون العقوبات.

وعلى الرغم من أن هناك أفعال تشكل جرائم يجب العقاب عليها، إلا أنها ترتكب فى ظروف معينة تجعل هذه الأفعال مباحة لا عقاب عليها.

أى نحن أمام فعل فى الأثر يشكل جريمة، وبذلك الظروف يصبح مشروعاً ولا مسئولية جنائية أو مدنية.

وتتمثل أسباب الإباحة فى كل من استعمال الحق، والدفاع الشرعى، وأداء الواجب ورضاء المجنى عليه.

وإن كانت هذه الأسباب موضع دراسة مستفيضة لطلاب كلية الحقوق المتخصص إلا أننا فى نطاق هذه الدراسة "المسئولية القانونية للمعلم" فإننا سنقوم بإبطلالة على كل من استعمال الحق، وأداء الواجب بالقدر الذى يخدم الموضوع.

المبحث الأول

استعمال الحق

تقرر المادة "٦٠" من قانون العقوبات أنه "لا تسمى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة".

فإن أى فعل يقم به الشخص استعمالاً لحق قررته الشريعة الإسلامية أو القانون يعد فعلاً مباحاً ولا يشكل جريمة طالما توافرت شروط ذلك. فإن

استعمال الحق كسبب يبيح للجريمة لا يتأتى إلا إذا ثبت بالفعل وجود هذا الحق من جانب وتوافرت الشروط المتطلبية لاستعماله على نحو يتفق وأحكام الشريعة والقانون من جانب آخر، وهذان الجانبان يمثلان شروطاً لإلحاح استعمال الحق، فضلاً عن أنه يوجد بالتشريع المصرى بعض التطبيقات الخاصة باستعمال الحق، فتحدث فى المطلب الأول عن شروط الإباحة وفى المطلب الثانى التطبيقات الخاصة باستعمال الحق^(١).

المطلب الأول

شروط إباحة استعمال الحق

نتحدث عن شرطين لابد من توافرهما: هما: وجود الحق ذاته وثانيهما: التقيد بحدود استعمال الحق.

أولاً: وجود الحق:

هذا الحق قد يصبح لبعض الأفراد، ولهم دون غيرهم استعماله ويعد عملهم وإن كان يحق أركان الجريمة يعاقب عليها القانون، إلا أنه لهؤلاء فقط يصبح حقاً وبالتالي بعد استعمالهم له عملاً مباحاً لا عقاب عليه وذلك مثل تأديب الوالد لابنه، إذ للأب أن يقوم بضرب ابنه تأديباً وتهذيباً – فى حدود معينة – والمشرع مراعاة لمصلحة الأسرة التى قد يراها الأب دون غيره أعطى له هذا الحق مفضلاً له عن حق المجتمع الذى يتمثل فى المحافظة على سلامة جسد الإنسان.

مصدر الحق:

تقضى المادة ٦٠ من قانون العقوبات المصرى بعدم سريان هذا القانون على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة. فإن مصدر الحق الشريعة الإسلامية كحق الزوج فى تأديب زوجته أو الأب فى تأديب ابنه.

(١) انظر أ. د أمين مصطفى محمد، دار للطبوعات الجامعية، المرجع السابق، ص ٢٠١٣.

وبهذا لا نرى أن هذا الحق ينتقل إلى المعلم فيقوم بتأديب من هو تحت ولايته ورقابته، فإذا قام المعلم بذلك وارتكب إيذاء لمن يتولى رعايته فيكون مسئولاً جنائياً في ذلك.

التشريع:

يقصد بالتشريع النصوص الواردة في الدستور - القانون العادى - العرف اللوائح.

وإذا كان العرف قد استقر على حق التأديب للمخدوم على حاشية فلا يشكل الفعل هنا جريمة ضرب.

ولم تستقر أو تتواتر ما يستقر فى الوجدان ببلزام أى فعل المعلم المتمثل فى إيذاء الصغير هو فعلاً مباحاً ولكنه ممنوع من الآباء والأمهات بل ومن المجتمع الذى يرى أنه إهانة للصغير وتقليلاً عليه فى تكوين شخصيته.

ثانياً: التقيد بحدود استعمال الحق:

أ- لا يكفى وجود الحق لإباحة الفعل، إنما لابد أن يكون صاحب الحق متقيد بحد مهنة، وهو أن يكون صاحب الحق له صفة صاحب الحق:

إذا لا يجوز أن يستعمل حقاً إلا إذا ثبت بالفعل أنه صاحب حق. فالحق فى ممارسة الطب يقتصر فقط على الطبيب الحاصل على ترخيص بمزاولة مهنة الطب، وعليه لا يجوز لغيره مهما كان بارعاً فى ممارسة هذه المهنة وقادراً على شفاء المرضى غير مسموح له بالقيام بهذه المهنة طالما أنه لم يحصل على الترخيص حتى ولو كان حاصلاً على إجازة الطب. فصفة الطبيب تثبت أولاً وعليه يكون هو صاحب حق فى إجراء الجراحة أو المساس بجسم إنسان. كذلك يقتصر حق تأديب الزوجة، هو يثبت فقط للزوج دون أقارب الزوج والدة أو أخوته حتى لو وافق الزوج على نقل هذا الحق لهم. وأيضاً تأديب الأبن يقتصر على والده.

ولا يجوز لغير الوالد ممارسة هذا الحق للمعلم.

فإذا كان هناك اتفاق على نقل حق التأديب من ولي الصغير إلى معلمه أثناء دراسته، وذلك استناداً لأحكام المادة ١٧٣ من القانون المدني والتي تتناول الرقابة على شخص في حاجة إلى رقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية وبحيث أنها تسوى بين الملزم بالرقابة على القاصد تنتقل إلى معلمه في المدرسة.

غير أن القوانين المنظمة للتعليم الحكومي تقضى بمنع العقوبات البدنية منعاً تاماً، وبالتالي إذا ما صدر من المعلم مثل هذه العقوبات التي تمس سلامة جسد القاصر فلا يكون مستعملاً لحق التأديب، ويعاقب جنائياً وتاديباً مما صدر منه.

هذا ويمكن أن يحدث إيذاء معنوياً للقاصر يمكن أن يكون موضع مساءلة.

٢- حسن نية صاحب الحق عند استعماله له:

صاحب الحق يمارس هذا الحق بحسن نية، ولا يستهدف باستعماله له إلا تحقيق هذا الغرض، فالأب الذي يؤذّب ابنه بالضرب لا يقصد منه إلا التأديب وإعمال رقيبته عليه، وليس الانتقام والتشفى فيه، والطبيب الذي يعالج المريض يجب أن يستهدف علاجه وليس إجراء التجارب الطبية عليه. أما المعلم فمنتفى بممارسته لهذا الحق.

المطلب الثاني:

تطبيقات استعمال الحق

للزوج على زوجته، والأب على ابنه حق التأديب بأفعال الضرب الخفيف فقط، أما إذا تجاوز الضرب الخفيف يؤدي إلى العقاب ولا يستفيد من سبب الإباحة، كضرب الزوج مثلاً زوجته وإحداث عاهة أو موت.

تأديب السفار:

الصغير الذى يحتاج إلى رقابة طبقاً لأحكام المادة ١٧٣ من القانون المدنى هو كل من لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ولكنه لا يزال يعيش فى كنف أسرته أو القائم على رقبته حيث يقتضى الأمر خضوعه دائماً للرقابة بالنظر لصغر منه وقلة خبرته، وحاجته للتعليم والقيادة وتبصرته بالطريق القويم. والالتزام بالرقابة يقتضى فى بعض الأحيان القيام بالتأديب، وبالتالي فالحق للتأديب يكون دائماً لمتولى الرقابة سواء أكان الأب باعتباره الولى الشرى أو من له الولاية على النفس كالعم أو الجد وكذا الأم.

والأصل أن لهؤلاء الحق فى تأديب الصغير بالضرب الخفيف، الذى لا يحدث أثراً أو ضعفاً أو تردى فى الإثناء أو جرحاً أو عاهة مستديمة أو وفاة، والغاية من هذا الضرب هو تلابيب للصغير وتقويمه إلى طريق الصواب. ومن المستقر عليه أن الحق فى التأديب ينتقل إلى كل من تنتقل إليه الرقابة ولو مؤقتاً، وذلك كالمعلم (تلاحظ القيد الذى سبق) وملقن الحرفة أو المخدم وذلك على الصغير الذى تحت رقبته بسبب تلقين الدروس أو الحرفة أو الخدمة، ولكن لا يجوز فى تلك الحالات استخدام العقوبات البدنية، وبالتالي يحظر استخدام الضرب ولو كان خفيفاً سواء من المعلم أو ملقن الحرفة أو المخدم على الصغير^(١).

المبحث الثانى

أداء الواجب

تقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات على أنه "لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية:
أولاً: إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صار من رئيس وجبت عليه إطاعته أو أعقبت عنها واجبة عليه.

(١) انظر أ.د. أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص ١٢٢.

ثانياً: إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه.

والمعلم هو موظف عام، والموظفون العموميون يباشرون أعمالهم بقصد تحقيق مصالح الدولة، فهم ينفذون القانون، ومن ناحية أخرى ينفذون أوامر الرؤساء الذين تجب عليهم طاعتهم، فمن المنطقي أن يعتبر أداء الموظف العام لواجب وظيفته وأداء عمله وممارسة اختصاصاته سبباً مبيحاً التي يستهدف بها تحقيق هذا الواجب المتمثل في المصلحة العامة ومصلحة المجتمع. وبالتالي يتمثل أداء الواجب كسبب إباحة في حالتين هما: أداء الموظف العام لعمل قانوني مطابق للقانون سواء كان مباشراً لأحكامه أو تنفيذاً لأمر نس له. والثانية: عمل الموظف الخير قانوني المباح يؤدي بحسن نية.

المطلب الأول

إختلاف مفهوم الموظف العام

في قانون العقوبات - في القانون الإداري

في قانون العقوبات^(١):

الموظف العام مواطن في المجتمع، وفي موضع يكون فيها مجنياً ، وفي موضع آخر يكون جانياً ينطبق عليه نموذج تجريم وارد في قانون العقوبات.

ومفهوم الموظف العام في إطار قانون العقوبات، قلة مدلول حينما يرتكب جرائم الاعتداء على المال العام، أو مدلول وهو مستفيد من سبب الإباحة.

الموظف في القانون الإداري:

الموظف في القانون الإداري هو الشخص الذي يعهد إليه بأداء قانونية بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق الاستقلال المباشر.

(١) المادة ٦٣ من قانون العقوبات.

وعرقته محكمة النقض بأنه هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق علم تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغل منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق^(١).

إن مفهوم الموظف العام فى إطار المادة ٦٣ عقوبات والتى تتعلق بسبب يبيح بعض أفعال، إن ما عرف به القانون الإدارى الموظف لا ينطبق عما تبخيه المادة ٦٣ من قانون. فإن من هم موظفون مؤقتون يعدون موظفون عامون يستفيدون من تطبيق المادة ٦٣ عقوبات. فطالما أن المشرع أراد أن يمكن الدولة من مباشرة اختصاصها على النحو الذى يحدده لها، وإذ هى تبشر اختصاصاتها بواسطة أشخاص طبيعيين تستعين بهم بشكل دائم أو مؤقت، وعليه يكون الطبيب الذى لا ينتمى إلى وزارة الصحة إذا كلفته الدولة وقت انتشار وباء يكون له حقن المرض بالمصل انواقى ولو جبراً، ويكون إتلاف الأشياء التى قد تساعد على انتشار الوباء^(٢).

المطلب الثانى

عمل قانونى يؤديه الموظف طبقاً لمفهوم قانون العقوبات

أولاً: حالة عدم تمتع الموظف بسلطة تقديرية فى تنفيذ القانون:

مأمور السجن مقيد بحبس إنسان صدر ضده قرار أو حكم من السلطة المختصة هنا لا يتمتع بسلطة تقديرية إنما عليه عمل وامتناع عن عمل بحكم القانون.

٢- الفعل الذى يصدر عن الموظف وفيه له سلطة تقديرية:

الموظف هنا يتخذ من الملابس والظروف ما يفضله، وبسلطة تقديرية له خولها له القانون، يتمتع بسلطة تقديرية فى أداء عمله، منها سلطة رجال

(١) نقض ٢ فبراير ١٩٧٦ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣٧، رقم ٣٠، ص ١٥٢.

(٢) انظر أ. د. أمين مصطفى محمد، للمرجع السابق، ١٧٩ - ١٨٠.

النيابة العامة من الأمر بالحبس أو التفتيش، وذلك بناء على ما تتوافر لهم من المحاضر المعدة من مأموري الضبط القضائي والتي تنسم بالجدية. رجل النيابة له أن يأمر بالإذن أو يرفضه مستهدفاً في ذلك المصلحة العامة. وهو إن كان يأمر بحبس المتهم احتياطياً يستهدف أيضاً مصلحة التحقيق كمنع المتهم من الهرب، أو لجوءه إلى العبث بالأدلة أو حمايته من القصاص منه والاعتداء عليه من جانب أهل وعشيرة المجنى عليه.

ثانياً: إباحة فعل الموظف العام لتنفيذ أمر رئيس:

القانون يوجب على الموظف العام إطاعة رئيسه ولا تعرض للمساءلة التأديبية ولكن بشرطين هما:

الأول: أن يصدر الأمر من رئيس للموظف العام تجب إطاعته، وذلك كالأمر الصادر من النيابة العامة إلى مأمور الضبط القضائي بالقبض على شخص أو تفتيشه.

الثاني: أن يكون أمر الرئيس مطابقاً للقانون، وبالتالي إذا صدر أمرٌ بعمل غير مشروع من الرئيس، فإن تنفيذ الموظف لهذا الأمر يكون غير مشروع، فضابط الشرطة الذي يأمر شرطياً بلف الأحرار المتحصلة من جريمة تمهيداً لعرضها على النيابة هو أمر مشروع مطابقاً للقانون، أما إذا أمره بسرقة بعض من هذه الأحرار فهي جريمة لا يسوغ للمروءس أن يقوم بها لأنها عمل غير مشروع.

أن مجرد صدور الأمر من الرئيس لا يضمن على فعل الموظف المشروعية، اللهم إلا إذا توافرت الشروط المقررة لإباحة العمل غير القانوني للموظف العام تنفيذاً لأمر رئيس يجب عليه طاعته إذا اعتقد بمشروعيته^(١).

(١) انظر أ. د أمين مصطفى محمد، للمرجع السابق، ١٨٣، ١٨٤.

وعلى الموظف أن يرتكب الفعل المبيح بحسن نية وبعد التثبت والتحرى.

ويتطبيق المادة ٦٣ من قانون العقوبات بقواعدها السابقة نجد أن المعلم وهو موظف عام طبقاً لقانون العقوبات إذا انصاع إلى أمر مدير المدرسة، أو الناظر بضرب متعلم أو تعييد حريته أو إلحاق الأذى به فى جسده أو حتى فى معنوياته مهما كانت الأسباب فإن هذا عمل يستند إلى عدم المشروعية ومخالفاً للقانون، فإن فعل ذلك فممسول مسمولية جنائية ومدنية حتى لو صدر ذلك برضاء من لهم الولاية على الصغير.

البحث الثالث

فكرة عامة عن العقوبة

(الجزاء الجنائي)

إن المسؤولية الجنائية تثبت إذا اجتمع شرطان وهما التمييز أو الإدراك وحرية الاختيار. فإذا انتفى أحد هذين الشرطين، ترتب على ذلك امتناع المسؤولية الجنائية، لذلك نطلق على الأسباب التى تنفى التمييز أو حرية الاختيار، موانع المسؤولية، لأن أثر هذه الأسباب يتمثل فى عدم اعتداد القانون بإرادة من صدرت عنه ملامات الجريمة، وعليه عدم المسؤولية الجنائية عن الأفعال المرتكبة.

وقد حددت المادتان ٦١، ٦٢ من قانون العقوبات المصرى الأسباب التى يترتب على توافرها امتناع المسؤولية الجنائية لانتفاء الإدراك أو حرية الاختيار. فالمادة ٦١ تقرر امتناع المسؤولية الجنائية لانتفاء حرية الاختيار بسبب الإكراه أو حالة الضرورة التى يوجد فيها مرتكب الجريمة. والمادة ٦٢ فى فقرتها الأولى تنفى للمسؤولية لاتعدام الإدراك أو التمييز بسبب الجنون أو عاهة العقل، أما الفقرة الثانية من المادة ٦٢ فلها تقرر امتناع مسؤولية من ارتكب الفعل وهو فى حالة غيبوية اضطرابية. وبالإضافة إلى الأسباب

المنصوص عليها في المادتين السابقتين، يستخلص من نصوص القانون امتناع المسؤولية لانعدام التمييز الراجع إلى حادثة من مرتكب الفعل الذي يجرمه القانون.

وعلى هذا النحو تكون موانع المسؤولية أربعة هي: صغر السن، الجنون أو عاهة العقل، الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة، والإكراه وحالة الضرورة^(١).

ونحن قبل أن نتحدث عن موضوع هذا المبحث (العقوبة) فإننا بدءاً نحيل موانع المسؤولية بسبب صغر السن إلى ما سبق أن ذكرناه، ونذكر أن الجنون أو عاهة العقل، والغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة، ليس لها مجال ولا تعيناً في هذه الدراسة. وتتوقف بعض الشئ من الإكراه وحالة الضرورة قبل أن نستطرد الحديث عن العقوبة.

المطلب الأول

الإكراه وحالة الضرورة

نقول بإيجاز نبذة عن الإكراه المادي، ثم نتحدث ببعض التفصيل عن الإكراه المعنوي وحالة الضرورة.

أولاً: الإكراه المادي:

الإكراه المادي هو شل إرادة الجاني بقوة مادية لا يقبل له بمقاومتها. الإكراه المادي يغل إرادة الفاعل وكما علمنا أن الإرادة هي أساس المسؤولية الجنائية. والفرق بين الإكراه المادي والإكراه المعنوي، فالأول ينفي الركن المادي للجريمة وهو السلوك والثاني لا يحجم الإرادة وإنما ينفي حرية الاختيار وينفي الركن المعنوي للجريمة. ومثل الإكراه المادي الفيضان، المسيل، منع

(١) انظر أ. د قنوح عبد الله الشاذلي، أ. د أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات، المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨.

شاهد من الذهاب إلى المحكمة ليدلى بشهادته، ومن يملك بيد الغير للتوقيع على محرر مزور أو لإثبات ببيانات مزورة في المحرر، أو من يملك بيد شخص ويضرب بها شخص آخر.

ويشترط في الإكراه المادي، أن تكون القوة التي أكرهت المتهم على الفعل غير متوقعة وليس باستطاعة المكره توقعها - أيضاً يشترط استحالة الدفع أى إلغاء إرادة الشخص كلية بحيث من المستحيل عليه بصمة مطلقة أن يتجنب الجريمة. والقوة القاهرة لعدم إرادة المتهم وقت وقوع الجريمة، فالمرض يعد قوة قاهرة تجعل الشخص يتخلف عن الحضور أمام القضاء ليدلى بشهادته، ولا تعد من القوة القاهرة صعوبة المواصلات التي تمنع الشخص من الحضور إلى ساحة القضاء للإدلاء بالشهادة.

ثانياً: الإكراه المعنوي وحالة الضرورة:

الإكراه المعنوي هو الضغط على إرادة شخص لحمله على ارتكاب الجريمة ويتمثل الضغط في الإنذار بشر أن لم يرتكب المكره الجريمة المطلوبة.

ويختلف الإكراه المعنوي عن الإكراه المادي من ناحية مصدره في أن مصدره دائماً خارجي، أما الضغط على الإرادة الذي يحدثه سبب داخلي مثل ثورة العاطفة أو شدة الاتئغال، ويدفع صاحبه إلى ارتكاب الجريمة فلا يمنع المسؤولية الجنائية لأنه لا ينقص حرية الاختيار على نحو يجرداها من القيمة القانونية، ولا يعدو أن يكون باعثاً على ارتكاب الجريمة، والباعث ليس له مكان ولا تأثير في الجريمة الجنائية^(١).

وأهم ما يميز الإكراه المعنوي أنه يصدر دائماً عن إيمان، بقصد حمل غيره على ارتكاب جريمة. ولا يلزم أن يكون الإنذار متضمناً إيقاع الأذى

(١) تحرير الشيك بدون رصيد - جريمة حتى لو كان الباعث إليه هي تجارة غير مشروعة.

بالمكره شخصياً، بل قد يكون الإنذار الموجه إليه يتضمن إيقاع الأذى بشخص عزيز عليه. ويؤدى الإكراه إلى التأثير في إرادة الشخص فينتقص من حرية الاختيار لديه، ويدعه إلى ارتكاب الجريمة، تقادياً للخضوع للأذى الذى يتهدهه إن لم يرتكبها.

تعريف الضرورة:

حالة الضرورة مجموعة من الظروف تحيط بشخص معين وتهدهه بخطر حال لا سبيل إلى تفاديه إلا بارتكاب الجريمة^(١). والظروف التى تحيط بالإنسان وتلجئه إلى ارتكاب جريمة للخلاص منها تكون فى الغالب ظروفًا طبيعية، لكنها قد تكون من عمل السلطة العامة أو الإنسان دون أن يكون القصد منها دفع المضطر إلى ارتكاب جريمة، وإنما هو يرتكبها باعتبارها الوسيلة الوحيدة التى يتصورها للخلاص من الشر الذى يهدده.

والجريمة التى يرتكبها المضطر فى هذه الظروف تسمى "جريمة الضرورة" وهى التى يمنع القانون المسئولية الجنائية عنها بسبب تأثير الظروف التى أحاطت بالشخص عند ارتكابها فى إرادته وتقييد حريته فى الاختيار.

وأمثلة جرائم الضرورة أن يرتكب الشخص سرقة رغيف خبز فى ظروف مجاعة ليدفع عن نفسه خطر الموت جوعاً، أو أن يضحي الطبيب بحياة الجنين إنقاذاً لحياة الأم فى ولادة متعسرة^(٢).

(١) تأثير حلة الضرورة فى المسئولية عن الجريمة المرتكبة نظرية قديمة، فقد أخذ فقهاء الشريعة الإسلامية بحالة الضرورة والحقوها بالإكراه، ويتلخص تأثير الضرورة فى المسئولية فى قاعدة قهية تقضى بأن للضرورات تبيح المحظورات، ويؤكد القرآن الكريم أثر توافر حالة الضرورة فى المسئولية عن أفعال المكلفين فى قول الله سبحانه وتعالى "فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه" وقوله تعالى "وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتهم إليه".

(٢) أخذ بحالة الضرورة القانون الرومانى وانتقلت منه إلى قوانين نقلت عنه. انظر أ. د فتوح عبد الله الشافعى، أ. د أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات، المرجع السابق، ١٢٨.

التمييز بين الإكراه المعنوي وحالة الضرورة:

الأثر القانوني المترتب على الإكراه المعنوي ذات الأثر القانوني المترتب على حالة الضرورة وهو امتناع المسؤولية الجنائية، غير أن هناك فروق بينهما تتمثل فيما يلي:

- ١- الإكراه المعنوي يصدر دائماً عن إنسان يقصد حمل غيره على ارتكاب جريمة، أما الضرورة فمصدرها ظروف طبيعية تدفع إلى سلوك طريق الجريمة، وقد يكون مصدرها فعل إنسان أجد الخطر الذي يحاول المضطر النجاة منه أو إتقاذ غيره منه.
- ٢- الإكراه المعنوي ينتقص من حرية الاختيار أو يسلبها تماماً حسب جسامته الخطر المهدد به المكره، لذلك لا يكون أمام المكره إلا ارتكاب الجريمة للخلاص من الخطر الذي يهدده أو يهدد غيره، أما حالة الضرورة فقد لا تؤدي إلى سلب حرية الاختيار أو الانتقاص منها على نحو ملحوظ بل تضيق منها بحيث يظل في استطاعة الجاني رغم ذلك أن يختار بين طريقين فيرجح أحدهما بعد الموازنة بين المصالح المتعارضة. وبالنظر إلى هذا الاعتبار يسهل تطيل إمتناع المسؤولية في حالة الإكراه عنه في حالة الضرورة.

اعتبر القانون من موانع المسؤولية الجنائية في المادة ٦١ من قانون العقوبات، إذا توافرت الشروط وينصرف أثر المانع إلى كل من ساهم في ارتكاب الجريمة متى توافرت بالنسبة له الشروط التي يترتب عليها امتناع المسؤولية. وتمتتع المسؤولية عن الجريمة لدرء الخطر الذي يهدد مرتكبها أو يهدد غيره، سواء كانت هذه الجريمة جنائية أو جحة أو مخالفة.

والشروط التي بيّنتها المادة ٦١ من قانون العقوبات تنصرف إلى الخطر الذي يهدد المكره أو المضطر وإلى الفعل الذي يرتكب لدرء هذا الخطر.

أولاً: شروط الخطر:

- أ- أن يكون الخطر مهدداً للنفس.
- ب- أن يكون الخطر جسيماً.
- ج- أن يكون الخطر حالاً.
- د- ألا يكون لإرادة المتهم دخل في حلول الخطر.

ثانياً: شروط فعل الضرورة:

- أ- أن يكون الفعل قد ارتكب للوقاية من الخطر.
- ب- عدم استطاعة دفع الخطر بوسيلة أخرى.
- ج- التناسب بين الخطر وفعل الضرورة.

المطلب الثاني

العقوبة

الفرع الأول

فكرة عامة عن العقوبة

الجريمة عدوان على مصلحة في المجتمع يجب حمايتها، وهذا العدوان يشكل جريمة، والجريمة إذا اقررت حق توقيع عقاب على الجاني.
نتحدث أولاً: عن ماهية العقوبة في عناصرها ثم في خصائصها.
١- عناصر العقوبة:

مقصود العقوبة هي إيلام المحكوم عليه عند تنفيذ العقوبة، وهذا الإيلام مقصود ومرتببط بالجريمة.
٢- الإيلام:

يتمثل الإيلام فيما يشعر به المحكوم عليه، وتحدد خطورة الجريمة المرتكبة درجة الألم، فكلما زادت هذه الخطورة كان الإحساس بالألم أشد، وعندما تقل هذه الخطورة يقل الإحساس بالألم.

والإيلام البدنى أقصاه سلب حق الإنسان فى الحياة "عقوبة الإعدام" وقد يكون الإيلام معنوياً بشعور المحكوم عليه بالمهانة، واحتقار المجتمع له إذا كانت العقوبة الممسك بحقه فى الحرية وسلبها كالمجن والحبس، أو حتى مجرد التشهير بالمحكوم عليه بنشر الحكم الصادر ضده بالإدانة، أو إيلاماً مادياً كعقوبة الخرامة.

ب- إيلام العقوبة إيلام مقصود:

الجاتى ارتكب جرماً فى حق المجتمع ويتصدى قانون العقوبات بفرض عقوبة على هذا الفعل المجرم، هذا الفاعل يواجه شره بشر مقصود، أى إيلامه إيلاماً مقصوداً. غير أن هذا الإيلام ليس مقصوداً فى ذاته، بل يستهدف تحقيق الغاية الحقيقية للعقوبة، من ذلك ردع المحكوم عليه وإصلاحه وإعادة تأهيله للحياة مرة أخرى فى المجتمع. هذا يختلف عن العقوبة قديماً حين كان القصد منها إيلام الجانى بهدف تعذيبه وإذلاله والتكليل به.

٢- خصائص العقوبة:

خصائص أربع هى:

- أ- شرعية العقوبة: وهى أن تصدر بقانون من السلطة التشريعية فى الدولة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".
- ب- قضائية العقوبة: أى توقع بمعرفة قاض ينتمى إلى السلطة القضائية "لا توقع عقوبة إلا بحم قضائى".
- ج- شخصية العقوبة: أى لا توقع إلا على الشخص مرتكب الجريمة سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريكاً، أو سواء تحققت النتيجة تالتي أراها الجنى أم توقفت عند الشروع فى ارتكابها أو خابت.
- د- تناسب العقوبة: لا تتجاوز العقوبة فى قسوتها جسيمة الجرم، أى ضرورة التناسب بين إيلام العقوبة الجنائية والجريمة التى تقررت لها هذه العقوبة.

الفرع الثاني

أنواع العقوبات

العقوبات إما أصلية أو تبعية أو تكميلية.

أولاً: العقوبات الأصلية:

١- العقوبات الماسة بالهلعن (مقوبة الإعدام):

فريق مؤيد لحقوبة الإعدام وفريق معارض لها.

ليس موضع سرد حجج كل فريق.

٢- مقوبات ماسة بالحرية:

- السجن المؤبد أو المشدد.

- السجن.

- الحبس.

٣- الغرامة:

الغرامة كعقوبة أصلية - الغرامة كعقوبة تكميلية.

ثانياً: العقوبات التبعية والتكميلية:

تعد العقوبة تبعية إذا كان القانون يقضى بها كإثر ضمني للحكم بالعقوبة الأصلية، ولا يلزم القاضي النطق بها في حكمه. وتعد العقوبة التكميلية عندما يلزم لتوقيعها أن ينطق بها القاضي في حكمه سواء أوجب القانون عليه ذلك أو أجاز له.

ووردت العقوبات التبعية والتكميلية في المادة ٢٤ من قانون العقوبات،

تتمثل في:

(أولاً) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة

(٢٥).

(ثانياً) العزل من الوظائف الأميرية.

(ثالثاً) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس.

(رابعاً) المصلاحة.

الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها

فى المادة ٢٥ عقوبات

تقضى المادة ٢٥ عقوبات بأن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية:

- ١- القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أياً كانت أهمية الخدمة.
- ٢- الحرمان من التحدى برتبة أو نيشان.
- ٣- الحرمان من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال.
- ٤- حرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملكه.
- ٥- حرمان المحكوم عليه من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة، أو أن يكون خيرياً أو شاهداً فى العقود وذلك إذا حكم عليه نهائياً بعقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد حيث لا تسقط عضويته فقط بل فى الحالة التى تكون فيها العقوبة المؤبد أو السجن المشدد، فإنه يفقد صلاحيته تماماً للتعيين أو الانتخاب فى هذه المجالس واللجان العامة، ومع ذلك إذا اقتصرت العقوبة على السجن فقط فإنه يجوز له أن يكون عضواً بها بشرط ألا تحظر القوانين المنظمة لهذه الأمور ذلك^(١).

(١) انظر أ. د أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

الفرع الثالث

أسباب انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة

أسباب انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة ثلاثة هي: وفاة المحكوم عليه، وتقدم العقوبة، والعمو عن العقوبة.
أولاً: وفاة المحكوم عليه:

إذا توفي المحكوم عليه تنقضي العقوبة، فما قلنا أن العقوبة شخصية، مرتكب الجريمة عليه هو تنفيذها، فالمسجن المؤبد والمشد والمسن والحبس لا يتصور تنفيذها إلا على الجاني ولا تنتقل إلى الورثة، وإن من المتصور تنفيذ العقوبات المالية كالغرامة والمصادرة حتى مع وفاة المحكوم عليه.

تقضى المادة ٥٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته".

ثانياً: تقدم العقوبات:

هذا التقدم المسقط للعقوبة يختلف عن التقدم المسقط للدعوى الجنائية فهذه الأخيرة يفترض وقوع الجريمة دون الكشف عن مرتكبها، إذ أن مرور مدة طويلة دون الكشف عن مرتكبها ثم للتوصل إليه بعد مرور هذه الفترة الزمنية يمنع النيابة العامة من إقامة الدعوى الجنائية قبله.

أما التقدم المسقط للعقوبة يفترض ارتكاب الجاني لجريمته، وبالفعل محاكمته حضورياً أو غيابياً ولكنه لم ينفذ العقوبة، وبالتالي تسقط هذه العقوبة من تاريخ الحكم بالبت أو أصبح كذلك. وفي هذه الحالة الأخيرة تكون مدة التقدم أطول من مدة تقدم الدعوى الجنائية.

وطبقاً للمادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضى

ثلاثين سنة، وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين، وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين. علماً بأن مدة تقادم الدعوى الجنائية تقل عن مدد تقادم العقوبة، إذ تنقضى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة، وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

هذا قدر من المسؤولية القانونية للمعظم نكتفى به، وأرجو أن يكون توفيق الله سبحانه وتعالى حليفي.

والله ولي التوفيق،

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٩	الباب التمهيدي
	المبادئ الأساسية للقانون (النظرية العامة للقانون)
	الفصل الأول
١١	ماهية القاعدة القانونية
١١	المبحث الأول: خصائص القاعدة القانونية
١٢	المطلب الأول: القاعدة القانونية مجموعة قواعد وملوك
١٣	المطلب الثاني: القاعدة القانونية عامة ومجردة
١٥	المطلب الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة
١٥	الفرع الأول: الجزاء المحض
١٦	الفرع الثاني: الجزاء الجنائي
١٦	الفرع الثالث: الجزاء الإداري أو التأديبي
١٧	الفرع الرابع: الجزاء السياسي
١٧	الفرع الخامس: الجزاء الدولي
١٧	المبحث الثاني: التفرقة بين القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية
١٨	المطلب الأول: القاعدة القانونية والقواعد الدينية
١٩	المطلب الثاني: القاعدة القانونية والقواعد الأخلاقية
١٩	المطلب الثالث: القاعدة القانونية وقواعد المجاملات والعادات
٢٠	المبحث الثالث: تقسيمات القاعدة القانونية
٢٠	المطلب الأول: تقسيم القاعدة القانونية من حيث نوعها
٢١	الفرع الأول: القانون الداخلي

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	الفرع الثاني: القانون الدولي
٢٦	المطلب الثاني: تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها
٢٦	الفرع الأول: القواعد الأمرة
٢٧	الفرع الثاني: القواعد المكملة
٢٧	الفرع الثالث: معيار التفرقة بين القواعد الأمرة والقواعد المكملة
٣١	الفصل الثاني مصادر القاعدة القانونية
٣٢	المبحث الأول: التشريع
٣٢	المطلب الأول: تعريف التشريع وبيان مزاياه وعيوبه
٣٣	الفرع الأول: مزايا التشريع
٣٣	الفرع الثاني: عيوب التشريع
٣٤	المطلب الثاني: من التشريع ونفاذه
٣٥	الفرع الأول: اقتراح التشريع
٣٥	الفرع الثاني: إقرار التشريع
٣٦	الفرع الثالث: إصدار التشريع
٣٦	الفرع الرابع: نشر التشريع ونفاذه
٣٧	المطلب الثالث: تطبيق التشريع
٣٧	الفرع الأول: تطبيق التشريع من حيث الأشخاص
٣٨	الفرع الثاني: تطبيق التشريع من حيث الزمان
٣٩	الفرع الثالث: تطبيق التشريع من حيث المكان

رقم الصفحة	الموضوع
٤٢	المطلب الرابع: إلغاء التشريع
٤٢	المبحث الثاني: العرف
٤٣	المطلب الأول: الأركان الرئيسية المكونة للعرف
٤٣	الفرع الأول: للركن المادى
٤٤	الفرع الثاني: الركن المعنوى
٤٥	المطلب الثاني: أنواع العرف
٤٥	المطلب الثالث: الفرق بين العرف والعادة الإتفاقية
٤٧	المبحث الثالث: مصادر أخرى
٤٧	المطلب الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية
٤٨	الفرع الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر أصلى خاص للقاعدة القانونية
٤٩	الفرع الثاني: مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر احتياطي للقاعدة القانونية
٥٠	المطلب الثاني: قواعد القاتون الطبيعى والعدالة
٥١	القسم الأول
٥٣	الباب الأول
٥٣	قانون القضاء المدنى
٥٥	الفصل الأول
٥٦	جهات القضاء فى الدولة
٥٦	تمهيد
٥٧	المبحث الأول: القضاء المدنى (أو العادى)
٥٧	المطلب الأول: ترتيب القضاء المدنى

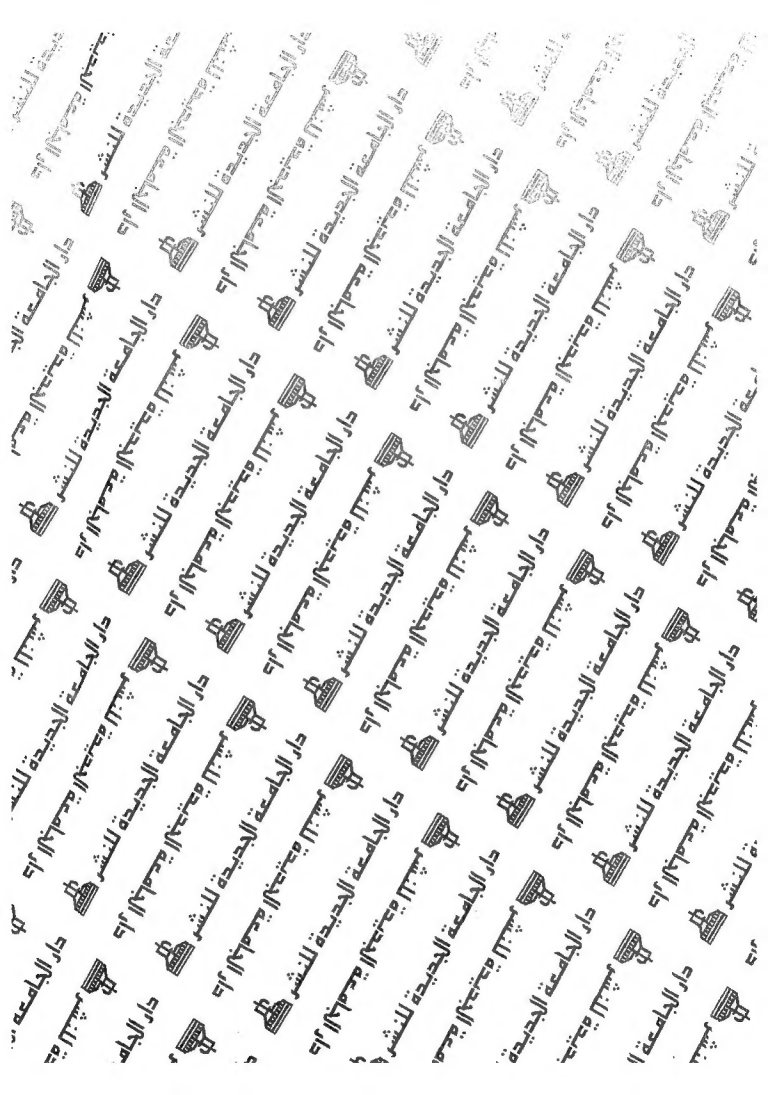
رقم الصفحة	الموضوع
٥٨	الفرع الأول: المحاكم
٦١	الفرع الثاني: تشكيلات القضاء المدني المتخصصة
٦٣	المطلب الثاني: القضاء الإداري
٦٣	المطلب الثالث: المحكمة الدستورية العليا
٦٥	المطلب الرابع: جهات القضاء ذات الولاية المحدودة
٦٧	الباب الثاني القضاء الجنائي
٧٠	الفصل الأول المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي ..
٧٠	المبحث الأول:
٧٠	المطلب الأول: تأديب الصغار
٧٢	المطلب الثاني: الإصابات في الألعاب الرياضية
٧٤	المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية عن فعل الخير
٧٧	الفصل الثاني تشكيل المحاكم الجنائية
٧٨	المبحث الأول: الاختصاص
٨٠	المطلب الأول: الاختصاص الشخصي
٨٢	المطلب الثاني: الاختصاص النوعي
٨٥	المطلب الثالث: الاختصاص المكاني
٨٨	المبحث الثاني: المسائل الفرعية

رقم الصفحة	الموضوع
٩٥	القسم الثاني
٩٥	الباب الأول
	المسئولية القانونية للمعلم
٩٩	الفصل الأول
	التقصير بالمعلم
١٠٠	المبحث الأول: معيار المعلم
١١١	المبحث الثاني: تطبيقات
١٢٢	الباب الثاني
	أساس مسؤولية المعلم
١٢٤	الفصل الأول
	تنوع أساس مسؤولية المعلم تبعاً لحالات المسؤولية
١٢٤	المبحث الأول: تطور مسؤولية المعلم في القانون الفرنسي
١٢٨	المبحث الثاني: تمييز مسؤولية المعلم
١٣٧	المبحث الثالث: إثبات خطأ المعلم
١٣٧	المطلب الأول: محل وعصب الإثبات
١٣٨	المطلب الثاني: صور خطأ المعلم
١٤٤	الباب الثاني
	طرق دفع مسؤولية المعلم
١٤٦	الفصل الأول
	قيام المعلم بدفع المسؤولية عن نفسه
١٤٦	المبحث الأول: نفى الخطأ المقترض للمعلم
١٤٨	المبحث الثاني: نفى رابطة السببية بين خطأ المعلم والضرر

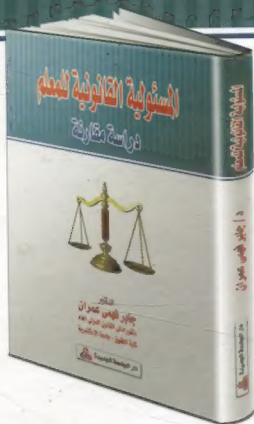
رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
١٥٧	دفع مسؤولية المعلم القائمة على خطأ واجب الإثبات
١٥٧	المبحث الأول: وسائل نفي الخطأ بتبرير الفعل الضار
١٦٩	المبحث الثاني: وسائل نفي رابطة السببية
	القسم الثاني
١٧٥	أثر انعقاد مسؤولية المعلم
	الباب الأول
١٧٩	حلول الدولة أو صاحب المدرسة الخاصة في المسؤولية مع المعلم
	الفصل الأول
١٧٩	نظام الحلول في القانون الفرنسي
١٨٠	المبحث الأول: شروط الحلول في القانون الفرنسي
١٨١	المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من القانون ١٩٣٧
١٨٤	المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بخطأ المعلم المسئول
١٨٧	المطلب الثالث: الخطأ الشخصي والخطأ المرفق
١٩١	المطلب الرابع: الخطأ الشخصي المنفصل وغير المنفصل عن الوظيفة والمسؤولية عنه
٢٠٦	المبحث الثاني: نطق الحلول في نطاق القانون الفرنسي
	الفصل الثاني
٢١٣	غياب نظام الحلول في القانون المصري
٢١٤	المبحث الأول: دعوى المسؤولية الأصلية في القانون الفرنسي
٢١٩	المبحث الثاني: دعوى المسؤولية ضد المعلم أو المتبوع في القانون المصري

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٥	الفصل الثاني
	دعوى الرجوع
٢٢٥	المبحث الأول: دعوى الرجوع في القاتون الفرنسي
٢٣٠	المبحث الثاني: دعوى الرجوع في القاتون المصري
٢٣٥	الباب الثالث
	المسئولية الجنائية للمعلم
٢٤١	الفصل الأول
	الجريمة
٢٤١	المبحث الأول: أركان الجريمة
٢٤١	المطلب الأول: مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات
٢٤٥	المطلب الثاني: موانع المسؤولية الجنائية
٢٤٥	الفرع الأول: صغر السن
٢٥٧	الفصل الثاني
	مسئولية المعلم
٢٦٣	المبحث الأول: القتل غير العمد
٢٦٧	المبحث الثاني: الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة
٢٧٣	الفصل الثالث
	أسباب الإباحة
٢٧٣	المبحث الأول: استعمال الحق
٢٧٤	المطلب الأول: شروط إباحة استعمال الحق
٢٧٦	المطلب الثاني: تطبيقات استعمال الحق
٢٧٧	المبحث الثاني: أداء الواجب

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: اختلاف مفهوم الموظف العام في قانون العقوبات -	٢٧٨
في القانون الإداري	
المطلب الثاني: عمل قانوني يؤديه الموظف طبقاً لمفهوم قانون	٢٧٩
العقوبات	
المبحث الثالث: فكرة عامة عن العقوبة (الجزاء الجنائي)	٢٨١
المطلب الأول: الإكراه وحالة الضرورة	٢٨٢
المطلب الثاني: العقوبة	٢٨٦
الفرع الأول: فكرة عامة عن العقوبة	٢٨٦
الفرع الثاني: أنواع العقوبات	٢٨٨
الفرع الثالث: أسباب انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة	٢٩٠
المحتويات	٢٩٣



[The page contains multiple diagonal bands of repeating Arabic calligraphy, likely bleed-through from another page.]



Bibliotheca Alexandrina



1212676

ISBN: 978-977-729-016-6



9 789777 290166



دار الجامعة الجديدة

٤٠٠٣٨ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية

تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ - فاكس: ٤٨٥١١٤٣ - تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩

Email: dargamaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com